

نجيب اقصبي

الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية



مركز محمد بن عبد الله بن عبد العزيز للأبحاث والدراسات

نخب أقبى

الاقتصاد السياسى

9

السياسات الاقتصادية

بالمغرب

ترجمه إلى العربية وقدم له
نور الدين سعودي

الكتاب

الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية
في المغرب

المؤلف

نجيب أقصبي

ترجمة وتقديم

نور الدين سعودي

الناشر

مركز محمد بنسعيد آيت ايدر للأبحاث
والدراسات
الطبعة الأولى، شتنبر 2017.

الغلاف والإخراج

عبد الرحمن زكري

الإيداع القانوني

الرقم الدولي

الطبع

"أوميكا غرافيك" / الدار البيضاء.

تصدير المركز

هذا الكتاب الهام حول الاقتصاد السياسي
والسياسات الاقتصادية بالمغرب للأستاذ الباحث
بإصدار الاقتصادي نجيب أقصبي، يكون مركز محمد
بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات قد فتح بابا آخر من
أبواب مساهماته في فهم الواقع المغربي وتحليله وتقديم
معطيات تساعد القارئ على ربط العلاقات السياسية
والاجتماعية والثقافية بأسسها الاقتصادية من جهة، وتشكيل
الرأي واتخاذ المواقف من جهة ثانية.

3

وإذا كان مصطلح (اقتصاد) يشير في بعض قراءاته إلى حقل
الأنشطة المادية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع واستهلاك الخيرات
وتنظيم التعاملات المادية والمالية ، وبالتالي يتم تقديم هذا
الحقل وكأنه مجال تقني صرف يتضمن الأرقام والرموز
وشبكات الإحصائيات، فإنه يلزم الاحتراس من هذه المغالطة
الأيديولوجية التي تجعل من الاقتصاد مجالا تقنيا . والحال أن
الفعل الاقتصادي ليس مجردا عن السياسة ؛ إذا اعتبرنا أن هذه
الأخيرة تشير إلى الحياة الجماعية داخل مجتمع منظم وإلى
مجموع المواطنين الذين يعيشون في ظل قوانين موحدة ،

وبالتالي فالاقتصاد هو بالضرورة فعل وأثر سياسي .لأنه يشمل كل المواطنين الفاعلين في الاقتصاد وسيروراته سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين ...

وبعيدا عن الزعم التقنوقراطي لأصحاب النزعة الاقتصادية ينبغي التأكيد على أنه لا وجود لخطة اقتصادية بمعزل عن قرار سياسي. لأنه لكل سياسة اقتصادية عواقب اجتماعية ولأنه لا وجود لاقتصاد مجرد يملك قوة قراره بعيدا عن القرار السياسي وامتداداته المختلفة. لكل هذا وذاك يأتي هذا الكتاب ليعيد تأطير النقاش الاقتصادي إلى منابعه وعوامله السياسية وينعش ذاكرتنا بضرورة الربط بين طبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي.

وإذ يصدر المركز هذا الكتاب الهام، فإنه يثمن مجهود الأستاذ نجيب أقصبي، الكفاءة الوطنية القديرة، والعضو المؤسس للمركز، والمحلل النافذ إلى عمق الاشكالات، المستثمر بذكاء لتراكماته العلمية في مجال اختصاصه، ويتقدم له بالشكر الجزيل على موافقته الفورية والتلقائية على ترجمة هذا النص وإصداره ضمن منشوراته. كما يشكر "المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية على موافقتها على هذه الترجمة عن النص الأصلي الذي نشرته باللغة الفرنسية في عدد خاص (XIV، أبريل 2017) ...وهي مساهمة رصينة من هذه المجلة الوطنية

ونحن إذ نشكر المترجم الأستاذ نور الدين سعودي على
المجهود الاستثنائي الذي بذله في ترجمة هذا النص بكفاءته
المعهوده، وحرصه الشديد على الدقة المشهود له بها، فإننا نعتبر
هذا المجهود الرصين مساهمة منه في اشعاع المركز الذي يعد
أحد عناصره المعول عليها في تحقيق الاهداف المرسومة.

أما بعد؛ فإن المركز، وهو يفتح هذه النافذة على شؤون
الاقتصاد المغربي ومشاكل الاقتصاديين المغاربة فيها، يرحب
بمساهمات عموم الكفاءات العلمية الوطنية واجتهاداتها
المختلفة لقراءة واقعنا ومساعدة الفاعلين السياسيين والنقابيين
والجمعويين والباحثين والرأي العام عموما على مزيد من الفهم
لل قضايا الجوهرية في المجالات المختلفة ذات الصلة
بمنظورات الإصلاح والتغيير في الدولة كما في المجتمع.

عبد اللطيف اليوسفي

تقديم الترجمة العربية

الأستاذ نجيب أقصبي بدراسة متميزة حول
يتألفنا الاقتصاد المغربي طيلة الخمسين سنة الأخيرة، كما
حددت معالمه السياسات الاقتصادية العمومية التي
اعتمدها النظام الحاكم بالبلاد. وهي متميزة باعتمادها مقارنة
الاقتصاد السياسي بالمفهوم الماركسي، الذي يحل الوضع وفق
العلاقة الجدلية بين الاقتصادي والسياسي، وكذلك بوفرة ودقة
المعطيات المرجعية والإحصائية وغيرها التي ارتكزت عليها
تحاليلها.

هذه السياسات الاقتصادية، وإن شهدت بعض التغيرات بحسب
الظرفيات الاقتصادية أو السياسية-الاجتماعية، ظلت تعتمد،
حسب الباحث، نفس الخيارات الاستراتيجية طيلة نصف القرن
الماضي (خلال عهدي الحسن الثاني ومحمد السادس)، التي
يلخصها في اختيار اقتصاد السوق، المبني على المنافسة وعلى

القطاع الخاص كمحرك له، وليس الدولة، من جهة؛ ومن جهة ثانية، اختيار نموذج تنموي يعتمد التصدير كرافعة للتنمية والاندماج الشامل في "توزيع العمل الدولي".

قسم الباحث هذه المرحلة الطويلة إلى ثلاث حقب: الحقبة الأولى، امتدت من منتصف الستينات إلى بداية الثمانينات، تميزت بانخراط الدولة الكثيف في إرساء وتعزيز القاعدة المادية للرأسمال الخاص وشروط تطوره، وذلك أساسا من خلال تشييد البنيات الاقتصادية الأساسية (السدود، قنوات الري، الطرق، الموانئ...)، التي تم إنجازها في إطار المخططات التنموية الوطنية، وخصصت لها الدولة في المتوسط نصف استثماراتها. كما عبأت أيضا ترسانة من المساعدات العمومية المختلفة لتشجيع القطاع الخاص. ووفق سياسة مالية (وخاصة نظام ضريبي) مواردها محصلة أساسا من مداخل الجماهير الشعبية الواسعة، ويُعاد توزيعها في نفقات تستفيد منها بشكل واسع أقلية محظوظة. هذا النظام الضريبي غير عادل، حيث ظلت تهيمن عليه الضرائب غير المباشرة (المرتبطة بالاستهلاك) بنسبة 60%، وأما الـ 40% الخاصة بالضرائب المباشرة فهي غير موزعة بشكل عادل. مما سيؤدي إلى أزمة المالية العمومية وأزمة المديونية في بداية الثمانينات. وتلتها الحقبة الثانية، من الثمانينات إلى نهاية عهد الحسن الثاني، سنة 1999، التي مرت بظرفية صعبة (الصدمة النفطية

الثانية، انخفاض أسعار الفوسفات، ارتفاع قيمة الدولار ونسب الفائدة، سنوات جفاف قاسية...)، مع ارتفاع مهول لعجز ميزانية الدولة وعجز الحساب الجاري، وارتفاع الديون الخارجية المستحقة التي بلغت 13.6 مليار دولار، أي 96.1% من الناتج الإجمالي الداخلي. مما أدى بالدولة إلى اعتماد برامج صندوق النقد الدولي الخاصة بالتقويم الهيكلي، المتمثلة في انسحاب تدريجي للدولة من الاقتصاد، وتحرير الأسواق والأسعار، وخصوصة مقاولات القطاع العام ومنح الامتيازات للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لاستغلال الخدمات العمومية... وبعد انضمامه للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية ("الكاط")، سنة 1987، انخرط المغرب في إبرام اتفاقيات التبادل الحر مع عدة أطراف (الاتحاد الأوروبي، الدول العربية...).

أما الحقبة الثالثة، فهي تشمل عهد محمد السادس، وتسجل استمرارية نفس الخيارات الاستراتيجية الأساسية، مع بعض الانعطافات؛ نذكر من بينها إرادة الانفتاح السياسي (عودة المنفيين، هيئة الإنصاف والمصالحة، دستور 2011...)، المخططات القطاعية (عوض المخططات الوطنية العامة)؛ "الأوراش الكبرى" للبنات الأساسية (ميناء طنجة المتوسطي، الطرق السيارة، القطار الفائق السرعة، محطات الطاقات

المتجددة...); والاهتمام بالفئات المعوزة والمهمشة عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

لكن، بعد مرور 60 سنة على استقلاله، يخلص أقصبي إلى أن هذه السياسات باءت بالفشل عموما، إذ لا زال المغرب لم يبلغ بعد المستوى الذي يؤهله لصف الاقتصادات الصاعدة: نمو ضعيف وغير مستقر (في المتوسط 4.5%)، هيمنة اقتصاد الريع، وفوارق اجتماعية وترابية كبيرة. وتعود مسؤولية ذلك، في نظره، إلى النظام السياسي القائم، حيث الملك يتمتع بسلطة شبه مطلقة على كافة مجالات الحياة العمومية، دون أن تكون قراراته قابلة حتى للمناقشة، أي نظام بعيد كل البعد عن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم فعاليتها على المشروعية والمسؤولية والمحاسبة.

شيء واحد، بقي خارج هذه الدراسة التركيبية القيمة، التي جمعت بين الشمول والتركيز وبين الوضوح والسلاسة، وهو أنها لم تدمج ضمن مجال تغطيتها جانبا آخر مهما في السياسات العمومية، ويتعلق بالأقاليم الجنوبية المسترجعة منذ نوفمبر 1975 والتي كانت لها، ولا زالت، كلفة ثقيلة للغاية على ميزانية الدولة واقتصادها، سواء خلال سنوات الحرب (1976-1981)، أو فيما بعد وإلى الآن بفعل دعم سعر المواد الأساسية،

والرواتب المضاعفة للموظفين، وعدد من الامتيازات (ضريبية، منح...)، والتهريب...

للإشارة، فمادة هذا الكتاب هي النص الكامل لمساهمة خاصة كان الأستاذ نجيب أقصبي خص بها "المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية" (عدد خاص، أبريل 2017)، والذي قمنا بترجمته وإعادة نشره ككتاب، بإذن خاص من المجلة الرائدة، فإليها نتقدم بكل الشكر والامتنان.

ملخص

إن الصورة التي يبدو عليها الاقتصاد المغربي اليوم هي وليدة خيارات أساسية، قامت منذ زهاء نصف قرن على رهان مزدوج، يتمثل في نموذج تنموي "ليبرالي" برافعتين، هما القطاع الخاص والانفتاح على السوق العالمية. وخدمة لهذه الخيارات، أطلقت الدولة طوال العقود الأخيرة سياسات عمومية متعددة ومتنوعة، وذلك بهدف تأمين نجاحها. من هذه الزاوية، لم يحدث عهد محمد السادس قطيعة مع عهد الحسن الثاني، وإنما سجل انعطافا سمح بإعطاء دينامية للاقتصاد والتحسيس بالظروف الصعبة التي يعيش فيها جزء كبير من الساكنة.

وبالنظر للوضعية الموضوعية للاقتصاد المغربي حاليا، واعتمادا على الإحصائيات الرسمية والوقائع المقنعة، يتضح بشكل بديهي أن المغرب خسر الرهان المزدوج المبني على "قاطرتي" القطاع الخاص والصادرات.

ولذلك، تستدعي هذه المعاينة القيام بتفكير يستمد إلهامه من الاقتصاد السياسي للسياسات الاقتصادية المعتمدة في البلاد. وتؤدي هذه العملية إلى خلاصة مفادها أن النظام السياسي أصبح عائقا أساسيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

هل ما يُدعى "الاستثناء المغربي" أسطورة أم حقيقة؟ هذا السؤال يطرح غالبا في النقاشات العامة منذ "الربيع العربي". ولئن أثارت هذه العبارة النقاش وحتى الجدل، خلال السنين الأخيرة، فإنه يتعين الإقرار، مع المؤرخين، أن الظروف التي بدأ فيها المغرب عهد استقلاله السياسي - أي ستة عقود قبل ذلك - تضمنت قسما مهما من الاستثناء¹. ويمكن ذكر ثلاث وقائع رئيسية للتدليل على هذا "الاستثناء المغربي".

الحدث الأول سياسي، حيث يعد المغرب من البلدان القلائل التي لم تتولَّ فيها حركة المقاومة ثم حركة التحرير الوطني مقاليد الحكم، بعد تحقيق الاستقلال. إذ، بعد إشراك الملكية السائدة في الحركة الوطنية، ذهب قادة هذه الحركة إلى حد وضع عودة الملك من المنفى كشرط لاستقلال البلاد. لكن، بعد الحصول على الاستقلال، تحول ميزان القوى تدريجيا

لصالح المؤسسة الملكية، مما سيلقي بالقوى الأساسية للحركة الوطنية، التي تم إشراكها لبضع سنوات في حكومات هشة، قبل أن تتعرض لقمع شرس.

وبعد توليه مقاليد الحكم، سيعمل الحسن الثاني على إرساء قواعد نظام سلطوي، أي "ملكية تنفيذية"، حيث الملك يحكم بتحالف مع قوى أخرى، داخلية وخارجية.

والحدث الثاني ترابي، حيث أن المغرب الذي كان محتلا من طرف قوتين استعماريتين، لم يستعد سيادته الترابية إلا تدريجيا وجزئيا: إذ استرجع الوسط "الفرنسي"، والشمال "الإسباني"، و"طنجة الدولية"، في مارس، أبريل وأكتوبر 1956 على التوالي، وطرفاية سنة 1957، وإفني سنة 1969، والساقية الحمراء سنة 1975، ووادي الذهب سنة 1979... واليوم، بينما لم يتم الاعتراف دوليا باسترجاع هذين الإقليمين الأخيرين، ما تزال هناك "أجزاء صغيرة" محتلة، ألا وهي مدينتا سبتة ومليلية، وجزر مختلفة بالبحر الأبيض المتوسط. وفضلا عن ذلك، إذا كان المجال الترابي يتحدد في الأرض، فالتحرر من الاستعمار يعني بالدرجة الأولى استرجاع الأرض. والحال، أن المغرب تميز كذلك على هذا المستوى؛ إذ أن التحرر من الاستعمار لم يغير شيئا في وضعية المعمرين الأجانب الذين سيحتفظون بالأراضي التي استولوا عليها طيلة فترة تعدت خمسة عشر سنة بعد استقلاله... وهذه الأراضي، التي سيظل "نظامها" إلى يومنا هذا

"مفتوحاً"، ستشكل المجال المفضل لتمفصل تحالفات جديدة، وللحكم الجديد الذي ثبت منذئذ سلطته وما يزال.

أما الحدث الثالث فهو قطاعي، ويحيل على الخيارات الاقتصادية. إذ، بينما اعتمدت معظم البلدان، التي تحررت من نير الاستعمار في الستينات، التصنيع الذي كان يعني "النمية"، اختار المغرب الفلاحة كأولوية لـ "نموذجه التنموي"². وفي الواقع، لم يتعلق الأمر إلا بنوع معين من الفلاحة (تتخصص في المناطق السقوية والموجهة للتصدير)، إلا أنه سيتبين بوضوح أن هذا الخيار تتحكم فيه اعتبارات اجتماعية-سياسية. فالدولة المركزية كانت عازمة على إرساء أسس سلطتها على حلقة وصل هم الأعيان القرويون، وعلى تكوين "مركز الثقل في (centre de gravité) النظام السياسي لفائدة الملكية"³، حسب تعبير ريمي لوفو. وكما يفسر ذلك مؤلف "الفلاح المغربي، المدافع على العرش"، سيحدد هذا الخيار شروطاً خيارات أخرى: هيمنة الملاكين العقاريين؛ استحالة إنجاز الإصلاح الزراعي؛ الإعفاء الضريبي للفلاحة-مما سيحول دون تمويل تصنيع البلاد عن طريق الفلاحة-وتحالفات دولية تسمح بتمويل أجنبي للمشاريع الاستثمارية... هذا الخيار، أدى أيضاً إلى الواقع المرهق الحالي: فبعد مرور ستة عقود على استقلاله، ما يزال الاقتصاد المغربي مرهوناً بمحصول المواسم الفلاحية، الخاضعة بدورها كلياً للتقلبات المناخية. ولذلك، ترانا ما نزال نردد اليوم عبارة

العميد المقيم العام الفرنسي **ثيودور ستيغ** (1925-1928):
الحكم في المغرب رهين بالمطر...

(Au Maroc, gouverner c'est pleuvoir)

نحن إذن أمام واقع يتميز بما يلي : سلطة سياسية سارعت
للتخلص من الحركة الوطنية، بلد لم تكتمل بعد وحدته التربية،
عدة "مجالات" ما يزال وضعها غامضا وغير محدد، واقتصاد
رافعته الأساسية تسقط من السماء... وإذا أضفنا إلى ذلك،
ارتباط الوضع في مجمله بمؤسسات كان دورها حاسما في
غالب الأحيان، ندرك جيدا أنه من الصعب حاليا بلوغ فهم
سليم للاقتصاد المغربي دون اللجوء إلى مقارنة وشبكة تحليل
الاقتصاد السياسي، لكن ليس تلك التي اعتمدها
"الكلاسيكيون" الأوائل (أدام سميث، دافيد ريكاردو...)، وإنما
تلك التي استعملها ماركس وأتباعه والتي قدمت "نقدا" للأولى،
مبرزة وظيفتها الرئيسية، ألا وهي "تفسير قوانين تكوّن نمط
الإنتاج الرأسمالي وتطوره وتوسعه"⁴.

كيف يمكن تحليل "قوانين تكوّن" الاقتصاد المغربي طيلة
نصف القرن الماضي؟ ما هي أسسها وخياراتها المهيكلّة؟ كيف
صاغت السياسات الاقتصادية للاقتصاد السياسي المغربي؟ ما
هي المناهج وما هي الآليات التي حبكت نسيج الوضع الحالي؟
كيف أدت بعناد نفس الأسباب إلى نفس الآثار؟ كيف تمفصل
العامل الاقتصادي مع العامل السياسي (والعكس بالعكس)،
ليبلغ حالة اقتصاد يبدو بعيدا عن مرحلة "الصعود"؟ وباختصار،

ما هي مسؤولية النظام السياسي في التنمية السيئة (mal-développement) للبلاد؟

سنحاول الإجابة على بعض هذه الأسئلة مع التذكير أولاً على الخيارات المؤسّسة التي اتُّخذت منذ نصف قرن. ويتعين علينا بعد ذلك، عرض "الوسائل" التي تم اعتمادها خدمة للخيارات والأهداف المسطرة، أي الانكباب بعناية على سرد الوقائع واستحضار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تم اعتمادها خلال العقود الماضية. مما قد يمكننا، في النهاية، من استخلاص آثارها الأساسية واقتراح إعادة تصور مجمل التجربة على ضوء معطيات الواقع السياسي للبلاد.

الخيارات المؤسسية للاستراتيجية الخمسينية

بدأ عهد الحسن الثاني في سياق متوتر، تميز بتكوين **تاريخيا** حكومة محافظة وتأكيد تحالفات جديدة من أجل إقامة ودعم النظام الجديد، لاسيما مع أعيان قرويين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وأيضاً، مع البورجوازية التقليدية الحضرية، ومجموعات مصالح أجنبية...

17

غير أن تدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى تفجير أزمة مالية مهدت الطريق لأول تدخل، في سنة 1964، للمؤسسات المالية الدولية في الشؤون الداخلية للبلاد، ألا وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتجلت مهمة هذه الأخيرة بالخصوص في "تقييم إمكانيات التنمية الاقتصادية للبلاد" و"اقتراح عناصر برنامج استثماري من شأنه التسريع بوثيرة النمو الاقتصادي"⁵. و"أوصى" تقريره باعتماد برنامج تغلب عليه أولوية البنيات الأساسية الاقتصادية (سدود، طرق، موانئ، مطارات، اتصالات...) وبعض الأنشطة المنتجة، التي من شأنها على

الخصوص جلب العملة الصعبة (الزراعة التصديرية، السياحة، المناجم...) ⁶. وصاحبت هذا البرنامج سياساتٌ جد صارمة في مجالي النقد والميزانية، أضافت لـ"التقشف الإيجابي" (تقليص مستوى النفقات العمومية)، ارتفاعاً قوياً في الضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب على الاستهلاك. وعلى عكس هذا، دعا التقرير، وهو منشغل بالنهوض بالرأس مال الخاص، إلى نظام ضريبي "يقدم تحفيزاً إيجابياً للاستثمار الخاص" و"لروح المقابلة"، مما يستدعي أن تقوم الدولة بتخفيض الضريبة على أرباح المقاولات وبالإحجام عن فرض ضريبة تدريجية فعلية على الدخل ⁷.

في الواقع، سيتجلى هذا التوجه الجديد في "مخططات التنمية" التي ستتوالى خلال السنوات والعقود الموالية. هكذا سيتضمن المخطط الثلاثي 1965-1967 صراحة ثلاث أولويات: الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر ⁸. وقد أكد أن على الدولة أن "تنهض بالمبادرات الفردية وتعمل على انسجامها، عوض أن تقيد مجمل الأنشطة الاقتصادية للبلاد في نظام تخطيطي وإداري صارم" ⁹.

ومع ذلك، بلغت حصة الدولة والمؤسسات العمومية 60% من البرنامج الاستثماري الإجمالي، المحدد في 6,2 مليار (85%) إذا ما احتسبنا استثمارات المقاولات العمومية). وآنذاك، كان يبدو بديهياً أن تقوم الدولة بهذا المجهود، بالنظر لفتوة القطاع

الخاص وضعف ميله إلى الانخراط في إنجاز استثمارات تخصص البنية الأساسية وهي ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة¹⁰.

وسيسير المخطط الموالي (1968-1972) وفق نفس التوجهات التي تم التأكيد عليها بوضوح منذ 1964¹¹، غير أن المخطط الخماسي 1973-1977، هو الذي سيعززها من خلال إدراجها في أفق "إرادوي" و"دولي" متعاضم¹². وبحكم إعدادها في سياق اتسم بانعدام الاستقرار السياسي الذي كاد أن يعصف بالنظام عدة مرات (محاولتا الانقلاب العسكري لسنّي 1971 و1972، انتفاضة مسلحة في شرق البلاد سنة 1973)، سيُقر هذا المخطط بضرورة "توزيع أكثر إنصافاً" للثروة، إلا أن هدفه الأساسي تجلّى بالطبع في "تحقيق أقصى نسبة للنمو" بغية تأمين "الإقلاع الاقتصادي" للبلاد. ويمكن بلوغ هذا الهدف، من جهة عبر الرفع من نسبة استعمال الطاقات الإنتاجية (لاسيما في بعض الصناعات الخفيفة، مثل الصناعات الغذائية، والكماوية والشبه كيمياوية...)، ومن جهة أخرى، من خلال تنمية الصادرات، باعتبارها "ضرورة حتمية وشرطا للإقلاع الاقتصادي". واعتبر معدو التخطيط "أن بلادنا يمكن أن تعد من بين أفضل بلدان العالم التي بإمكانها تحقيق ارتفاع في دخلها الوطني وفي وثيرة نموها بفضل التجارة الخارجية"...

وفضلا عن القطاعات المصدّرة التقليدية (في الصناعة الغذائية خصوصا)، تقرر النهوض بقطاعات مواد التركيب والتكميل، تلك التي تندرج ضمن "التخصص في صناعات الترحيل من

المركز إلى الطرف في إطار التقسيم الجديد للعمل على الصعيد الدولي¹³. وبذلك، تكون قد سُطرت بوضوح الخيارات الأساسية التي ستحدد "النموذج التنموي" للاقتصاد المغربي خلال العقد 1964-1973. ولتلخيص الوضع عبر مقارنة عرضانية، يمكن القول إن النموذج المغربي يركز في العمق على خيار مزدوج، سيتخذ صيغة عقيدة مزدوجة. يتمثل الخيار الأول في اقتصاد السوق، المبني على قاعدة المنافسة وعلى القطاع الخاص كمحرك له، وليس الدولة. لذا، في سنة 1967، سيصرح وزير المالية بفخر بأن "المغرب اختار طريق الليبرالية، وأنه سيعطي المثل لإفريقيا في هذا المجال"¹⁴. أما الخيار الثاني، فقد تجلّى في الانحياز إلى موقف ضمن الجدل الذي كان جارياً آنذاك في حقل اقتصاد التنمية، بين دعاة نموذج "الاستيراد التعويضي" ومناصري نموذج "تشجيع الصادرات"، أي أن "رافعة" النمو هي الصادرات. وقد عبر انحياز الدولة لهذا النموذج الثاني عن عزمها القوي على تحقيق "ارتفاع أقصى" للنمو عبر اندماج شامل فيما كان يدعى "توزيع العمل الدولي"، وهي عبارة ستحل محلها عبارة "العولمة"...

هذا الخيار المزدوج، القائم على إيمان دوغمائي، يمثل أيضاً رهانا مزدوجا:

- رهان على قدرة القطاع الخاص أن يلعب دور "المحرك" الرئيسي للتنمية، بفعل أهليته لإنتاج "المبادرة"

والخلق والإبداع، وبالتالي على الاستثمار وعرض فرص العمل، وتحسين شروط الإنتاج إلى أعلى درجة، وتوزيع الدخل...

- ورهان على فضيلة الاندماج الجيد في سلاسل القيمة الدولية، وعلى قدرته على رفع نسب النمو، وهذا الاندماج لا يقتصر على تبادل المنتجات فحسب (تصدير البضائع)، وإنما يشمل أيضا الخدمات (السياحة، وفيما بعد ستأتي "مراكز الاتصال"...)، وتدفقات الهجرة، والاستثمارات المباشرة الخارجية...

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الأولويات القطاعية ستشهد تحولا تدريجيا حتى تنسجم أكثر مع الخيار المزدوج "القطاع الخاص/التصدير". بهذا، تركزت أولوية الفلاحة على الفلاحة التصديرية، وتطور الاهتمام بالصناعة "الخفيفة" إلى أقسام المناولة الدولية. أما خيار السوق والقطاع الخاص، فتجسد في تهيئة الشروط المناسبة لتوسع هذا الأخير، وإن جرى ذلك على حساب "جودة" الأول، بحيث أن منطق الحماية والريع هو الذي ظل سائدا، عوض منطق المنافسة "التامة والكاملة".

وستظل هذه الاستراتيجية، في أساسها، أي في خياراتها الأساسية المتمثلة في اقتصاد السوق والنمو برافعة المبادلات الخارجية، ثابتة إلى يومنا هذا، عابرة العقود ومحافضة على استمرارها حتى بعد اعتلاء محمد السادس العرش سنة 1999. أما عهد محمد السادس، فلم يحدث قطيعة في مجرى توجهات

الخمسينية، وإنما أدخل عليها انعطافاً، حافظ على الخيارات الأساسية، مع اتخاذ مبادرات جديدة من أجل التسريع بالدينامية الجارية أو تعميقها (استثمارات في البنيات الأساسية، تحرير المبادلات...)، وتفكيك الإطار الاستراتيجي القائم (اعتماد مخططات قطاعية محل مخطط وطني)، وإدخال حكام جديدة لتتلاءم مع روح العصر، إلا أنها أكثر إشكالية من الناحية الديمقراطية...

وخدمة لهذه الخيارات، تجدر الملاحظة أن الدولة عبأت موارد هائلة واعتمدت سياسات عمومية متعددة ومتنوعة. ومع مرور الوقت والظروف، تطورت بالطبع تلك السياسات، وإن ظلت تخدم نفس الأهداف. ولكي نقدم هذه السياسات ونحللها، على امتداد العقود الخمس الأخيرة، من الضروري تقسيمها إلى حقب. لذلك، ولتيسير وضوح العرض، سنعتمد تقسيماً يتفرع إلى قسمين، القسم الأول يشمل "ثلاثي" الفترة، وسيحيل على عهد الحسن الثاني، والقسم الثاني، يغطي "ثلث" الفترة الأخير، ويتعلق بعهد محمد السادس.

تمتد الحقبة الأولى من منتصف الستينات إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي: بدأت ببلورة تدريجية للتوجهات الاستراتيجية التي شرحناها أعلاه، وستواصل عبر انخراط كثيف ومتعدد الأبعاد للدولة، بغية إرساء وتعزيز القاعدة المادية للرأسمال الخاص وشروط تثمينه. وتمتد الحقبة الثانية من الثمانينات إلى التسعينات، وتنتهي مع نهاية عهد الحسن الثاني،

سنة 1999، وتميزت بسياسات التقويم الهيكلي وما تلاها وصاحبها من إجراءات تحرير الأسواق والأسعار، وخصوصة ومنح الامتيازات، وذلك بهدف إعداد إطار مناسب أكثر لتعزيز اقتصاد السوق والقطاع الخاص. أما الحقبة الثالثة، فتبدأ مع عهد محمد السادس وتستمر معه، وتسجل الاستمرارية الاستراتيجية، مع تميزها بـ"صيغ" جديدة، وإيقاعات جديدة، ومساطر جديدة...

وبما أن الاستمرارية طاغية في غالب الأحيان على التغيير، فقد يبدو هذا "التقسيم الزمني" شكليا، لا واقعيا. ومع ذلك، فإنه سيشكل الخيط الناظم الضروري لفهم تطور السياسات العمومية على المدى الطويل، التي نادرا ما تمت الإشادة لا ببساطتها، ولا بفعاليتها وإنصافها.

دولة ما بعد الاستعمار ففي خدمة الرأسمال الخاص

وإذ كان من الضروري أن نذكر، وفق نظرة تركيبيّة، بالخطوط العريضة للسياسات العمومية التي تم اعتمادها طيلة عهد الحسن الثاني، فإنه يمكن أن نميز ضمنها أربع مكوّنات كبرى، منظمة حسب طبيعة مساهمتها في وضع وتعزيز القاعدة المادية للرأسمال الخاص وشروط تثمينه. لهذا:

24

- 1- إن عمليات "المغربة"، والخصوصية، ومنح امتياز التدبير المفوض للخدمات العمومية، سعت أساسا إلى توسيع القاعدة العقارية والصناعية والمالية للرأسمال الخاص، كما سعت إلى توسيع مجال الربح وشروط تراكمه؛
- 2- كان الانخراط في تشييد البنيات الاقتصادية الأساسية يروم أولا تشريك جزء من كُلف تثمين الرأسمال، مما سمح بتحقيق ربحية أكبر للاستثمارات الخاصة؛
- 3- إن السياسات الماكرو-اقتصادية، بحكم اعتمادها على موارد مالية مقتطعة من الطبقات الوسطى والفقيرة، لإعادة

توزيعها في صيغة صفقات عمومية، ودعم مالي، ونفقات ضريبية لفائدة مصالح خاصة محددة، ترجمت إرادة الدولة المتمثلة في وضع المالية العمومية في خدمة المالية الخاصة؛

4- إن سياسات تحرير الأسعار والأسواق، داخليا وإزاء الخارج، كانت ترمي إلى تعزيز قواعد "اقتصاد السوق"، مما سيسمح للرأسمال الخاص بالاستفادة من مختلف أشكال انسحاب الدولة من الاقتصاد من جهة، ومن الاندماج بالسوق العالمية، من جهة أخرى.

ويتعين التشديد هنا بادئ ذي بدء على أن معظم هذه السياسات تخترقها ظاهرة خاصة، ألا وهي الربيع الذي سيدمج "النموذج" المغربي ضمن عالم الاقتصاد السياسي. فالربيع يعد بالفعل ظاهرة عرضانية ستتخذ صيغا متعددة وستقتحم مختلف السياسات، بما في ذلك تلك التي تزعم أنها تحاربه...

سنتناول المكونات الثلاث الأولى في هذا القسم الثاني، فيما سنتطرق للمكون الرابع في القسم الثالث الذي سنخصصه لسياسات التقويم الهيكلي.

1.2 - المغربية والخصوصية لتوسيع مجال الرأسمال الخاص

شهد المغرب المستقل حركات مهمة لنقل الملكية، تعلق في ذات الآن بالرأسمال العقاري، والصناعي، والتجاري، والمالي. هذه الحركات لنقل الملكية جرت أولا تحت غطاء "المغربة"،

التي تعلقت بالمعمرين السابقين (أجانب) من جهة، ومغاربة من جهة أخرى. واتخذت فيما بعد اسم "الخصوصية"، وهي عملية سيتم من خلالها تفويت الرأسمال العمومي هذه المرة للرأسمال الخاص. وتطورت أخيرا إلى صيغ "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، مما سمح للدولة بتفويت استغلال الملك العمومي أو الخدمات الجماعية للقطاع الخاص، في إطار "التدبير المفوض". وقد اتخذت عمليات نقل الملكية هذه صيغا قانونية أو غير قانونية، حسب ما إذا تم إجراؤها وفق غطاء نص قانوني أُبلغ به الجميع عبر إصداره في الجريدة الرسمية للمملكة، أو ما إذا تمت في غياب تام للشفافية، خارج الشرعية الشكلية، أو في خرق سافر للقانون. إلا أن غاياتها ظلت على حالها، لم تتغير، أي توسيع وتعزيز القاعدة العقارية، والصناعية والمالية للرأسمال الخاص، بل وتتجاوز ذلك، كما سيؤكد على ذلك الحسن الثاني في خطاب العرش سنة 1971 إلى "توسيع مجال المبادرة الحرة"¹⁵، ومن ثم مجال الربح وشروط تراكمه.

1.1.2- المغربية: القانونية وغير القانونية...

استهدفت الموجات الأولى لنقل الملكية بالطبع، الأراضي، لاسيما الـ"مليون هكتار" منها، هي من أجود الأراضي الفلاحية التي تم إحصاؤها كأراضي مستغلة من طرف المعمرين عشية الاستقلال. ماذا حدث لهذه الأراضي؟

بما أن غموضاً تاماً أحاط بهذه القضية، لا يسعنا إلا التشبث ببعض الوقائع والأرقام الثابتة، التي تمكنا من طرح تساؤلات أخرى مشروعة. فبناءً على الإحصائيات الرسمية التي أُنجزت في بداية الاستقلال، نعرف أن مساحة هذه الأراضي بالضبط تتحدد في 1017000 هكتار، من ضمنها 289000 هـ تخص "الاستعمار الرسمي" و728000 تخص "الاستعمار الخاص".

الصف الأول من هذه الأراضي تم استرجاعه وإعادة توزيعه في إطار عمليات صُنفت كـ "إصلاح زراعي"، طيلة الستينات والسبعينات. أما الصف الثاني، فقد أطره نصان قانونيان منعا بيعه إلى مشترين مغاربة دون ترخيص مسبق¹⁷. والحال، أنه عند الإعلان الرسمي سنة 1973 عن "مغربة" ما تبقى من أراضي الاستعمار، لم يتم استرجاع سوى 300000 هـ... فأين اختفت 400000 هـ؟ من استفاد منها وفي أي شروط؟ لم يصدر أبداً أي تفسير ولا معطيات حول هذا الموضوع.

لكن الحساب ليس كاملاً بعد... فالأراضي التي استرجعت سنة 1973، سُلّمت لشركتين عموميتين (صوديا SODEA وصوجيتا SOGETA¹⁹)، تم إحداثهما لتأمين استثمارية استغلالها. وهنا أيضاً، أمام انعدام الشفافية التامة التي طالت تدبير هذا الملف، لا نتوفر إلا على علامة أخرى تدلنا على مصير هذه الأراضي. إذ، في سنة 2005 ستقرر الدولة، في إطار "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، تصفية الشركتين اللتين أنشئتتا سنة 1973 بمنح امتياز طويل الأمد للضيعات التي

كانت إلى ذلك الحين تحت مسؤوليتها. وعندما انتهت العمليات الثلاث لمنح هذه الامتيازات سنة 2012، تبين أنه لم يتم توزيع سوى 100000 هـ... فأين اختفت 200000 هـ من ضمن 300000 هـ التي تم استرجاعها سنة 1973؟

إجمالاً، هناك 600000 هـ من أجود الأراضي التي انتقلت ملكيتها من المعمرين إلى مغاربة وفق شروط كانت غير قانونية في غالب الأحيان، وغامضة ومشبوهة دائماً. من استفاد منها وفي أي ظروف؟ وإذا لم تعط الدولة أبداً جواباً على هذه الأسئلة، فإننا نعرف أن هناك أبحاثاً تفسر كيف دبرت الدولة هذا "الاحتياط العقاري" ضمن نظام لمنح امتيازات غير شرعية ومداخل نفعية ترمي إلى تشجيع إثراء نخبة مقابل خضوعها وولائها التام²⁰.

وبعد الفلاحة، سيأتي دور الصناعة والخدمات، لكن هذه المرة بصورة "قانونية"... إذ جرت عملية "المغربة" الرئيسية، التي تم إقرارها رسمياً، وفق ظهير 2 مارس 1973، في سياق متوتر وغير مستقر ميز بداية عقد السبعينات. تضمن هذا القانون لائحتين للأنشطة الواجب مغربتها بالسهر على نقل 50% على الأقل من رأسمال شركات تلك الأنشطة إلى شخصيات مادية أو معنوية مغربية. وشملت هذه اللائحة الأولى البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل، الصناعات الغذائية، صناعة السيارات، الأسمدة، وكذا بعض الخدمات. فيما شملت اللائحة الثانية أساساً البنوك، والتأمين، وبعض الأنشطة التجارية والصناعية

غير الواردة في اللائحة الأولى (المطاحن، الجلد، المعدات الكهربائية...). وحددت اللائحتان مدة سنة وستين على التوالي لكي تتلاءم الشركات المعنية مع مقتضيات القانون الجديد.

وقد قدمت دراسات وبحوث أكاديمية مختلفة حصيلة هذه المغربية²¹. هذه السياسة مكنت بالفعل من التخفيف من سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاد المغربي وأدت إلى تعزيز الرساميل السهمية ضمن بنية تمويل المقاولات، إلا أن حصيلتها الإجمالية كانت مخيبة للآمال. أولا بالنسبة لأهدافها، حيث إن أقل من نصف المقاولات المعنية تمت مغربتها فعليا (باقي المقاولات إما توقفت عن النشاط وإما غيرت نشاطها للإفلات من القانون، إذا لم تعفيها من ذلك اللجنة المكلفة بالعملية). ثم لأن واقع السلطة داخل المقاولات غالبا ما ظل "خارجيا"، لا سيما بعد السماح للشركات الأجنبية التي تمت مغربتها حديثا بأن تقوم بمغربة شركات أخرى (بفضل سلسلة المساهمات واللجوء إلى شركات صورية وإلى أسماء مستعارة...). وأخيرا، عوض المساهمة في خلق طبقة متوسطة من المقاولين المغاربة القادرين على الأخذ بزمام اقتصاد البلاد، عايننا أساسا احتكار الجزء الأوفر من رصيد المغرب من طرف أقلية من "العائلات الكبرى"، تلك التي تمكنت من الاستفادة بحكم قربها من السلطة السياسية وارتباطاتها بالمولين والشركاء الأجانب. مما أدى في النهاية إلى تعميق تركيز السلطات والثروات بالبلاد²².

2.1.2- الخصوصية: تزويد المالية العمومية بالموارد وتعزيز

المجموعات الخاصة

تجلت العملية الأخرى الكبرى، الرامية إلى توسيع القاعدة المادية للقطاع الخاص المغربي، وهذه المرة عبر تفويت الرأسمال العمومي وليس الأجنبي، في الخصوصية، التي طبقت في بداية التسعينات، وإن كانت خوصصات صنف بـ"الصامتة" جرت في ما قبل²³. حسب الظهير الذي منحه قوة القانون²⁴، كان على برنامج الخصوصية أن يُنفذ في 6 سنوات وتضمن "لائحة إيجابية" حددت 112 مقالة قابلة للخصوصية²⁵. شملت هذه اللائحة 44 مقالة صناعية، 38 مقالة سياحية، 18 مقالة خدماتية، 9 بنوك وشركات تأمين ومؤسسات القروض وشركات فلاحية. في التاريخ المحدد لنهاية البرنامج (31 ديسمبر 1995)، تمت خصوصية فقط 44 شركة (من ضمنها 17 فندقاً) بمبلغ 7.4 مليار درهم. وبعد عشر سنوات، شملت الخصوصية 66 شركة (من بينها 26 مؤسسة فندقية) بمبلغ أكثر أهمية ناهز 77 مليار درهم، وضمت "مقاولات كبيرة" مثل اتصالات المغرب، ووكالة التبغ²⁶. وأنجزت فيما بعد بعض العمليات العرضية، لكن يبدو أن جزءاً من البرنامج الأصلي تم التخلي عنه، ولو مؤقتاً²⁷.

عندما كان الدفاع عن مزايا الخصوصية مطلوباً، كان المسؤولون يضيفون عليها جميع الفضائل ويحددون لها عدة أهداف: جذب

الاستثمارات الأجنبية، موارد لميزانية الدولة، تحديث الاقتصاد والمقاولات، اندماج قطاعي، نقل التكنولوجيا، المساهمة في الجهوية، خلق مناصب الشغل، توسيع عدد المساهمين ضمن فئات اجتماعية جديدة، محاكاة أجيال جديدة من المقاولين... إلا أن الجدير بالإشارة هنا، هو أن الإدارة لم تُنجز أية حصيلة رسمية شاملة للخصوصية، ولما حاولت تقييم "تأثيرها"، اكتفت بحصرها في مستوى إيرادات الميزانية، والاستثمارات الخارجية، وتفعيل دينامية بورصة الدار البيضاء، وتنمية الخدمات لفائدة المقاولات، وتحسين صورة المغرب²⁸... لم يعد الحديث عن خلق مناصب الشغل ولا عن الاندماج المنتج والتكنولوجي، ولا عن جيل جديد من المقاولين. وفيما يخص الاستثمارات الخارجية، تبين الأرقام الرسمية ذاتها أن عمليتين فقط (تتعلقان مرة أخرى باتصالات المغرب ووكالة التبغ) مثلتا ثلاثة أرباع العائدات، بينما كانت حصة باقي العمليات ضعيفة. أما بورصة القيم، فيكفي التعرف على حالة شبه الغيبوبة التي توجد عليها منذ منتصف سنوات 2000 لإدراك إلى أي درجة كان ما سمي "تفعيل ديناميتها"، أمرا مصطنعا وذا طابع مضارباتي صرف.

إن دراسة متأنية وموضوعية لمجمل التجربة، تفرض اليوم عددا من الملاحظات من الصعب التشكيك فيها؛ أولا، يبدو واضحا أن المحدد الأساسي للخصوصية كان إجمالا ماليا: تم بيع ما يمكن بيعه (بدءا بمقاولات كانت قادرة على النمو) أولا لسد

عجز الميزانية وعجز ميزان الأداءات وتفادي إفلاس الدولة كما حصل في الثمانينات²⁹. يجري هذا الأمر خاصة على حالات "شيل" (Shell)، "إسمنت الشرق /سيور" (CIOR) اتصالات المغرب، ومكتب التبغ... والحالة البارزة أكثر هي بدون شك حالة الفاعل التاريخي في الاتصالات، التي قيل إن خصوصتها المتسارعة في 2001، في ظروف سوق غير مواتية (بعد انفجار فقاعة الإنترنت)، جاءت بدافع الحاجة إلى "أداء رواتب الموظفين". وسيعين التاريخ فيما بعد ما كانت الدولة ستجنيه من بقاء جوهرة بهذه القيمة ضمن محفظة ممتلكاتها، خاصة وأن "القيمة المضافة" التي قدمها المشتري كانت ضعيفة، لأنه كان منشغلا أساسا بالحصول على "عائدات نقدية" وتوزيع أرباح أسهم مذهلة على الشركة- الأم³⁰.

وتتجلى الملاحظة الثانية في أن عدة خصوصيات حادت بشكل واضح عن أهدافها، وترتبت عنها عواقب وخيمة على القطاعات المعنية³¹. كذلك كان الأمر في بعض الحالات الأخرى، لأن من اشتروا تلك المقاولات لم يوفوا بالالتزامات التي وقعوا عليها في دفاتر التحملات : حالة (لاسامير SAMIR معروفة جيدا، لكن هناك أيضا حالات شركة الصناعات الميكانيكية والكهربائية بفاس (سيميف SIMEF)، وشركة صناعة القطن بواد زم (إكوز ICOZ)، والشركة المغربية للأسمدة (فيريما FERTIMA)... في حالات أخرى، أدى وزن بعض "اللوبيات" إلى فرض تطورات متنافية مع طبيعة الأشياء: إنها

حالة (كوسومار COSUMAR)، فرع الهولدينغ الملكي (أونا ONA) التي حصلت في سنة 2005، بموجب "تفاهم" مباشر على كافة مصانع السكر العمومية سابقا، لتصبح المحتكرة الوحيدة - كشركة خاصة - لمنتجات مدعمة من طرف صندوق المقاصة، و محمية من المنافسة الخارجية... وكذلك حالة الشركة الوطنية للبتروكيماويات والكهرباء (سنيب SNEP)، التي توفرت على وضعية احتكار خاص وحماية من المنافسة الدولية طيلة 20 سنة. وهي أيضا حالة (ألتاديس، Altadis) التي بحصولها على وكالة التبغ، ضمنت احتكار السوق إلى حدود سنة 2013...

أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق بالإقرار بفشل مُدوٍ لعدد من عمليات الخصخصة، والتي تسببت في خسائر فادحة للدولة: يتعلق الأمر أساسا بحالة عدة مقاولات في قطاعات النسيج والألبسة (كوطيف COTEF، سليمة هولدينغ Salima Holding، إكوز ICOZ...) والبنوك (البنك الوطني للتنمية الاقتصادية BNDE)، والتجهيز الكهربائي-الميكانيكي والآلات المكنية (نوديليك NODULEC، سي 3 إم C3M)، وبالطبع تكرير النفط، وإن بنوع من التأخير، مع لاسامير (SAMIR)، التي وصلت إلى الإفلاس سنة 2015، بعدما حظيت طيلة 20 سنة تقريبا بالحماية والدعم...

وفضلا عن هذه الانحرافات، التي كانت نوعا ما منتظرة نظرا للإطار السياسي والاجتماعي السائد، تجدر الإشارة إلى أن

بعض المجموعات التي تنتمي لعائلات قوية ضمن الأوليغارشيا الاقتصادية والسياسية هي التي تقوّت باستحواذها على "صفقات جيدة" للغاية، وفي شروط أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها نادرا ما كانت مطابقة لقواعد "الحكامة الرشيدة". من بين أولئك المحظوظين، نجد بالطبع (أونا) (ONAL) التي ستصبح فيما بعد الشركة الوطنية للاستثمار (سني سني) (SNI)، وأيضا (ينّا) هولدينغ Ynna Holding، فينانس كوم FinanceCom، ومجموعات فهميم Fahim، سهام Saham، أكوى Akwa، هولماركوم Holmarcom... إلخ. وفي سياق هذه الدينامية التركيفية للرأسمال بالضبط، يتم تداول أطروحة "الشركات الوطنية البطلة" (Champions) nationaux، أي ضرورة تشكيل مجموعات وطنية كبرى قادرة على مواجهة المنافسة الدولية، في سياق تحرير التبادل والعولمة المتسارعة، لتبرير هذا الاستحواذ.

3.1.2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Partenariat)

(public-privé PPP): مخاطر عمومية وأرباح خاصة

حين تكون المالية العمومية في حالة عجز دائم، وتكون مُسكّنات الاستدانة والخصوصية بلغت حدودها، تبقى "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كمُسكّن أخير. في هذه الحالة، لم يعد الأمر يتعلق بتفويت رأسمال إلى القطاع الخاص، وإنما منحه فقط حق استغلال استثمارات أو خدمات عمومية تقوم

بها الدولة عادة، وذلك عبر الامتيازات. هذه الشراكة، التي تشجعها بقوة المؤسسات المالية الدولية، وتدعى أيضا "التمويل المتقاطع"، تُقدّم كـ "طريقة جديدة لتدبير التمويلات العمومية"، بل وكـ "بديل عن اللجوء المتكرر للاقتراض العمومي لتمويل الاستثمار، بحيث يوكّل للقطاع الخاص تحمل الاستثمارات المتعلقة بالأشغال العمومية"³². والصيغة الأكثر انتشارا لهذه "الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو على الأقل تلك التي تم اللجوء إليها أكثر في المغرب هي "التدبير المفوض".

هذه "الشراكة" بين القطاعين العام والخاص، التي بدأ العمل بها منذ سنة 1997 بتفويض تدبير خدمة الماء والكهرباء والتطهير بالدار البيضاء لـ (ليديك Lydec)، الشركة الفرعية لـ (لا ليونيز ديزو La Lyonnaise des Eaux)، تم تطبيقها خلال حوالي 18 سنة دون التوفر على إطار قانوني ينظمها³³. وقد تطورت هذه الصيغة أساسا في مجال الخدمات البلدية، وشملت توزيع الماء والكهرباء، وكذلك النقل العمومي وجمع النفايات³⁴. لكن، هناك عقودا من هذا الصنف تمت أيضا في مجال إنتاج الكهرباء (الجرف الأصفر)، والطاقت المتجددة (حظيرة الطاقة الهوائية قرب تطوان)، والربط بالشبكة المائية وتدبير الأحواض السقوية (الكردان)، والمذابح، والحدائق البلدية للترفيه... هذا النزوع المفرط إلى توسيع مجال الامتيازات أثار التساؤل التالي: "هل يجوز تفويض كل شيء؟"³⁵

هنا أيضا، أقل ما يمكن قوله هو أنه نادرا ما تم احترام دولة القانون وقواعد "الحكامة الرشيدة". أولا، لأن أهم الامتيازات منحت عن طريق اتفاق متبادل وليس عبر المناقصة أو أي آلية للمنافسة التزيهة. والحالات البارزة التي جذبت اهتمام الرأي العام في هذا الباب، هي بالطبع حالات "ليديك" في الدار البيضاء، و"ريدال" في الرباط، و"أمانديس" في طنجة - تطوان، التي جرت وفق صفقة سياسية صرفة، في تحد للمبادئ الأولية للشفافية، والنزاهة، بل والمنطق السليم. وعلاوة على ذلك، لم يمر وقت طويل لكي نلاحظ بأن العقود المبرمة في ظل هذه الشروط لا يمكن إلا أن تجلب أضرارا على السكان وعلى البلاد: فالالتزامات بخصوص الاستثمار نادرا ما تم احترامها³⁶، والخدمات لم تتحسن بدرجة كبيرة، بينما شهدت أسعارها ارتفاعا ملحوظا³⁷. كما أن هناك ممارسات ذات خطورة مماثلة ومعروفة منذ مدة طويلة، أدانها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2014: المبالغة في تقدير قيمة الاستثمارات التي أُنجزت وكُلف الإنتاج المسجلة؛ تزوير وتهرب ضريبي، مصحوب بخرق سافر لنظام الصرف، لاسيما عبر التحويلات غير القانونية للأموال إلى الخارج، تحت غطاء مصاريف "المساعدة التقنية" و"التكوين والبحث"؛ مرتبات خدمات وهمية؛ مرتبات مبالغ فيها للأطر الأجنبية؛ مبالغ مقدمة لأشخاص غير مقيمين³⁸.... من جانبه، أكد مدير المكتب الوطني للماء والكهرباء هذه الانحرافات بل وكشف عن

ممارسات ذات عواقب وخيمة من زاوية ضرورة اقتصاد الطاقة في بلد يفتقدها. فقد وضع أمام البرلمان، في شهر يوليو 2014، بدون لف ولا دوران، أن شركات التدبير المفوض لا يهتمها إلا الأرباح التي يمكنها مراكمتها وبعثها إلى الشركات- الأم بالخارج، وبأن تلك التي توزع الطاقة الكهربائية ليست لها أي مصلحة في بذل أدنى مجهود لتوفير الطاقة، لأنه كلما ارتفع الاستهلاك كلما ازدادت أرباحها³⁹.

أخيرا، لمن كان من الممكن تبرير صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتقسيم عادل إلى حد ما للأعباء والمخاطر، فيجب الإقرار، بناء على الواقع ودروس التجربة، بأن "القطاع العام" هو الذي يواصل تحمل القسم الأساسي من الأعباء والمخاطر، بينما يعمل "القطاع الخاص" على رفع امتيازاته إلى أقصى درجة، وتخفيض أعبائه، إن وُجدت، إلى أدنى حد، كما يفسر ذلك جوزيف ستيجليتز (Joseph Stiglitz) مؤكدا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي فعلا صيغة جديدة للعلاقة بين القطاعين، "حيث يتحمل القطاع العام كافة المخاطر، ويحني القطاع الخاص كافة الأرباح"⁴⁰.

المغربة، الخصوصية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، عمليات اعتمدها المغرب... تعلق العملية الأولى بالرأس المال الأجنبي، والثانية بالرأس المال العمومي، والثالثة بالخدمات الجماعية، إلا أن قاسمها المشترك هو أن القطاع الخاص كان فيها جميعا هو المستفيد النهائي، وحيث كان الهدف هو "منحه

منشطات"⁴¹، وذلك بالتكريم عليه بمثل هذه "النعم" كي يعتمد عليها من أجل توسيع وتعزيز قاعدته المادية (العقارية، الصناعية، المالية...)، ومن تم توسيع مجال الربح وشروط التراكم.

2.2- البنيات الأساسية العمومية خدمة لربحية الاستثمارات الخاصة

عند بداية استقلال المغرب، لما كان القطاع الخاص مازال جينيا، كان يبدو من "الطبيعي" أن توكل للدولة مهمة إنجاز "البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية"، التي من شأنها أن تسمح بظهور المبادرة الخاصة مع استثماراتها الموجهة نحو "قطاعات منتجة بصورة مباشرة"، والتي أصبحت أكثر جاذبية لأن جزءا من كلفتها تحمته المالية العمومية. وبهذا، تكون "نظرية التقاسم" المزعومة قد أصدرت حكمها على النحو التالي: "البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية" على عاتق الدولة، و"القطاعات المنتجة بصورة مباشرة" للقطاع الخاص... وبالتالي، أصبحت الدولة مطالبة بأن تتعدى صلاحياتها السيادية، التي كان يحددها لها مبدئيا المذهب الكلاسيكي (أي الدفاع، الأمن، العدالة، التربية والصحة الأساسية). إذ أصبحت مطالبة بتشييد الطرق والموانئ والمطارات، وكذا

السدود، وقنوات الري، والمركزيات الكهربائية والاتصالات، والمناطق الصناعية والمناطق الحرة...

وهذا بالفعل ما كرس له الدولة جهودها. طيلة الستينات والسبعينات، قبل أن تحد أزمة الميزانية وبرامج التقويم الهيكلي من طموحاتها، فخصصت الدولة في المتوسط نصف استثماراتها للبنيات الأساسية⁴². وفي بعض القطاعات ذات الأولوية، مثل الفلاحة التصديرية، استحوذت الاستثمارات في البنيات الأساسية للري، طيلة الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985، في المتوسط على حوالي 30% من مجمل استثمارات الدولة وحوالي 64% من الموارد العمومية المخصصة للقطاع الفلاحي⁴³.

علاوة على ذلك، توضح سياسة "السدود" جيدا هذا التدخل الكثيف للدولة التي وضعت مواردها وسياساتها العمومية في خدمة نموذج فلاحي-مصدّر موجه نحو تنظيم أفضل الشروط التي من شأنها تشجيع تطور القطاع الخاص، ومن ثمة اندماج أكبر بالسوق العالمية. كانت "سياسة السدود" سياسة تدخل كثيف و انتقائي للدولة، حيث لم تكتف بتشييد المنشآت الكبرى الهيدروليكية وقنوات الري التي مدت أراضي المزارع الخاص بالماء مجانا تقريبا، وإنما عبأت أيضا ترسانة من المساعدات العمومية المختلفة لتشجيعه (أي المزارع) على الاندماج كليا في دينامية التراكم والتحديث : الماء بفاتورة مخفضة أو بالمجان، إعفاءات ضريبية شبه مستمرة، دعم سخي

من أجل اقتناء مختلف التجهيزات والمعدات، قروض بنسب فائدة مدعمة، ضمان أسعار مجزية و/أو تنظيم قنوات للتسويق، اتفاقيات تجارية تسمح بفتح أسواق خارجية، تكوين وبحث خاص بالقطاع... ونظرا لهذه الشروط، نفهم كيف تكونت بسرعة ثروات خاصة هائلة في ظل هذه الهبة العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار المناطق المعينة (الأحواض السقوية) للاستفادة من نعم الدولة، شكل، منذ المنطلق، "احتياالا" مشمرا. إذ، مرارا، كانت تبرم صفقات عقارية مشبوهة، قبيل الإعلان الرسمي عن مثل هذا المشروع، مما سمح لحفنة من المحظوظين المطلعين عليه بتحقيق مكاسب هائلة في رأسمالهم. سيساهم "ريع الموقع" (Rente de situation) هذا، الذي سمح بازدهار "أعيان" قدامى وجدد أصبحوا مدافعين متحمسين عن النظام القائم، في تغذية تدريجية لنظام للحكم يربط بشكل وثيق السلطة بالثروة، حيث تشجع الأولى على تكون الثانية، وتعزز هذه الأخيرة الأولى وتدعمها.

3.2- المالية العمومية: الآلة التي، عكس المطلوب، تمتص

ممن هم "تحت" لتضخ لصالح قلة محصورة ممن هم "فوق"

(Pompe aspirante et refoulante) à rebours

إن الاستثمارات في البنيات الأساسية الموجهة لتثمين الرأسمال الخاص، هي قبل كل شيء نفقات عمومية، ومصادر تمويلها هي أيضا عمومية. لقد عملت المغربية، والخصوصية، والشراكة

بين القطاعين العام والخاص، حسب الحالات أو الظروف، على تزويد الدولة بـموارد مالية، ومكنتها من اقتصاد نفقات أو تحمل نفقات أخرى، وأحيان أخرى تسببت لها في ضياع إمكانيات تحصيل موارد، كانت عواقبها وخيمة. هذا يعني أن كل عمل تقوم به الدولة له كلفة، ويتعين تحديد طبيعته وتقييم آثاره. وهذا يعني كذلك أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، التي تم اعتمادها طيلة العقود الخمسة الأخيرة خدمة لخيارات استراتيجية أساسية قدمناها أعلاه، لا يجب الكشف عنها جيداً وتحديد خصائصها فحسب، وإنما يتعين أيضاً تقييمها بمعيار تفكير اقتصادي وفق الحس السليم، أي حسب "كلفة الفرصة"، ضمن سياق يتميز بندرة الموارد: فصرف درهم واحد من الموارد العمومية في هذا الاستعمال أو ذاك، له "كلفة" مغايرة حسب الخيار المعتمد. هل كان استعماله سيكون أفضل لو وُظف في المشروع (ب) عوض المشروع (أ)؟ هل استعمال الموارد النادرة كان سيكون مردودها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المالي...) أحسن لو كان الخيار مغايراً؟ هذه هي الأسئلة الأساسية التي من الواجب على كل من يقرر توظيف الموارد العمومية أن يضعها نصب أعينه باستمرار. وفي هذه الحالة، يبقى السؤال الذي لا محيد عنه هو التالي: ما هو "مردود" أو "كلفة الفرصة" المتعلق بالموارد الموظفة في إطار السياسات العمومية المعتمدة في خدمة الخيارات الاستراتيجية للدولة؟

1.3.2-التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي

إذا ما توقفنا عند المالية العمومية، من وجهة نظر الميزانية بالضبط، لا يسعنا إلا أن نفكر في الصورة المجازية التي تعبر عنها العبارة الشهيرة "الآلة التي تمتص وتضخ" التي عادة ما تُشبه بها ميزانية الدولة. في الدول المتقدمة، لاسيما خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ("ثلاثون سنة من الازدهار")، اشتغلت "المضخة" تلك كآلة هائلة لإعادة التوزيع في إطار نموذج الدولة الراعية: إذ كانت "تمتص" الموارد بفضل نظام ضريبي تصاعدي يعتمد على مساهمة كبيرة لأصحاب الثروات الكبرى ولذوي الدخل العالية، ثم "تضخها" في الاقتصاد والمجتمع بواسطة إنفاق ذي طابع اقتصادي واجتماعي من شأنه تحسين ظروف عيش أكبر عدد من السكان وخاصة الأكثر عوزا. إذن، كان لنظام الميزانية هذا المعتمد على "توزيع ثانوي"، دور أساسي في تقليص الفوارق الاجتماعية (المرتبة عن "التوزيع الأولي")، سواء عبر نظام جمع الموارد (النظام الضريبي) أو نظام توظيف النفقات العمومية. وفضلا عن ذلك، فهذه السياسة هي التي عززت مشروعية الأنظمة الديمقراطية في تلك البلدان، ولحمت الروابط الاجتماعية وعززت الشعور بالمواطنة.

ما هو الحال في المغرب؟ عند تحليل نظام المالية العمومية كما تم تأسيسه وإعماله في البلاد منذ نصف قرن على الأقل، لا

يمكن إلا أن نعود إلى صورة "المضخة"، لكن لنلاحظ هذه المرة أنها تشغل في الاتجاه المعاكس... حقا، إنها "تمتص" موارد و"تلفظ" نفقات، غير أن الموارد محصلة أساسا من مداخل الجماهير الشعبية الواسعة، بينما يُعاد توزيع النفقات لتستفيد منها بشكل واسع أقلية محظوظة. لهذا، شكلت السياسات المالية والميزانيات رافعة رهيبة لتعميق الفوارق الاجتماعية والترابية.

يلزم القول إن سياسة من هذا القبيل، لم تُبأشِر باسم إرادة صارمة وكلية غايتها تفكير الفقراء وإغناء الأغنياء... فالخطاب السياسي، غالبا ما كان منشغلا بالوعد بالعدالة الاجتماعية، وبالعدالة الضريبية. إنما، في انتظار ذلك، ستقضي "الواقعية" باعتماد نظرية "المراحل" وإيديولوجية "الكعكة" التي يتعين تكبيرها قبل التفكير في تحسين توزيعها... هنا، تُغذّي التوجهات الاستراتيجية لنموذج التنمية المنتهج، مدفوعات الاختيارات المطروحة. فمن سيقوم بتوسيع "الكعكة" سوى قطاع خاص دينامي ومصدّر؟ وإذن، لكي يتمكن هذا القطاع الخاص من الاستثمار والمبادرة، لن يكفي أن تُؤمّن له أفضل الشروط لجني الأرباح، بل سيتعين أيضا، السهر على تمكينه من الاحتفاظ بأعظم قدر منها، وذلك بالامتناع عن إثقاله بالضرائب؛ فبقدر ما سيحتفظ القطاع الخاص بأرباحه بمنأى عن الاقتطاع الضريبي، بقدر ما سيكون قادرا على الاستثمار أكثر، وخلق مناصب الشغل، وتوزيع المداخل، ونشر التقدم

والازدهار⁴⁴. وعبر هذه العملية، يمكن للدولة أن "تستدرك" الأمر وتقطع موارد أوفر، من وعاء ضريبي أوسع بفعل النمو. وباسم هذا الاعتقاد، سيتم إعداد نظام ضريبي يظل موقفه المسبق والإيجابي ثابتا إزاء الثروات الكبرى والرواتب العالية.

2.3.2-التقليل من الضريبة من أجل تعظيم الاستثمار

عند استقلاله، ورث المغرب نظاما ضريبيا مقتبسا من النموذج الفرنسي، بضغط ضريبي في حدود 10% وبنيات تغلب عليها بشكل واسع الضرائب المسماة "غير المباشرة"، أي رسوم على الاستهلاك، رسوم جمركية، وواجبات التسجيل والتمبر. وطيلة العقدين الأولين، لم تُقدم الدولة على أي إصلاح ضريبي مناسب، من شأنه تنمية مواردها، بتأمين توزيع أفضل للعبء الضريبي. بالمقابل، لمواجهة حاجيات نفقاتها المتنامية، لجأت بانتظام إلى الرفع من نسب الضرائب، خاصة الرسوم الجمركية والرسوم على الاستهلاك، مما عمق الطابع التراجعي وغير العادل للنظام الضريبي (هذه الرسوم المتضمنة في أسعار المنتجات والخدمات تسمى "عمياء" لكونها لا تأخذ بالاعتبار "قدرة مساهمة" المشتريين...). ومن جهة أخرى، قام المغرب، بشكل مبكر وتحت ضغط المؤسسات المالية الدولية المستمر، بمضاعفة عدد "قوانين الاستثمار"، التي كانت تعتبر حجر الزاوية لأي دينامية استثمارية والشرط الضروري لتحسين "مناخ الأعمال" لفائدة القطاع الخاص، وتشجيع المستثمرين على

الاستثمار، والمدخرين على الادخار والمشغلين على التشغيل... بهذا، جرت مضاعفة عدد "قوانين الاستثمار"، حيث أن كل قطاع أراد "قانونه" الخاص، بامتيازاته الخاصة، لاسيما الضريبية، التي يجب بالطبع أن تكون أفضل من تلك التي مُنحت للقطاعات الأخرى. والنتيجة، أنه وقع تضخم بالغ في قوانين الاستثمار، صاحبه مزايدات في حجم الامتيازات الضريبية الممنوحة، هذا دون أدنى التزام من طرف المستفيدين المحظوظين. أما بالنسبة للدولة، فقد سجل حجم ما ضيعته من عائدات ارتفاعا مهولا، بينما تقلص الوعاء الضريبي بشكل خطير.

وعند منعطف الثمانينات، تضاعف الضغط الضريبي (حيث بلغ حوالي 20-22%)، إلا أنه يُطبق على وعاء ضريبي شهد تقلصا متصاعدا، مما أدى بصورة مباشرة إلى تناقص مستمر لقدرة العائدات الضريبية على تغطية جزء مقبول من نفقات الدولة. نعرف أن الاستدانة الكثيفة خلال السبعينات مكنت الدولة من التراجع من أجل القفز بصورة أفضل... لكن ما وقع هو أنها سقطت في دوامة خطيرة، لتستقر في أزمة انتهت سنة 1983، بالاستسلام لوصاية المؤسسات المالية الدولية وبتطبيق سياسة التقويم الهيكلي.

جاء الإصلاح الضريبي في الثمانينات كجزء لا يتجزأ من سياسة التقويم وشروطها⁴⁵. وهي سياسة مؤطرة بالإيديولوجيا الليبرالية الجديدة السائدة، التي حددت كهدف لها تقليص الضغط

الضريبي وفي نفس الوقت توسيع وعائه من أجل الزيادة في العائدات. لكن، في ذات السنة التي أعلن فيها القانون-الإطار هذه النية (1984)، قرر الحسن الثاني إعفاء ضريبياً لمجمل القطاع الفلاحي إلى سنة 2000، وبضع سنوات بعد ذلك (1988-1989)، بأت أول محاولة لإلغاء قوانين الاستثمار بالفشل، وستعود انطلاقها بقوة أكثر سنة 1995، مع "ميثاق الاستثمار". من جانبه، شهد النظام الضريبي تعديلاً، لاسيما من خلال تعويض الضرائب الجزئية القديمة (الضرائب على الدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة) بضرائب تركيبيّة وشمولية لكن النظام الضريبي ظل معقداً، غير منسجم، غير فعال وبالتالي غير عادل بشكل فضيع. إذ ظلت تهيمن عليه الضرائب غير المباشرة (الضريبة على القيمة المضافة، وحقوق ورسوم أخرى على الاستهلاك) بنسبة 60%، وأما الـ 40% الخاصة بالضرائب المباشرة فهي غير موزعة بشكل عادل⁴⁶.

تبقى المفارقة التالية فاقعة الوضوح: ففي الوقت الذي استقر فيه الضغط الضريبي العام في حدود 22%، فإن الضغط على الأرباح والرواتب العالية على الخصوص انخفض بثبات، حيث شهدت النسب العليا لسلم الضريبة على الدخل ونسبة الضريبة على الشركات انخفاضاً ملحوظاً، فيما سجلت نسب الضريبة على القيمة المضافة - وهي غير عادلة - (خاصة تلك المتعلقة بالمنتجات والخدمات الواسعة الاستهلاك) ارتفاعاً كبيراً.

إجمالاً، ظل الرأسمال غير معني كثيراً بالضريبة وعائداته لا تساهم إلا بشكل ضعيف فيها، بينما تخضع عائدات العمل إلى ضرائب مرتفعة. وللاقتناع بهذا، يكفي أن نشير إلى أن فئة واحدة، من ضمن الفئات الخمسة المعنية بالضريبة على الدخل، هي فئة المأجورين، تساهم بحوالي ثلاثة أرباع إجمالي العائدات لتلك الضريبة. أما الضريبة على الشركات، فهي موضوع عمليات غش وتهرب كثيفة، حيث أن ثلثي الشركات الملزمة بالضرائب، لا تؤدي عملياً الضرائب لأنها تعلن بانتظام أنها في حالة عجز... بصفة إجمالية، إن من يؤدون الضرائب في المغرب هم أساساً المستهلكون، والأجراء، وحفنة من المقاولات⁴⁷.

47

وبينما سجل الضغط الضريبي استقراراً بصورة عامة، بل وانخفض بالنسبة لعائدات الرأسمال وعموماً بالنسبة للمداخل العليا، فالوعاء الضريبي لم يتسع. على العكس من ذلك، بالإضافة إلى ثغرات النظام الضريبي ذاته، بلغت "أنظمة الاستثناء"، حيث تكاثرت "الإعفاءات" وأشكال متعددة من الجنات الضريبية باسم تحفيز القطاع الخاص على الادخار والاستثمار وخلق مناصب الشغل، بلغت حجماً ضخماً تجلّى في أزيد من 400 إجراء. خلال 2015، تسبب 300 من هذه الإجراءات في ضياع 32 مليار درهم من عائدات الدولة، أي 3.2% من الناتج الإجمالي الداخلي و15.5% من إجمالي العائدات الضريبية. وقد احتكرت المقاولات 60% من

النفقات المقيّمة. ومن المفيد أيضا الإشارة إلى أن المنعشين العقاريين، والمزارعين، والمصدرين، استحوذوا على التوالي على 22%، 11%، و8% من 32 مليار المذكورة⁴⁸. وإذا أضفنا إلى كل هذا الانخفاض الكبير في عائدات الرسوم الجمركية، وهي نتيجة مباشرة لتحرير المبادلات وتفكيك الحماية التعريفية المفروضة في اتفاقيات التبادل الحر، التي وقعها المغرب منذ منتصف التسعينات (انظر أسفله، الفقرة 3.4)، ندرك، مرة أخرى، أن النظام الضريبي، بحكم طابعه الانتقائي وغير العادل، يكشف عن عجزه عن تأمين تمويل سليم وكاف لنفقات الميزانية العامة للدولة: إذ تفهقرت نسبة تغطية هذه النفقات بالعائدات الضريبية إلى أقل من 62% في توقعات قانون المالية لسنة 2016. هذا يبين الفجوة الواسعة التي يتعين سدها والتي تعطي قياسا للعجز الواجب تحمله وللاستدامة القادمة⁴⁹.

3.3.2-الربع والصفقات العمومية

"المضخة" تعبت إذن، لأنها "تمتص" بشكل انتقائي مفرط وضعيف الفعالية، وكذلك لأنها "تلفظ" بشكل انتقائي مفرط وغير فعال. وخضعت إنفاقات الدولة بدورها إلى توظيفات أقل ما يقال عنها أنها لم تكن متبصرة⁵⁰، مما أضاف بعدا آخر للأزمة المالية العمومية، ألا وهو جمودها مع افتقارها للعدل والفعالية. وتتسم نفقات ميزانية الدولة، التي تسجل ارتفاعا

مستمرًا، ببنية متحجرة تنطوي على مشاكل عديدة: في 2016، كان متوقعًا أن تتوزع على النحو التالي، 59% لنفقات التسيير، 22% لخدمة الدين، و19% لنفقات الاستثمار. وشملت نفقات التسيير أساسًا رواتب الموظفين (55%)، "النفقات المشتركة" (صندوق المقاصة وواجبات الاشتراك في صناديق التقاعد، 28%)، والمعدات والنفقات المختلفة (18%). ونلاحظ هنا أن "الكتل" الأساسية للنفقات متحجرة وتنطوي على عدة مشاكل:

- كتلة الأجور غير قابلة للتخفيض وتتوزع بشكل سيء وغير متساو (بين الإدارات، بين الجهات، بين أسفل السلم وفئة "الرتب غير المصنفة"، حيث يمكن للفوارق أن تصل من 1 إلى 30...). أما واجبات الاشتراك في التقاعد فهي بالطبع مرتبطة بكتلة الأجور.

- عيوب دعم صندوق المقاصة أصبحت معروفة لدى الخاص والعام، وتم الاعتراف بها رسميًا، خاصة بعد إصدار المجلس الأعلى للحسابات تقريرًا حوله⁵¹...: هذا الدعم مكلف، غير عادل، وغير فعال، وفضلاً عن ذلك، إنه نقطة تقاطع مفضلة لعمليات ضخمة لتحويل المال العام بواسطة ممارسات تشمل الربيع "الكلاسيكي" والمناورات الإجرامية واستغلال النفوذ والرشوة والمحسوبية...

- خدمة الدين بالطبع "غير قابلة للتخفيض"، وإلى حد الآن غير قابلة للتفاوض. إن الدين البالغ 69 مليار درهم (من ضمنه 28 مليار كفوائد وعمولات)، والذي على الدولة أدائه سنة 2016 ⁵² بدون مناقشة، يمثل 7% من الناتج الإجمالي الداخلي، وبحكم بنيته، سيتم أدائه لمؤسسات مالية وبنوك من القطاع الخاص.

- وأخيرا، يبدو أن نفقات الاستثمار ونفقات المعدات والمختلفات تخص بشكل مباشر مقاولات القطاع الخاص (على الأقل غير المالية). هنا تكمن النقطة المركزية لـ"طلبات الدولة" (Commandes) والصفقات العمومية، باعتماد مساطر معينة (المناقصة، الاتفاق المتبادل...)، وبتفضيل هذا القطاع أو ذاك، هذه الجهة أو تلك، أو منح الامتياز لمجموعة ذات مصالح معينة، إنها عشرات الملايير التي تؤخذ سنويا من المالية العمومية لتوظف لفائدة القطاع الخاص، وتساهم في تنمية نشاطه والرفع من ربحيته.

يوجد في المغرب إذن، نظام اقتطاعي يعتمد على مساهمات الطبقات الوسطى والفقيرة، ويعامل بكياسة المستثمرين الاحتماليين الذين عُلقت عليهم آمال كبيرة، كما يعتمد إنفاقات عمومية يستفيد منها كثيرا ولنفس الأسباب أولئك الذين لم يساهموا إلا قليلا في تغذية الميزانية. فالمضخة التي تمتص وتلفظ تشتغل إذن بشكل معاكس، وهي تؤكد بقوة عزم الدولة على وضع المالية العمومية في خدمة المالية الخاصة



سياسة التقويم الهيكلي: الانسحاب وتحرير الأسواق

ففي بداية الثمانينات، كانت المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية تدل على تدهور خطير لوضعية البلاد العامة. إذ، بينما ظلت نسبة التضخم المالي تفوق 10%، كان تطور الإنتاج يعاني من تداعيات عدة عوامل داخلية وخارجية (صدمة النفط الثانية، انخفاض أسعار الفوسفات، ارتفاع قيمة الدولار ونسب الفائدة، دورة جفاف قاسية، غياب إصلاح السياسات العمومية...). وارتفع عجز ميزانية الدولة وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات إلى 12% و9% (متوسط 1980-1983) من الناتج الإجمالي الداخلي على التوالي. ولم يتوقف ارتفاع الديون المستحقة وتزايد ضغط "خدمتها". في عام 1983، بلغت الديون المستحقة 13.6 مليار دولار، أي 96.1% من الناتج الإجمالي الداخلي، وخدمة الدين (دون احتساب أرباح إعادة الجدولة) امتصت 50.7% من العائدات الجارية الخارجية. ومثل احتياطي الصرف في منتصف تلك السنة أقل من 15 يوم من

الواردات، مما دفع بالمسؤولين إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة لتقليص الواردات وتخفيض النفقات العمومية. واعتمدوا فيما بعد برنامجا لاستقرار الوضع وبرامج تقويم هيكلي، مصحوبة بقروض جديدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبإعادة جدولة جزء من الديون لدى نادي باريس ونادي لندن⁵³.

كما هو حال كافة سياسات التقويم الهيكلي، المؤطرة بـ (توافق واشنطن، Consensus de Washington) والتي اعتمدها المغرب ابتداء من 1983 تضمنت تلك السياسات شقين: الشق الأول يرمي إلى تخفيض الطلب العام بغية إعادة التوازنات الداخلية والخارجية (الأسعار، الميزانية، ميزان الأداءات...); والشق الثاني يسعى إلى الرفع من مستوى العرض بواسطة عمليات شاملة وقطاعية لإعادة هيكلة الاقتصاد.

إن سياسة التقويم المدعمة من طرف "اتفاقيات تأكيدية" (Accords de confirmation) لصندوق النقد الدولي، والتي كانت ستشمل الفترة 1983-1988، سيتم تمديدها إلى ما بعد ذلك، وسيتم اعتماد أدوات الضبط الظرفية "الكلاسيكية": المالية العمومية، النقد والقرض، والصرف...

فيما يخص المالية العمومية، استهدفت التدابير المعتمدة تخفيض عجز الميزانية وإنعاش الادخار العمومي الذي من شأنه أن يسمح بتمويل سليم لاستثمارات الدولة: الحد من التوظيف وتجميد أجور الوظيفة العمومية؛ تقليص أو إلغاء دعم

الاستهلاك، الزيادة في تسعيرة الخدمات الجماعية مثل الماء والكهرباء، تقليص كبير لنفقات الاستثمار. وبالنسبة للعائدات، سمحت بعض التدابير المؤقتة بتجديد موارد الخزينة العامة : الزيادة في رسوم الاستهلاك وواجبات التسجيل والتمبر (الدخان، المنتجات البترولية، الكحول، الضريبة على السيارات...)، تعميم "المساهمة في التضامن الوطني، إقرار اشتراك أدنى على المداخل المهنية، إعفاءات ضريبية... وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي ارتفع فيه العبء الضريبي على أغلب السكان، جاء قرار الحسن الثاني سنة 1984، كما أشرنا إلى ذلك، بإعفاء ضريبي كلي لمداخل الفلاحة إلى حدود سنة 2000، وسيتم تمديد هذا التاريخ مرتين إلى حدود 2014... إننا نعرف، بالنظر إلى سلم الضرائب المعتمد وضعف مداخل أغلبية الفلاحين، أن هذا الإعفاء الضريبي يهم أساسا أقلية من كبار المزارعين⁵⁴.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فتم العمل على الحفاظ على تطور الكتلة النقدية والقروض في حدود مضبوطة، مع سياسة تأطير القروض، ووضع حدود لتمويل الخزينة العامة، وزيادة قوية في نسب الفائدة. وبعد ذلك، تم اعتماد سياسة مختلفة، تميزت بتحرير القروض، وتحرير نسب الفائدة الذي صاحبه اتجاه نحو انخفاضها. أما سعر صرف الدرهم، فقد تم تخفيضه عدة مرات طيلة الثمانينات (5% في المتوسط بين 1983 و1987، 2.2% بين 1988 و1989، ثم 9.25% سنة 1990)، وتمت مراجعة

"سلة الترويج" حتى تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية.

وفضلا عن تثبيت الوضع وعودة توازنات الاقتصاد الكلي، كانت البرامج التي نُعتت "ببرامج التقويم الهيكلي" تطمح إلى أعمال سياسات لإعادة هيكلة الاقتصاد المغربي، والتي تُرجمت في برامج ذات طابع قطاعي أو أساسي، وشملت الفلاحة، الصناعة، الطاقة، المبادلات الخارجية، الأسعار، المقاولات العمومية، المالية العمومية، والنظام المالي... وبصورة عرضانية، اندرجت كافة البرامج في المحورين الأساسيين التاليين : انسحاب الدولة من جهة (خصوصة، تفكيك الاحتكار والأنظمة والضوابط...)، وتحرير المبادلات من جهة ثانية (تحرير الأسواق ونظام الصرف، تفكيك أنظمة الحماية التعريفية وغير التعريفية...). وبما أن هذين المحورين يشكلان قفزة نوعية حاسمة للتوجهات الاستراتيجية الدائمة للدولة المغربية، فسنتناولهما بالتحليل في ما يلي:

1.3- انسحاب، إلغاء القواعد التنظيمية، ورفع الضوابط...

Désengagement, dérèglementation, dérégulation...

لقد تجسد انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي في برنامج الخصخصة الذي أُطلق منذ التسعينات والذي تطرقنا إليه أعلاه (راجع 2.1.2)، وبالتالي لن نعود إليه هنا. لكن يتعين التذكير بأن وضع سياسة التقويم الهيكلي، في الثمانينات، أدى إلى

تدابير متفرقة وذات دلالة، مثل تقليص تحويلات الدولة للمقاولات العمومية، وكذا خوصصة رأسمال أو تدبير بعض المقاولات العمومية وبصيغ مختلفة، بواسطة "اتفاق مباشر": النقل العمومي الحضري، كراء- تسيير بواخر الصيد والفنادق التابعة لمكتبي الصيد البحري والسياحة، وبيع مساهمات الدولة في بعض الشركات الكبرى، لاسيما في قطاع الصناعة الغذائية، إلى الخواص⁵⁵. وفضلا عن ذلك، تم اعتماد خطة متوسطة المدى لإعادة هيكلة مجمل القطاع العمومي، بتعاون مع البنك العالمي وتمويله، تروم ترشيد تدبير المقاولات من جهة، وانسحاب الدولة من رأسمالها من جهة ثانية⁵⁶.

كان يتعين على الدولة أيضا أن تنسحب من الأسواق ومن الأنشطة التي كانت متعودة على تنظيمها. وحسب الحالات، اتخذ هذا الانسحاب صيغ إلغاء القواعد التنظيمية، رفع الضوابط، تحرير الأسعار... وشمل هذا الانسحاب قطاعات محددة، أسواق السلع، وأيضا الخدمات، لاسيما المالية.

في الفلاحة، وخاصة في الأحواض السقوية، حيث تدخلت الدولة سابقا بكثافة، كان انسحابها قويا. تجلّى ذلك بشكل ملحوظ في الأنشطة التي اعتُبرت ذات طابع تجاري (تجارة الأسمدة، الخدمات البيطرية)؛ وحُذف أو خُفّض دعم المدخلات الفلاحية (الأسمدة، المبيدات...) وتمت إعادة توزيعها لتشجيع الاستثمارات في الاستغلاليات ذاتها. وتخلت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي على "خطط التناوب"

التي كانت إجبارية، كما انسحبت من كافة الخدمات والعمليات ذات الطابع التجاري. وتمت إعادة تنظيم سوق الحبوب، وتم تحرير تجارة الشاي والسكر التي كانت محتكرة من طرف الدولة. وتم إلغاء تقنين عدة مسالك وجرى تحرير الأسعار وحذف الدعم، في مستوى العالية كما في مستوى السافلة (القمح، الشعير، الرز، المنتجات الثانوية لتغذية الماشية)⁵⁷.

وخارج قطاع الفلاحة، وبصورة عامة، كان الهدف من تحرير الأسعار هو تمكين هذه الأخيرة من أن تلعب دورها في دينامية اقتصاد السوق، والمنافسة وتوظيف الموارد. وفي الواقع جرى تحرير الأسعار قبل التطبيق الرسمي لسياسة التقويم الهيكلي سنة 1983، حيث أنجز الجزء الوافر من هذه العملية بين 1982 و1986⁵⁸. واعتمادا على طرق مختلفة، جرى تحرير الأسعار بطريقة متسعة، حيث تم في 1986 تحرير 86% من المواد التي تشكل مؤشر كلفة العيش والبالغ عددها 209 مادة. وفقط أسعار المواد ذات "حساسية" أو المواد الاستراتيجية (الخبز، السكر، الماء، الكهرباء، المواد البترولية...) هي التي ظلت مقننة.

أما تعبئة الادخار، فكان من المفروض أن تتم عبر الإصلاح الضريبي الذي تم اعتماده منذ 1984 كمكون رئيسي لسياسة التقويم الهيكلي والذي تطرقنا إليه أعلاه (راجع 2.3.2). غير أن هذه التعبئة، تمر بالضرورة عبر إصلاح القطاع المالي، خاصة تحرير سياسة تمويل الأنشطة الاقتصادية. وفي الواقع، لم تتأكد

الإصلاحات التي أُطلقت سنة 1983 إلا شيئاً فشيئاً. لقد اتُبعت ثلاثة محاور للإصلاح. أولاً، إلغاء القواعد التنظيمية النقدية، الذي تجسد في إلغاء تأطير القروض سنة 1991 (وتعويضه بتدابير غير مباشرة، مثل استعمال الاحتياط النقدي، تخفيف التوظيفات الإجبارية للبنوك، تحرير العملات البنكية) وتحرير نسب الفائدة. ثم، إلغاء التخصص في قطاع الوساطة المالية بأفق "البنك الشمولي" (Banque universelle)، الأمر الذي أدى، خاصة مع إصدار القانون البنكي سنة 1993، إلى حث البنوك التجارية على تنويع عملياتها في مجال القروض الطويلة المدى، بينما سُمح للهيئات المالية المتخصصة (البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، القرض العقاري والسياحي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي) بتحصيل الإيداعات من العموم والانفتاح على قطاعات أخرى. وقد صاحب عملية توحيد النظام البنكي اعتماد قواعد الحيلة طبقاً للمعايير الدولية ("معامل كوك"). وأخيراً، إلغاء الوساطة المالية بأفق إنشاء سوق نقدية نشطة: مضاعفة اقتراض الدولة من العموم، لجوء الخزينة للسوق لتمويل عجز الميزانية، إنشاء سندات الخزينة للمقاولات، إصلاح بورصة القيم للدار البيضاء...

2.3- تحرير المبادلات والاندماج في الاقتصاد العالمي

اندرج تحرير المبادلات ضمن مشروع واسع لانفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في ركب العولمة الجارية. فتم، منذ 1984، اعتماد برامج تفكيك الحماية التعريفية وغير التعريفية للصناعة من جهة، والنهوض بالصادرات من جهة ثانية⁵⁹. وبعد ذلك، توالى التدابير بوتيرة عالية، كرسها انضمام المغرب إلى الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريف الجمركية (الكاط GATT) سنة 1987⁶⁰.

وعلى مستوى الواردات، جرى تخفيض تدريجي للحواجز الكمية، لدرجة أن 90% من تدفقات الواردات كانت حرة في 1993 (حسب التقديرات)، مقابل 38% عشر سنوات من قبل⁶¹. بالموازاة مع هذا، تم بذل مجهود كبير بغية تبسيط مساطر تخليص السلع من الجمارك، وإدخال الإعلاميات، وتطبيق التصريح الوحيد للسلع... إلخ. وعلى مستوى التعريف، استهدفت السيرورة التي دخل فيها المغرب سنة 1984، تخفيض الرسوم الجمركية، وفي ذات الآن، إعادة هيكلة تعريفات الجمارك، بغية بلوغ بنية تعريفية بسيطة بنسبة قصوى محددة في 25%. أما النسب القصوى (التي كانت تصل إلى 400 % في السابق)، فتم تخفيضها أولاً إلى 100 %، ثم إلى 60 % سنة 1984، وإلى 45 % سنة 1986. وتم إدخال رسم أدنى حدد في 2.5 %. وفيما بعد، حُفِض عدد الحصص التعريفية من 25

إلى 15، ثم إلى 9، وستُخفّض النسبة القصوى إلى 40 %، ثم إلى 35%⁶².

وفيما يخص النهوض بالصادرات، فقد شملت عدة إصلاحات استهدفت إزالة الحواجز التي تعيق نموها، وتبسيط المساطر الإدارية، وتقليص الفوارق بين أنشطة التصدير والأنشطة التعويضية للواردات. ويمكن أن نذكر بهذا الصدد إلغاء احتكار الصادرات الفلاحية (1985)، وإلغاء إلزامية رخصة التصدير لمجمل المواد الفلاحية، والمعدنية والصناعية تقريبا؛ والإلغاء الكلي لرسوم التصدير والتوسع، وإعفاء الخدمات التي تدخل في إطار تصدير السلع من الضريبة على القيمة المضافة (1986)، ومراجعة "مدونة التصدير" وفق منظور ليبرالي صرف (1988)، وتوسيع وتعزيز الأنظمة الاقتصادية في ميدان الجمارك، وتحسين تدبير نظام التصدير⁶³، وتعزيز التدابير المالية التفضيلية لصالح المصدرين⁶⁴، وإحداث وزارة التجارة الخارجية سنة 1991، بغاية إعطاء دفعة مستدامة للسياسة المعتمدة في هذا الميدان.

وأخيرا، ستتوج هذه السيرة، من جهة، باعتماد قانون التجارة الخارجية سنة 1992، الذي كرس مبدأ تحرير المبادلات الخارجية ووضح إطار تطورها وضبطها⁶⁵. وسيصاحب ذلك إحداث المجلس الوطني للتجارة الخارجية كإطار للتفكير والتشاور، يجمع مجمل الفاعلين المعنيين، بغية إعطاء دفعة إضافية للنهوض بالصادرات. ومن جهة أخرى، على صعيد

العمليات المالية مع الخارج، ستم مواصلة⁶⁶ سيرورة تحرير نظام الصرف وحركة الرساميل التي أطلقت سنة 1988، إلى أن تبلغ في يناير 1993 قرار تبليغ انضمام المغرب لمقتضيات المادة الثامنة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، مما يعني التصريح بقابلية تحويل الدرهم بالنسبة للمعاملات الجارية⁶⁷.

3.3- ما بعد التقويم أو استمرار التقويم دون برامج تقويم

منذ بداية عقد التسعينات، حيث كان المغرب يعاني من تداعيات سنوات الجفاف المتتالية وتم تصنيفه في أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول "التنمية البشرية" - اعتمادا على مؤشر التنمية البشرية - في المرتبة 108 من ضمن 160 بلد، خلف بلدان مجاورة أو قابلة للمقارنة، مثل الجزائر وتونس والأردن⁶⁸، أقر الجميع، حتى المدافعون بحماس على سياسة التقويم الهيكلي، بأن كلفتها الاجتماعية كانت ثقيلة للغاية. وأشار ذات التقرير إلى أن الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر، في الفترة 1980-1988، كانت تشكل 37% من ساكنة المغرب الإجمالية، وفي الوسط القروي شكلت 45%. وأبرزت دراسات وأبحاث أنجزت في بداية عقد التسعينات حجم "الأضرار" وبالتالي التخلف الذي فرض على 52% من ساكنة الوسط القروي ظروف عيش مزرية للغاية: 57% من البلدات

لا زالت في عزلة تامة، 12% فقط من الأسر القروية تتوفر على الكهرباء ونسبة من يتوفرون على الماء الجاري كانت هزيلة (أقل من 2% من الأسر القروية)، و 19% فقط من البلدات القروية تتوفر على مدارس ابتدائية وبالكاد 3% منها توجد بها "مراكز صحية"⁶⁹.

وتحدث البنك العالمي ذاته عن "تعب التقويمات"⁷⁰، قبل أن ينكب على تهيئ تقريره الشهير حول "السكنة القلبية"، التي تهدد استقرار البلاد واقتصادها⁷¹، والذي سيعاد طرحه فيما بعد في تقرير آخر حول التنمية القروية، الذي سيتحدث عن "مغربين"، مغرب حضري نسبيا متقدم، ومغرب قروي، لا زال يعيش في أسوأ ظروف التخلف⁷². وفي الأوساط الأكاديمية، شكلت النهاية الرسمية لبرامج التقويم الهيكلي التي قادها صندوق النقد الدولي، في سنة 1993، فرصة لإجراء تقييم نقدي لحصيلة العقد الذي انتهى وللسياسات العمومية التي ميزته⁷³.

سيظل عقد التسعينات متميزا بسياق اقتصادي غاية في الصعوبة، حيث تخلله جفاف متكرر، طبع مجرى الاقتصاد والمجتمع المغربيين، هذا رغم عشرات السنين من "سياسة السدود، التي كان من أهدافها الأساسية تمكين الإنتاج الفلاحي من الاستقلال عن التقلبات المناخية. وفضلا عن ذلك، أدى مناخ نهاية عهد الحسن الثاني، التي بدأ يدركها شيئا فشيئا الخاص والعام، إلى تعطيل رافعات البلاد، ولم يسمح إلا

بتفكير "تحت الطلب" تقريبا وبخطابات متفق عليها إلى هذا الحد أو ذاك. في هذا السياق، سيقدم الطلب على إنجاز عدة دراسات وتقارير، وستنظم أيام دراسية، ومناظرات وندوات عديدة، وستجرى بحوث وستتم نقاشات مطولة حول "حصيلة" التجارب الماضية؛ وأحيانا ستجري محاولة لإنجاح بعض المشاريع الجريئة، مثل الإمكانية التي كان سيتيحها أول "قانون للتوجه الفلاحي" للمغرب المستقل⁷⁴ أو استراتيجية "المغرب التنافسي" و"التجميعات الصناعية" (Grappes industrielles)⁷⁵. هذه الاستراتيجيات، التي حظيت حينها بترويج كبير، لم ترى النور. كل ما تم القيام به هو الشروع في بعض مشاريع البنية الأساسية المخصصة، هذه المرة، للتخفيف من قسوة ظروف عيش الساكنة القروية: مخطط الكهرباء القروية الشاملة (م. ك. ق. ش-PERG)، برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب (ب. ت. ج. م. ص. ش-PAGER)، والبرنامج الوطني للطرق القروية⁷⁶ (ب. و. ط. ق. - PNRR).

لم تكن هذه الفترة التي تلت التقويم، في جوهرها، سوى استمرار لـ"التقويم" دون برامج التقويم... إذ، على مستوى "شقي" التقويم، ألا وهما انسحاب الدولة وتحرير المبادلات، استمرت بصعوبة السيرورة التي أطلقت في الثمانينات. بالنسبة للشق الأول، ما زال انسحاب الدولة مستمرا وإن بطرق مختلفة. أهمها الخصوصية التي تطرقنا لها أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الخصوصية الأصلي، الذي نظمته قانون 1990 (رقم 89-

(39)، خضع فيما بعد إلى عدة تعديلات، حيث أضيفت للائحة المقاولات القابلة للخصوصية مؤسسات جديدة وسُحبت منها أخرى، لتصل في النهاية إلى توسيع دائرتها حتى تشمل كافة المقاولات العمومية أو تلك التي تملك فيها الدولة مساهمات. ويتعين التذكير أيضا بأنه قبل وبعد "إضفاء الشرعية" على الخصوصية، لوحظت خصوصيات "صامتة"، حسب تعبير مؤدب... كما أن انسحاب الدولة استمر تحت غطاء "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، خاصة بصيغة التدبير المفوض للخدمات الجماعية، وإلغاء احتكار نقل السلع عبر الطرق، وإنتاج الكهرباء ومد ماء الري، ومنح رخصة ثانية للهاتف النقال...

وبخصوص تحرير المبادلات، انخرط المغرب بعد انضمامه لـ"الكاط" سنة 1987، في مفاوضات "جولة أوروغواي"، وإثر اكتسابه سمعة "التلميذ النجيب"، حصل على امتياز تنظيم مراسيم توقيع ما يسمى "اتفاقيات مراكش" سنة 1994، ونشأة المنظمة العالمية للتجارة. وانسجما مع ذاته، سيطبق المغرب حرفيا الالتزامات الخاصة بتحرير المبادلات المعتمدة في مراكش. ومن جهة أخرى، أجرى المغرب مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بغية إبرام اتفاقية شراكة جديدة في إطار "مسلسل برشلونة" الذي كان في بدايته. هكذا، سيكون المغرب ثاني بلد (بعد تونس من بين 12 دولة متوسطة معنية) يوقع سنة 1996 على اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية، تميزت أساسا ببرمجة

تحقيق منطقة للتبادل حر للمنتجات الصناعية في أفق 2010. وستان بعد ذلك، سيتقرر على مستوى جامعة الدول العربية إنشاء منطقة للتبادل الحربيين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية. خلال هذه الفترة، كانت الحياة السياسية بالمغرب تعيش على إيقاع المحاولات المتتالية التي قام بها ملك مشغل، في آخر عمره، بتأمين دوام نظامه، من أجل إدماج ضمن حكومته - وبشروطه - المعارضة اليسارية، التي كانت تحظى بشعبية كبيرة. وبعد محاولات وتقلبات عديدة، تمكن الحسن الثاني من بلوغ هدفه⁷⁷. في سنة 1998، تمكن من تعيين الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وزيرا أولا وتشكيل حكومة سميت بحكومة "التناوب التوافقي"، تضم وزراء منحدرين مباشرة من المعارضة اليسارية القديمة وكذلك "وزراء السيادة" - من أوفياء القصر- في مناصب أساسية (الداخلية، العدل، الدفاع، الشؤون الإسلامية...). عند وفاته، في يوليوز 1999، تمت خلافته بدون مشاكل، والملك الجديد ورث وضعية لم يحظَ بها أبوه: استقرار سياسي، "تحديد" المعارضة التاريخية، شعبية أكيدة داخل البلاد وصورة إيجابية إجمالا على الصعيد الدولي...

الاستمرارية و الانعطافات مع عهد

محمد السادس

العرش من ملك لآخر بالمغرب دون أن يتغير النظام. فالاستمرارية على مستوى الخيارات الاقتصادية الأساسية ظهرت بوضوح في أول خطاب للعرش ألقاه الملك الجديد في 30 يوليوز 1999، حيث أعلن منذ البدء: " فنحن متشبثون أعظم ما يكون التثبث بنظام الملكية الدستورية، والتعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية"⁷⁸. وبضعة شهور من بعد، طالب محمد السادس، في رسالة تحدد توجهات مخطط التنمية الذي كان قيد الإعداد، من وزيره الأول " تفادي أي منحى يتنافى وقواعد الحرية سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي..."⁷⁹. وبعد زمن معين، إثر اكتسابه المزيد من الثقة في النفس، سيدقق الملك الجديد نظرتة للنظام السياسي الذي يعترزم تعزيزه خلال عهده، وذلك بمناسبة أحد الاستجابات النادرة التي أجراها مع الإعلام، حيث قال رداً على سؤال

صحافي بجريدة "لو فيغارو" حول "تعريفه السياسي لملكية ليست مطلقة ولا برلمانية": "المغاربة يريدون ملكية قوية، ديمقراطية وتنفيذية (...). عندنا، لا يكفي الملك بأن يسود. أنا أسود وأشتغل مع حكومتي في إطار دستوري واضح يحدد مسؤولية كل طرف. ليس هناك أي لبس وأي عقدة في ما أقوله لكم"⁸⁰. مع مفهوم "الملكية التنفيذية"، يكون قاموس العلوم السياسية المغربية قد اغتنى بمفهوم جديد يعبر بصيغة أخرى عن واقع قديم، بدرجة مماثلة لقدم دولة المخزن، أي ملكية يسود فيها الملك ويحكم.

من المؤكد أن السنين الأولى من عهد محمد السادس تميزت بإرادة للانفتاح السياسي، تجسدت في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المعارضين المنفيين (على رأسهم أبراهام السرفاتي)، وإقالة وزير الداخلية القوي في عهد الحسن الثاني (إدريس البصري)، ووضع هيئة الإنصاف والمصالحة وتنظيم الجلسات العمومية لضحايا "سنوات الرصاص"، ومراجعة مدونة الأسرة باتجاه تقدمي... إلا أن، محمد السادس سيبين، منذ خريف 2002، الاهتمام الثانوي الذي يوليه لـ "المنهجية الديمقراطية"، إثر إقالته عبد الرحمان اليوسفي الذي حاز حظه على أكبر عدد من المقاعد خلال الانتخابات التشريعية (حتى وإن كانت هذه الانتخابات غير شفافة كسابقاتها...) وتعيينه مكانه تقنوقراطيا من البلاط، بدون أي شرعية ديمقراطية سوى قرب من القصر. وفي السنة الموالية، إثر عمليات التفجير، التي

قام بها إسلاميون راديكاليون يوم 16 ماي 2003 في الدار البيضاء، سنشهد صراحة اشتداد القبضة الأمنية، مع آلاف الاعتقالات، وأحكام بالإعدام، واللجوء إلى التعذيب... شكلت هذه السنة بوضوح تام منعطفا، وفي كل الأحوال نهاية مرحلة، حيث ساد اعتقاد بأن النظام يمكنه، مع العهد الجديد، أن يتطور نحو دولة الحق والقانون فعليا، وإن بصورة تدريجية. هذا الانطباع بأن "كل شيء يتغير لكي لا يتغير شيء"، سيتعزز باستمرار عبر ممارسات النظام، حتى بعد سنة 2011، السنة التي تمكنت "حركة 20 فبراير" من انتزاع بعض المكتسبات الديمقراطية، والتي سيتبين فيما بعد أنه يمكن التراجع عنها... بل حتى الدستور الجديد، الذي اعتمد في سياق "الربيع المغربي" في يوليوز 2011، قام بتوطيد "إحكام القبضة المؤسساتية" لفائدة "الملكية التنفيذية". ويتجلى ذلك، بالنظر للقضايا التي تهمنا هنا، في العبارة القصيرة التالية من المادة 49 من الدستور التي تنص على أن المجلس الوزاري (الذي يرأسه الملك) هو الذي يحدد "التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة"⁸¹. ليس الغرض هنا أن نتوقف طويلا عند التطور السياسي للبلاد منذ اعتلاء محمد السادس العرش، وإنما فقط توضيح الإطار العام الذي واصل فيه الاقتصاد المغربي والسياسات العمومية ذات الصلة تطوره منذ منعطف الألفية. وأهم ما يمكن استحضاره لمواصلة تحليلنا، هو أن المغرب ظل - قبل وبعد سنة 1999 - حبيس نظام سياسي تهيمن عليه

المؤسسة الملكية التي تحتكر صلاحية تحديد وتقرير خيارات وتوجهات السياسات العمومية للبلاد.

الملكية كانت سلفا "تنفيذية" في عهد مغرب الحسن الثاني؛ غير أن طابعها التنفيذي تعزز، في جوانب متعددة وفي الدائرة الاقتصادية خاصة، مع عهد محمد السادس. ولقياس هذا الجانب وتقديم هذا الجزء من تحليلنا، علينا أن نحدد المحاور الأساسية للأعمال الاستراتيجية التي تهيكّل منذ سنة 2000 الاقتصاد المغربي. إجمالاً يمكن تحديدها في أربعة محاور:

- المخططات القطاعية؛
- "الأوراش الكبرى" للبنيات الأساسية؛
- الاتفاقيات الدولية لتحرير المبادلات؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فمن زاوية سيروية بلورتها والمصادقة عليها، وبالتالي مشروعيتها الديمقراطية، نلاحظ أن لهذه "الأوراش المهيكلّة" لتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا القاسم المشترك التالي: قصور بالغ في المنهجية الديمقراطية. إذ بحكم أنها تعد من صلاحيات المؤسسة الملكية (بشكل شبه حصري)، فهي تولد بمعزل عن باقي المؤسسات، سواء البرلمان أو الحكومة، وعند تنفيذها بالضرورة من طرف الجهاز الحكومي وإدارته، لا تعود القرارات الرئيسية التي تحدد تطورها، في هذا الاتجاه أو ذاك، إلا لسلطة

الملك أو مستشاريه⁸². ويمكن لإحدى غرف البرلمان أن تناقشها، وإن بصعوبة وبصورة سطحية بسبب الرقابة الذاتية العامة، إلا أن ذلك لن تكون له نتائج ملموسة في جميع الأحوال، لأن أي قرار بهذا الشأن يعود إلى هيئة ليست مطالبة بتقديم الحساب للبرلمان...

وفي ما يخص التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي هيكلت، كما بينّا ذلك أعلاه، السياسات الاقتصادية طيلة عهد الحسن الثاني، فإن "الأوراش المهيكلّة" لعهد محمد السادس اندرجت بدورها في إطار استمرارية تامة: أي الخيار/الرهان المزدوج الثابت للدولة المتمثل في التأكيد على اقتصاد السوق والقطاع الخاص من جهة، والنهوض بالصادرات بوصفها قاطرة للنمو من جهة ثانية. غير أن محمد السادس، وإن لم يُعد النظر في أي توجه من توجهات أبيه الاستراتيجية، سيعطي دفعة قوية لبعض الجوانب وسيؤثر باتجاه تخفيض وثيرة تطور جوانب أخرى. سنقدم إذن عرض هذه "الأوراش" مع محاولة إبراز القصور الديمقراطي الذي يميز حكومتها والاستمرار العام للخيارات التي تشكل خلفيتها، في ذات الآن.

1.4. المخططات القطاعية: جزئية وسطحية

مع حلول المخططات القطاعية في بداية الألفية الثالثة، تجدر الإشارة إلى أنها تشير إلى التخلي عن تقليد "المخططات

الوطنية" للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أتبعت منذ بداية الاستقلال⁸³. وفي الواقع، تبين منذ حوالي عشرين سنة أن هذا التخطيط الذي هو فقط "استدلالي" يعاني من مشاكل. لقد أدى تطبيق برامج التقويم الهيكلي الأولى سنة 1983 بالفعل إلى التخلي عن المخطط الخماسي لتلك الفترة (مخطط 1981-1985). وجاءت محاولة سنة 1988 (مع مخطط نُعت بـ "التوجيهي 1988-1992")، إلا أنها لم تكتمل، لأن نهجها لا يتلاءم مع نهج "التقويم". وسينتظر المغرب "حكومة اليوسفي" لكي تُحيى من جديد فكرة التخطيط مع المخطط الخماسي 2000-2004، لكن سيتم مرة أخرى التخلي عنه، باعتماد رؤيا جديدة، قطاعية وجزئية، محل الرؤيا الوطنية والشاملة.

1.1.4. عدد متنوع من "المخططات-الطلبات" بدون رؤيا

ولا انسجام

ومع التخلي مجددا عن نهج "المخطط الوطني"⁸⁴، سيحل محله نهج آخر، جزئي لأنه قطاعي وبدون رؤيا إجمالية تمكن على الأقل من برمجة مختلف المخططات حسب منطق معين. هكذا، حسب "الظروف"، ستتوالى على مر السنين مخططات قطاعية تحمل أسماء جذابة، لكن دون أن يُطرح الخط الناظم بينها: المخطط الأزرق للسياحة في سنة 2003، "مخطط انبثاق" للصناعة في سنة 2005، "مقاولتي" لخلق المقاولات في سنة 2006، "مخطط رواج، رؤيا 2020" للتجارة والتوزيع سنة

2007، "المغرب الأخضر" للفلاحة في سنة 2008، "هاليوتيس" لمنتجات البحر، "انطلاقة" للصناعة مجددا، "المغرب للتصدير أكثر" للتجارة الخارجية، و"المغرب الرقمي 2013" للتكنولوجيات الجديدة للإعلام في سنة 2009، "رؤيا 2020"، للسياسة مجددا في سنة 2010، "التسريع" للصناعة مجددا في سنة 2014... كما رأت النور، بنفس المنظور، مخططات أخرى بأسماء بسيطة (لكنها لا تخلو من اهتمام بالجانب "التسويقي"...)، نذكر منها، "رؤيا 2015 للصناعة التقليدية، "مخطط الطاقات المتجددة في أفق 2020"، "الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2030"، "المخطط الشمسي المغربي"، "المخطط المندمج لإنتاج الكهرباء بالطاقة الهوائية"، "الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستكية في أفق 2015"، "استراتيجية الموانئ 2030"، "المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية"، "الرؤيا الاستراتيجية للتكوين المهني"، "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي"...

قد يصعب على المرء أن يصدّق بأنه لا توجد، حسب علمنا، أي وثيقة رسمية تركيبيّة تمكّن من توفير لائحة شاملة لمجمل هذه الإستراتيجيات⁸⁵ التي يمكن من الوهلة الأولى تسجيل عدم تجانسها، بدءا بآفاقها الزمنية المتباينة: 2010، 2013، 2015، 2020، 2030...

وعلى كل حال، فإن هذه المخططات لها قاسم مشترك يتمثل في كون عمليات إقرارها وبلورتها وتفعيلها جاءت من خارج أي

سيرورة للشرعية الديمقراطية، وبدون حتى "الحكام الرشيدة". إذ، غالبا ما تُتخذ هذه القرارات على مستوى مستشاري الملك الرسميين ودوائر ضيقة من التقنوقراطيين ومجموعات الضغط المعنية، وتُسلم بلورتها لمكاتب الدراسات الخاصة - أجنبية في الغالب - مع "دفاتر التحملات" لتلخص في بعض الأفكار العامة، ومقابل أجر عالٍ وتاريخ أقصى لتسليم "أول صيغة للدراسة"... وحين تقع المصادقة على الدراسة من طرف المجموعة الضيقة المكلفة بها، يتم إدراجها ضمن برنامج الأنشطة الملكية. وهكذا، يمكن للمواطن العادي أن يكتشف، من خلال متابعته نشرة الأخبار الوطنية التلفزيونية "مراسم توقيع" يترأسها الملك، أن المغرب اعتمد "استراتيجية" في هذا المجال أو ذاك! وستتلو ذلك "حملة مكثفة"، يغلب عليها هاجس دعائي لا يُعادل في إفراطه سوى تجاهله التام لحقائق الواقع⁸⁶...

هكذا، من بداية العملية إلى نهايتها، سيجرى بعناية كبيرة عزل مؤسسات البرلمان والحكومة⁸⁷. ولتقدير إلى أي حد يشكل هذا النهج تراجعا بالنسبة للماضي، يكفي استذكار السيرورة التي كان يتم بموجبها اعتماد المخططات التنموية الوطنية. بالطبع، لا نعتبر أن ذلك "الماضي" كان أكثر "ديمقراطية"، إلا أنه كان هناك، ظاهريا على الأقل، اهتمام باحترام شكلي للسيرورة والمساطر... إذ، بعد إعدادها من طرف الإدارة، كانت مشاريع المخططات تناقش في إطار "المجلس الأعلى للإنعاش الوطني

والتخطيط" (حيث تتواجد النقابات، وأرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها ...)، قبل أن تقدم للبرلمان لمناقشتها واعتمادها ثم تطبيقها. وفي كل مرحلة، كانت تتاح إمكانية مناقشة عمومية لهذه المشاريع، من خلال الصحف أو غيرها. ومنذ التخلي عن آخر مخطط 2000-2004 واعتماد المخططات القطاعية الحالية، أصبح كل هذا متجاوزا على ما يبدو. فالتراجع واضح إذن، وإن وجب التذكير بأننا لا نسعى إلى تمجيد "زمن المخططات الوطنية"، وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن هناك وضعيات سيئة وأخرى أسوأ منها.

2.1.4. أهـ/ف وهمية ونتائج هزيلة

إن الدراسات التي هي أساس هذه المخططات القطاعية والموكل إنجازها إلى مكاتب خاصة للدراسة، مقابل تعويضات باهظة، نادرا ما كانت ذات جودة علمية (وعلاوة على ذلك تُقدم في الغالب في صيغة "باور بوينت"/عرض تقديمي). وبحكم دراستي بدقة لواحد من هذه المخططات، ألا وهو مخطط المغرب الأخضر، وقبل أن نخوض في تقييم أهدافه ووسائله وتجانسه الإجمالي، كان لزاما عليّ أن أبرز عددا من المغالطات والهراء والالتباسات التي تعج بها الوثائق الرسمية المتعلقة به⁸⁸. غير أن هذه المخططات القطاعية، التي أصبحت مجرد "صفقات" لصالح مقاولات خاصة، تطرح بالخصوص إشكاليات بالنسبة لأساسها. بحكم اندراجها الدائم ضمن

التوجهات الرئيسية والخمسينية لـ"النموذج التنموي" للبلاد (اقتصاد السوق والقطاع الخاص، والصادرات كرافعة للنمو...)، تبدو هذه المخططات بصراحة ضعيفة، بل وعشوائية في تصورها ذاتها⁸⁹. إنها مبنية على تشخيص مشكوك فيه، إن لم يكن منافيا للواقع، ونادرا ما تجدد مناهج برهنت كليا على عدم فعاليتها، وتحدد أهدافا غير واقعية إن لم تكن وهمية. وإن كان المجال لا يتسع لتحاليل موسعة، علينا مع ذلك أن ندلل على أقوالنا ببعض الأمثلة. فرؤيا 2020، ترمي إلى جلب 20 مليون سائح سنة 2020، بينما إلى حدود سنة 2016، أي على بعد 4 سنوات من الفترة المحددة، لا زال عدد "الزوار" راكدا في حدود 10 ملايين، حوالي نصفهم مغاربة مقيمون بالخارج⁹⁰. أما مخطط المغرب الأخضر، فقد توقع سنة 2008 خلق 1.5 مليون منصب شغل، بينما تفيد إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط أن عدد فرص الشغل بالفلاحة عرف تراجعا وبشكل تصاعدي: إجمالا، فقدت الفلاحة 200000 منصب شغل في الفترة 1999-2014، أي 13600 منصب في المتوسط سنويا؛ ومنذ 2008 -أي منذ بداية تطبيق المخطط - ارتفع هذا العدد المتوسط إلى 23900 منصب سنوي⁹¹... أما بخصوص المخطط "الصناعي"، فيتعين التذكير بأنه توقع في صيغته الأولى لسنة 2005، خلق 200000 منصب شغل، وُرُفع هذا العدد إلى 220000 منصب شغل في صيغته الثانية، لسنة 2009. والحال أن الإحصائيات الرسمية تبين أنه منذ سنة

2008، فقد القطاع في المتوسط 20000 منصب شغل سنويا، أي حوالي 100000 منصب في 5 سنوات⁹²... ومع ذلك، ترمي الصيغة الثالثة إلى خلق 500000 منصب شغل بين 2014 و2020. أما حصة الصناعة التحويلية ضمن الناتج الإجمالي الداخلي فقليل إنها سترتفع إلى 23% في سنة 2020، بينما لم تتوقف هذه الحصة عن الانخفاض منذ التسعينات لتستقر في حدود 14% سنة 2014⁹³...

يمكن أن نناقش مطولا انعدام التجانس الداخلي لكل مخطط، لكن ما يثير الانتباه على مستوى الاقتصاد الكلي، هو انعدام التجانس، إن لم نقل التناقض بين مختلف المخططات، وهو ما لاحظته عدة مؤسسات من بين المؤسسات المعتمدة. وهذا أمر مفهوم ما دام كل مخطط تتم بلورته "بشكل منعزل" وبانفصال تام (في الزمان والمكان) عن باقي المخططات، ويفتقر بالضرورة إلى الرؤيا الشاملة، التي وحدها قادرة على تأمين التجانس المطلوب. إلا أن المشكل يتجلى في كون هذه المخططات تخص بلدا واحدا، ونفس الساكنة ونفس الموارد. فإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة بإضافة "موارد"، و"أهداف"، و"مناصب شغل" المخططات المعتمدة، نصل إلى وضعيات سخيفة في غالب الأحيان. فبالنسبة لمناصب الشغل التي التزمت 9 مخططات بخلقها في آفاق تتراوح بين 2013 و2020، نصل إلى عدد 3260000 منصب، أي بمعدل سنوي يبلغ 320000 منصب⁹⁴. ويمكن أن نقدر بصورة أفضل

مصادقية هذا الرقم إذا ما استحضرنّا أرقام المندوبية السامية للتخطيط، التي تدل على أن الاقتصاد المغربي لم يخلق في المتوسط سوى 129000 منصب شغل سنويا خلال الفترة 2000-2014⁹⁵. أحيانا يكون العبث سافرا أكثر، حين يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية التي ترمي مختلف المخططات إلى النهل منها، بإغفالها لـ "طلبات" بعضها البعض، علما أن الموارد الطبيعية محدودة، وإذا ما وُظفت في استعمال معين، فسيكون ذلك في الغالب على حساب استعمال آخر. ففيما يتعلق بمورد بالغ الأهمية مثل الماء⁹⁶، على سبيل المثال، سبق أن لاحظنا أن مشاريع مخطط المغرب الأخضر، تتطلب كمية معينة من المياه الجوفية، صادقت عليها وزارة الفلاحة، لكن رفضت هيئة عمومية معينة الترخيص لها بذلك، لأن الماء المتوفر والقابل للتعبئة سبق أن استعمل من طرف مشاريع أخرى تعود إلى مخططات أخرى (السياحة، الصناعة، الماء الصالح للشرب...).

يُمكننا أن نضرب أمثلة عديدة، إلا أن هذا ليست له أهمية كبرى ما دام أن "الجميع" يقر اليوم بانعدام تجانس المخططات القطاعية، وعلى الأقل، بالضرورة الملحة لتحقيق الاتساق فيما بينها. في خطاب العرش لسنة 2010، سرد الملك عددا من العوائق، من ضمنها "اختلال تناسق حكامه هذه المخططات، الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها؛ ضمن منظور استراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية

الضيقة.⁹⁷ بعد ذلك بأربع سنوات، اعتبر المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي أن التحليل المعمق لنتائج مختلف المخططات القطاعية "يبرز قصورا في مجال التنسيق والقيادة والمتابعة التي تعد عائقا لتفعيلها، يضاف إلى ذلك عدم التجانس المسجل على مستوى قواعد العمل، وتحديد حاجيات الاستثمار والموارد بالأرقام، والتحليل والآفاق الزمنية للاستراتيجيات القطاعية الوطنية"⁹⁸. وهناك تقارير أخرى أصدرتها مؤسسات مهمة أيضا تسير في نفس الاتجاه، مثل تقرير بنك المغرب لسنتي 2013 و2015، أو التقرير الاقتصادي والمالي الذي يرافق قانون المالية لسنة 2015⁹⁹: جميع هذه التقارير سجلت، وإن بأسلوبها المؤدب، المشاكل المتعلقة بشروط إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة تحقيق تجانسها، ودعا البنك المركزي إلى إنشاء "وكالة مستقلة للاستراتيجيات القطاعية"¹⁰⁰، بل وإلى وضع "تخطيط استراتيجي" من شأنه أن "يستجيب بشكل أفضل لمتطلبات رؤيا شاملة ومتجانسة، مع تحديد أولويات الأهداف وفعالية مثلى لاستعمال الموارد"¹⁰¹.

لكن، بالرغم من هذا الإجماع، تبدو المخططات القطاعية وكأنها شبه مقدسة وغير قابلة للتقيد¹⁰². وعلى أي حال، ليس هناك، إلى يومنا هذا، أي عمل لتحسين الوضع، وإن على مستوى تحقيق تجانسها.

2.4. "الأوراش الكبرى": أية وجاهة وأية آثار؟

تندرج سياسة "الأوراش الكبرى" ضمن استمرارية سياسة تشييد البنيات الأساسية التي اعتُمدت منذ الستينات، كما رأينا أعلاه (راجع 2.2). هذا مع استمرار تشييد السدود، وكهربة العالم القروي وتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب¹⁰³. لكن أوراش الألفية الثالثة تختلف من حيث حجمها مع أوراش القرن العشرين. وبالتأكيد فإن إنجازاتها هائلة وأحيانا مذهلة: موانئ، مطارات، طرق سيارة، طرق جانبية، طرق سريعة، خطوط سككية فائقة السرعة، الترامواي، مجمعات صناعية مدمجة وأقطاب تكنولوجية، مدن جديدة... من هذه الزاوية، تغيرت صورة المغرب بشكل غير مسبق.

1.2.4- استثمارات كثيفة ونتائج مدهشة

إن عرض كل ما تحقق في هذا المجال سيكون بالتأكيد عملية مرهقة¹⁰⁴، لذا سنقف عند بعض الأوراش الرئيسية لإعطاء فكرة عن الجهود المبذولة. أول مشروع بارز هو بدون منازع ميناء طنجة المتوسط الذي يعد من أكبر موانئ إفريقيا، وخاصة محورا متوسطيا ومنصة ضخمة تجارية بين أوروبا، آسيا والقارة السمراء. إن ميناء طنجة المتوسط 1 و2 اللذين تم إطلاقهما على التوالي سنة 2007 وسنة 2009، يحتوي كل واحد منهما على مرفأين وستبلغ سعتهما معا في أفق 2019 حوالي 9 ملايين وحدة

"معادل عشرين قدما"¹⁰⁵. بهذا، شهدت الساعات اللوجيستكية للمغرب ارتفاعا قويا، وتعززت جاذبيته في فضاء جيو-استراتيجي رئيسي، كما يشهد على ذلك قدوم مجموعة رونو للمنطقة، بعيد افتتاح المرفأى الأولى. وهناك موانئ كبرى أخرى قيد الإنجاز، خاصة ميناء الناصور غرب المتوسط وميناء القنيطرة الأطلسي: الأول سيتخصص في المحروقات والفحم، والثاني سيتطور بتعاقد مع مجموعة بوجو-سيتروين التي ستستقر بالمنطقة.

كما شهدت شبكة الطرق السيارة توسعا هائلا، منتقلة من 100 كلم بالكاد في التسعينات إلى حوالي 1800 كلم سنة 2016¹⁰⁶. وإلى جانب هذه الشبكة بالأداء، أُضيفت شبكة لطرق سريعة بالمجان، ستبلغ 1600 كلم في نهاية 2016. حاليا، حوالي 60 % من ساكنة المغرب و70% من مدنه الكبرى مرتبطة مباشرة بالطرق السيارة، حسب المسؤولين. على مستوى إفريقيا الشمالية، تعد الشبكة المغربية هي الأكثر كثافة.

في مجال النقل السككي، كان المشروع، الرمز (emblématique) هو بالطبع خط القطار فائق السرعة (TGV) الذي سيربط الدار البيضاء بطنجة، أي مسافة 350 كلم في ظرف ساعتين و10 دقائق. هذا المشروع تطلب "عقد" بمبلغ يفوق 20 مليار درهم، أُبرم سنة 2007، خلال لقاء بين محمد السادس ونيكولا ساركوزي، إثر تمكن هذا الأخير من الحصول على هذه الصفقة بدون مناقصة، كـ"تعويض" عن صفقة طائرات

(رافال Rafales) التي خسرتها فرنسا أمام منافسها الأمريكي... إن من له دراية بشؤون المغرب وخاصة قطاع السكك الحديدية، سيتلقى صدمة قوية¹⁰⁷؛ إذ، فضلا عن شروط منح هذه الصفقة وتمويلها (عبر الديون التي ستثقل الاستدانة...)، ثمة أسئلة تفرض ذاتها بإلحاح، تتعلق بطبيعة هذا المشروع ووجاهته بالنسبة لبلد لا يتعدي فيه الناتج الإجمالي الداخلي الفردي 3000 دولار، ولم تعرف فيه شبكة السكك الحديدية الموروثة عن الاستعمار أي تطور خلال ستة عقود، ولا تغطي جزءا كبيرا من التراب الوطني، ولا توفر خدمة بالجودة اللائقة (معدات قديمة، وسائل الراحة غير مضمونة، تأخر منهجي...). فضلا عن ذلك، إن اختيار البدء بإنجاز هذا الخط على الساحل الذي يوجد به خط سككي عادي، وطريق سيار حديث وطريق وطنية صالحة، بينما على بعد بضعة كيلومترات في جبال الريف، لا زالت آلاف الدواوير تعاني من العزلة ولا تتوفر حتى على الطرق القروية البدائية (غير المعبدة)... كل هذا من شأنه أن يشير على الأقل الاستياء¹⁰⁸. أما بخصوص شروط تشغيل هذا القطار في المستقبل، فيمتنع المسؤولون ذاتهم عن المجازفة بتوقع مردوديته في أفق معقول، مما أدى إلى نعت القطار الفائق السرعة قبل ولادته بـ "الفيل الأبيض" أي المشروع الذي تفوق تكاليفه عائداته، لأنه لن يؤمن مصيره إلا بالدعم المالي العمومي¹⁰⁹.

في النهاية، يبدو القطار الفائق السرعة، كما قال فؤاد عبد المومني، كـ"لعبة لا يتوفر المغرب على إمكانية شرائها"¹¹⁰. وعلى كل حال، لو كان هناك حد أدنى من التفكير السليم، لثم بالطبع توظيف مبالغ ذلك القطار في مشاريع أخرى¹¹¹...

وآخر جيل من "الأوراش الكبرى" يخصص للطاقات المتجددة في بلد يستورد 95 % من الوقود الأحفوري (Combustibles fossiles) لسد حاجياته. بدأت بعض المشاريع في بداية الألفية الثالثة، إلا أن الاستراتيجية الوطنية الجديدة للطاقة وُضعت سنة 2009، وأعطت الأولوية للطاقات المتجددة، مع التركيز خاصة على الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية التي يتوفر المغرب على مؤهلات هائلة (300 يوم شمس في السنة، و9م/ث كسرعة متوسطة للرياح على الساحل)¹¹². بواسطة تشييد مركزيات ضخمة شمسية وهوائية جديدة، مع الاستمرار في بناء المركزيات الهيدروليكية المستندة على سدود جديدة، يعتزم المغرب التوفر في 2020 على قوة كهربائية مستمدة من الطاقة المتجددة بنسبة 42% من القوة الإجمالية (أي 6000 كيلو واط، موزعة على مصادر الطاقة الثلاثة بالتساوي). في سنة 2016، ثمة 5 محطات شمسية و10 محطات هوائية تم إنجازها أو هي قيد الإنجاز¹¹³. بهذا، يتوفر المغرب على أكبر مركزية هوائية في إفريقيا بطرفاية؛ وحين سينتهي تشييد المركب الشمسي "نور" بوارزازات، سيصبح الأكبر في العالم¹¹⁴. وعلاوة على ذلك، بمناسبة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير

المناخي - "كوب 21" المنعقد في باريس في نهاية 2015، أعلن المغرب عن عزمه رفع طموحاته بخصوص تطوير الطاقات المتجددة، خاصة برفع حصتها من القوة الكهربائية من 42% إلى 52% في أفق 2030¹¹⁵، هذا بعدما التزم بتقليص انبعاثاته من الغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري بنسبة 13% في أفق 2030.

2.2.4. "الفيلة البيضاء" والتأثير الضعيف على النمو والشغل
تعد إذن "الأوراش الكبرى"، بدون منازع، الحدث البارز لعهد محمد السادس، والتي تسلط عليها الأضواء باستمرار للتدليل على أن المغرب يتطور بسرعة في مظاهره وفي جوهره. ومع ذلك، علينا تقييم سياسة "الأوراش الكبرى" بالنظر إلى إجاباتها على أسئلة الحس السليم البسيطة: ما هي معايير الاختيار التي تحدد قرارات الاستثمار لفائدة مشروع في البنية الأساسية معين دون غيره؟ أي عقلانية تحدد توظيف الموارد؟ ما هي شروط فعالية ونجاعة الاستثمارات المعنية؟ ما هي آثارها الاجتماعية-الاقتصادية، الترابية، البيئية والمالية؟

تجدر الإشارة أولاً إلى أن استثمارات البنية الأساسية، وإن تطورت "أشكالها"، قد حافظت على وظيفتها الأساسية - المعتمدة منذ خمسين سنة - كـ "عكاز للرأسمال" التي تروم تشجيع شروط ربحيته، بواسطة الأموال العمومية. ويمكن أن تتقوى هذه الوظيفة أكثر من خلال الهوس بتحسين "جاذبية

البلاد" من أجل جلب المستثمرين الدوليين الذين يعتمدون جودة البنيات الأساسية كمعيار لاختيار البلد الذي يوطنون فيه مقاولاتهم، في إطار تنمية سلاسل القيم المعوّلمة. من الممكن أن نشكك في جودة هذه الحجة، حين نلاحظ أن تطور "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" لم يبلغ مستوى الجهود المبذولة في مجال البنيات الأساسية، كما سنرى ذلك أسفله (الفقرة 3.5.).

لكن، بالنظر للاعتبارات الداخلية، تصبح تلك التساؤلات مقلقة. من المؤكد أن كافة البنيات الأساسية التي شيدت ليست وليدة خيارات سيئة. فميناء طنجة المتوسط بالخصوص يعد إنجازا ظهرت أهميته بسرعة. بالمقابل، يحق لنا أن نتساءل عن وجهة تشييد طرق سيارة كثيرة بينما لا زالت الشبكة الطرقية العادية محدودة وفي حالة سيئة إلى حد ما، ولا زال أزيد من 30% من البلدات القروية في حالة عزلة؟ لاسيما وأنه لم تلبّ بعد الحاجيات الملموسة للسكان، و يظل استعمال الطرق السيارة - التي تطلب إنجازها أموالا طائلة - ضعيفا بسبب تواضع القدرة الشرائية... ونجد إشكالية مشابهة مثل التي عرضناها في حالة النقل السككي، مع القطار الفائق السرعة. وإلى جانب قطاع النقل، كيف يمكن للمرء ألا يتساءل عن تلك المحطات السياحية الضخمة التي توقف نشاطها أو تشتغل فقط شهرين في كل سنة، وتلك المطارات الكبرى التي تحط بها حفنة من الطائرات أسبوعيا، وتلك السدود الكبرى الممتلئة في

حدود 20% فقط، وتلك الموانئ السياحية الشاغرة ثلاثة أرباع طاقتها، و ملاعب الغولف تلك التي تفتح أبوابها أسبوعا في السنة... بإمكاننا أن نسرد حالات أخرى واللائحة طويلة تخص ما يمكن نعتة بـ"الفيلة البيضاء"، ويتمثل قاسمها المشترك في كونها ناتجة عن قرارات تفتقر لأي عقلانية اقتصادية أو اجتماعية، ولا تتناسب بتاتا مع الحاجيات الفعلية لجزء كبير من الساكنة؛ ومن ثم فإن تأثيرها على الإنتاج، الشغل، المداخيل، وإعداد التراب، ضعيفة، إن لم تكن ضارة، لاسيما حين نقيمها بالنظر لتكاليف الفرص الضائعة، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه (الفقرة 3.2).

ونجد ما يوضح هذا الواقع على المستوى الماكرواقتصادي في دراسة حديثة للمندوبية السامية للتخطيط سعت إلى تقديم تفسير للمفارقة التالية: خلال العشر سنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة الاستثمار بشكل ملحوظ، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة النمو وإلى خلق المزيد من مناصب الشغل. ويمكن تلخيص جوابها من خلال مؤشر هو معامل تزايد إنتاجية رأس المال (إكور)¹¹⁶ Incremental Capital Output Ratio [ICOR]، الذي يعبر عن العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة النمو (بقدر ما يكون هذا المعدل مرتفعا، بقدر ما يكون تأثير الاستثمار على النمو ضعيفا، والعكس بالعكس...). والحال، أن هذا المعدل بلغ، خلال العشر سنوات الأخيرة، في المغرب 7.2، مقابل 5.2 في تركيا، 4.2 في الشيلي، 3.5 في ماليزيا،

و2.9 في كوريا الجنوبية¹¹⁷. كما أكدت تقارير أخرى رسمية "أن التفاعل بين الاستثمار العمومي والنمو على المدى الطويل ضعيف جدا"¹¹⁸.

وإذا أضفنا إلى هذا، أن هذه "الأوراش الكبرى" ممولة بنسبة مهمة بالاقتراض من الخارج، ندرك بسهولة أن المردود الضعيف (ولو المالي) لهذه الاستثمارات لا يمكنه إلا أن يغذي عناصر أزمة مديونية مقبلة¹¹⁹...

3.4. اتفاقيات التبادل الحر، هل هي في مصلحة البلاد؟

إلى حدود تسعينات القرن الماضي، وقع المغرب المستقل اتفاقيات تعاون أو شراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي هو الشريك الرئيسي للمغرب تجاريا واقتصاديا وسياسيا... إلا أنه، في سنة 1995، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه (الفقرة 3.3)، وفي سياق التوقيع على "اتفاقية مراكش" التي أعلنت ميلاد منظمة التجارة العالمية من جهة، و"مسلسل برشلونة" من جهة أخرى، شرع المغرب في التوقيع على اتفاقية جديدة مع شركائه الأوروبيين، ستتضمن لأول مرة برمجة بخصوص المواد الصناعية، واستهداف إقامة منطقة للتبادل الحر في أفق 12 سنة. كان ذلك في الواقع انطلاقة لموجة عارمة باتجاه التبادل الحر، أدت بالمغرب إلى التوقيع، في غضون عقد، على اتفاقيات تبادل حرم مع حوالي خمسين بلدا: دول الجامعة العربية

(1998)، الإمارات العربية المتحدة (1999)، الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (2000)، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، وتونس-مصر-الأردن (2004). إجمالاً، يرتبط المغرب بـ"اتفاقيات التبادل الحر" مع 56 دولة، كلها توجد في أوروبا والمغرب الكبير والشرق الأوسط، باستثناء اتفاقية واحدة. وقد تم تنفيذ الالتزامات المتخذة في إطارها-أو هي في طور التنفيذ-بانضباط كبير. وجدير بالذكر أن المغرب، الذي طبق حرفياً برنامج تفكيك الحقوق الجمركية (Démantèlement tarifaire)، دخل منذ فاتح مارس 2012 في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في ما يخص المنتجات الصناعية. هذا، فضلاً عن الاتفاقيات القطاعية التي وقعها مع نفس الاتحاد، مثل اتفاقية الفلاحة واتفاقية الصيد البحري.

وكما وقع بالنسبة للمخططات القطاعية التي تناولناها أعلاه، احتكرت دائرة ضيقة من داخل القصر أو مقربة منه ملف اتفاقيات التبادل الحر. أما الحكومة، فلم تكن مشاركة فيها بصفتها كمؤسسة، وإنما كان بإمكان عضو منها، بصفة شخصية، وإذا كان من المقربين من القصر، أن يشارك في المفاوضات الخاصة بها. ولم تكن أبداً أي اتفاقية موضع "تفويض" (Mandat de négociation) سبق أن ناقشه البرلمان وبَتَ فيه، كما هو الشأن في معظم البلدان التي وقع معها المغرب تلك الاتفاقيات (بدءاً بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) حيث كان البرلمانيون آخر من يعرف مضمون الاتفاقيات لأنهم

مطالبون بالمصادقة عليها، وبالإجماع... أما جمعيات المجتمع المدني، بما في ذلك معظم المنظمات المهنية، فإنها لم تكن في وضع أفضل.

هذه الاتفاقيات، التي غالبا ما تم إبرامها بناء على اعتبارات سياسية لا على اعتبارات الجدوى، أقتصادية كانت أو اجتماعية، وتم إعدادها والتفاوض بشأنها بشكل سيء، ولدت لحد الآن تأثيرات سلبية، بدءا بالعجز التجاري الذي يتفاقم، والعواقب المترتبة عنه على عدة قطاعات وجهات. في المتوسط، بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 21% من الناتج الإجمالي الداخلي خلال الخمس سنوات الأخيرة، وتقدر "مساهمة" هذه الاتفاقيات في ذلك العجز بالثلث. وبما أنه تم إبرام تلك الاتفاقيات بدون دراسة مسبقة لإمكانيات المغرب التصديرية، وبدون تأهيل القطاعات المعنية، فإنها مكنت اقتصاديات شركائنا من الاستفادة منها أكثر مما استفاد منها اقتصادنا. بل إنها أصبحت آلة جهنمية لتوليد العجز التجاري على نحو متسلسل ومهول، لدرجة أصبحت معها التجارة الخارجية "عائقا" أمام النمو، عوض أن تكون هي محركه، كما كان يعد بذلك المدافعون على هذا الخيار¹²⁰. في تقريره لسنة 2014، وصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بعد إبرازه عدم تجانس المخططات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر - إلى خلاصة عبر عنها بأسلوبه المعتاد إلا أنه واضح إلى حد ما: "إن الدراسة الموضوعية لعدة مؤشرات تبين أن سياسة

الانفتاح الاقتصادي تتطلب المراجعة، والتقويم، والتحسين
خدمة لمصلحة البلاد¹²¹

4.4. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: عقد كامل والحصيلة ضعيفة

في سياق متوتر، إثر العمليات الإرهابية بتاريخ 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وبينما لم تكتمل دراسات "تقرير الخمسينية"، أعلن الملك في خطاب بتاريخ 18 ماي 2005، عن إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي سرعان ما ستقدم كـ "ورش العهد" بامتياز وستصنف كـ "مشروع مجتمعي مجدد" يرمي إلى "محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، عبر إنجاز مشاريع لدعم البنيات الأساسية، مشاريع للتكوين وتعزيز القدرات، والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، وكذا عبر النهوض بأنشطة مدرة للدخل والشغل". ومنذ انطلاقتها، كانت هذه المبادرة تروم أن تكون ورشا فريدا، مرتكزا على "فلسفة جديدة وحكامة جديدة مبنية على تصميم تنظيمي خاص، مدمج وتشاركي"¹²².

هذا "الورش" الذي رصد له مبلغ 10 ملايين من الدراهم لمدة 5 سنوات، مرفي الواقع بمرحلتين، وهو مقبل في سنة 2016 على مرحلة ثالثة. شملت المرحلة الأولى الفترة 2005-2010، ونفذت أربعة برامج: برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي؛

برنامج مكافحة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، برنامج مكافحة الهشاشة (لاسيما الشبان بدون مأوى، أطفال الشارع، المسنون المحرومون...) وبرنامج عرضاني مخصص للجماعات التي لم تشملها البرامج الأخرى. والمرحلة الثانية، التي امتدت من 2011 إلى 2015، سعت إلى تسريع وثيرة المرحلة الأولى، ورفع الميزانية إلى 17 مليار درهم، وتوسيع مجال المبادرة ليشمل عددا أكبر من الجماعات والأحياء، وإضافة برنامج خامس مكرس لتأهيل المجال الترابي. وعلى المستوى المالي تم الاعتماد على ميزانية الدولة في حدود 60%، ومساهمة الجماعات المحلية بنسبة 20% والباقي من التعاون الدولي.

89

حقا، أن "مبادرة" من هذا النوع هي عملية محمودة، وليس مطروحا انتقاد لا نيتها ولا مضمونها حين تبلغ الهدف الذي حددته. كل ما من شأنه المساهمة في مكافحة الفقر يستحق التشجيع. إلا أنه بصفتها سياسة عمومية، فعلى أن نقيمها بتفصيل من أجل تحسين تأثيرها الاجتماعي والبشري.

منذ البداية، استفادت مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تغطية ضخمة في وسائل الإعلام وبوصلات إعلامية مكثفة، لاسيما وأن إطلاقها وتدشينها كان يترأسه دائما الملك شخصيا. علاوة على ذلك، بفعل حضوره اليومي، وهو يدشن مركزا أو دار طالبة، أو يعطي انطلاقة تعاونية حرفية نسائية، أو يوزع الأكل على الفقراء في رمضان، كل هذا أعطى الانطباع بأن

الملك هو الفاعل شبه الوحيد للعمل الاجتماعي، مما همش عمليا الحكومة في مجال حساس للغاية¹²³...

لكن، مع صدور أولى التقارير الميدانية، أبرزت الصحافة الشهادات الأولى للفاعلين المعنيين. فالبعض تأسف عن السلطة المطلقة للولاة والقياد وغيرهم من رجال السلطة على مجمل مسلسل بلورة وإنجاز المشاريع؛ وآخرون اعتبروا أن مشاركة السكان في المشاريع هي "صورية" وهذه الأخيرة لا تستجيب دائما لحاجياتهم الأولوية؛ فيما انتقد آخرون البيروقراطية والمحسوبة وتبذير الموارد و"سياسة الرش" التي تهدف فقط الى "تهدئة الوضع وتفادي انفجاره"¹²⁴. أما النسيج الجماعي، الذي من المفروض أن يكون العمود الفقري للمشاريع، فقد تضخم في وقت وجيز بفعل خلق شبه اصطناعي للعديد من الجمعيات "الخاضعة للسلطة"، والمنشغلة أساسا بالمبالغ المالية للمشاريع، بينما جرى عزل أو تهميش "الجمعيات الأخرى" التي تشبث باستقلاليتها ورفضت "الترويض"¹²⁵...

وابتداء من 2012، صدرت دراسات أكاديمية وتقارير رسمية التقت مجملها حول خلاصات أساسية. فالدراسة التي أنجزها مركز جاك بيرك أكدت ظاهرة "تسخير" الجمعيات، بل وذهبت أبعد من ذلك، حيث اعتبرت أن "ترويض" معظم الجمعيات¹²⁶ أصبح "أداة لاستمالة المجتمع المدني وإبعاده عن السياسة"¹²⁷.

من جهتها، وإن لم تطمح تقارير هيئات، مثل المرصد الوطني للتنمية البشرية والمفتشية العامة للإدارة الترابية والمجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، إلى القيام بتقييم رصين لتأثير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنها وضعت الأصبع على نقاط الاختلال المتنوعة وذات العواقب البالغة. فتقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية¹²⁸ أبرز التمرکز الغريب للمشاريع في حاضرة الرباط-سلا، بينما تتجلى المهمة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر في المناطق البعيدة والمحرومة، خاصة بالمجال القروي¹²⁹. كما بين هذا التقرير أن أسر الطبقات الوسطى استفادت من البرامج أكثر من الأسر الفقيرة، على عكس ما كان منتظرا. وفي الوسط القروي، أقر التقرير بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "لم يكن لها مفعول مقنع لا على صحة الأطفال ولا على تدمرسهم"، وهما مهمتان رئيسيتان للتنمية البشرية... من جانبه، سلط تقرير المفتشية العامة للإدارة الترابية الضوء على تمويل مشاريع غير مؤهلة، وعلى حالات تنافي المصالح، وعلى مشاريع حصلت على التمويل ولم تُنجز¹³⁰...

أما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه حاول تقديم تركيب للتقارير السالفة. فبدون العودة للجوانب التي ذكرناها، تجدر الملاحظة أنه قدم حكما قطعيا أكثر حول "اللجان المحلية للتنمية البشرية" التي "لا تتوفر على أي سلطة تقريرية"، والمشاركة "التي لم تبلغ بعد مستوى مرضيا"، و "أن

دوام بعض المشاريع هش بل وقد لن يتم إنجازها". وختاماً، يعتبر المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي أن " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تظل إلى يومنا برنامجاً إضافياً لمكافحة الفقر والإقصاء، تدبره وزارة الداخلية، ويتطور خارج باقي السياسات الاجتماعية القطاعية، ويتوفر على تمويل متواضع نسبياً للتطلع إلى تحقيق مفعول قوي على التنمية البشرية"¹³¹.

وبمناسبة الذكرى العاشرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قدمت حصيلة الوزير المنتدب بالداخلية بالطبع صورة بهية عنها: 38341 مشروع أنجز 80% منها و20% قيد الإنجاز، لفائدة 9.7 ملايين من الأشخاص، من ضمنهم 50% بالوسط القروي؛ بميزانية بلغت 29.1 مليار درهم بين 2005 و2015، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 17.5 مليار؛ أنجزت هذه المشاريع بشراكة مع 13000 جمعية وتعاونية و18000 "فاعل" من ضمنهم 5000 فاعل في مجال الدعم. ومع اعترافه بعدم إنجازهِ لتقييم دقيق، فإن قطاع الداخلية أكد على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حققت أهدافها¹³²...

وبعد مرور شهرين، جاء خطاب العرش الذي بدا خلاله أن الملك يسير باتجاه معاكس لتلك الحصيلة المطمئنة، بعد عقد من تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إذ لم يتردد العاهل في "التأسف" عن " تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، و ببعض

القرى في السهول والسواحل". وأعلن أنه كلف وزير الداخلية بـ" القيام بدراسة ميدانية شاملة، لتحديد حاجيات كل دوار، وكل منطقة، من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها". هذه الدراسة مكنت من " تحديد أزيد من 29 ألف دوار، في 1272 جماعة تعاني من الخصاص". وأصدر أوامره بإطلاق ورش جديد يخص " 20800 مشروع، يستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، وبميزانية إجمالية تبلغ حوالي 50 مليار درهم"¹³³.

هكذا، تخبرنا أعلى سلطة في البلاد أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم تفلح - بعد عقد من التنفيذ - من إخراج 12 مليون مواطن من حالة "الخصاص الفادح"، والعوز البالغ الذي يطال ظروف عيشهم الأولية: الدخل، الصحة والوقاية، التعليم، النقل... ونفهم كذلك لماذا لا زال المغرب يحتل أسفل ترتيب الدول بخصوص مؤشر التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2015، أي المرتبة 126 من ضمن 188 بلد، بمؤشر 0.628¹³⁴.

بقي علينا الآن أن نقوم بمحاولة تركيبية لنتائج نصف قرن من السياسات الاقتصادية التي أكدنا على تجذرها في الاقتصاد السياسي. وكخلاصة، سنحاول تقديم أسبابها التي تعود منطقيا لأسس النظام السياسي.

...خاتمة سلبية عموما

نهدف هنا إلى تقديم حصيلة شاملة للنتائج المحصلة ولحالة الاقتصاد المغربي اليوم (هذا يحتاج إلى دراسة أخرى)¹³⁵، وإنما سنكتفي فقط ببعض المؤشرات الدالة التي من شأنها أن تمكننا من "وضعه" (أي الاقتصاد المغربي) ضمن العالم وبالنسبة لذاته، في صورته الثابتة وفي ديناميته التاريخية.

سنبدأ بالاستشهاد برئيس الدولة ذاته الذي طرح، خلال خطبه الرسمية على امتداد العشر سنوات الأخيرة، تساؤلات جوهرية حول وجهة الخيارات المعتمدة وتوزيع الثروة التي أنتجها المغاربة خلال العقد الماضي.

1.5. حين يتساءل الملك: "هل خياراتنا صائبة؟"

لقد تعدت تساؤلات أعلى سلطة في البلاد، خلال العقد الماضي، السياسات العمومية الخاصة، لتطال النموذج التنموي

برمته. إذ، في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014¹³⁶، طرح الملك التساؤلات والملاحظات التي كانت على لسان كل واحد بقوله: " هل اختياراتنا صائبة"، ثم واصل "ما هي الأمور التي يجب الإسراع بها، وتلك التي يجب تصحيحها وما هي الأوراش والإصلاحات التي ينبغي إطلاقها؟ (...) هل ما نراه من منجزات، ومن مظاهر التقدم، قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة وهل المواطن المغربي، كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأينما كان، في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسن ملموس في حياته اليومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات " واعتمادا على الدراسات " التي تبرز تطور ثروة المغرب، "يضيف العاهل " أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟ الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلا عميقا: إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة".

إنها أسئلة مثقلة بالدلالات والعواقب والتي تتضمن في الواقع الأجوبة عنها. إنه إقرار يبعث على التفكير ويلخص نوعا ما حصيلة نقد ذاتي شجاع ومرهق في ذات الآن. وهذا الإقرار، الذي تم تقديمه بعد 15 سنة من حكم محمد السادس ونصف

قرن من "الملكية التنفيذية"، يعد مقنعا بما فيه الكفاية ولا يحتاج إلى تعليق إضافي.

2.5. ما هو حال الاقتصاد المغربي اليوم؟

بعد مرور 60 سنة على الاستقلال، يبدو الاقتصاد المغربي بملامح لا هي ملامح الاقتصادات المتقدمة ولا هي بتلك التي تتميز الاقتصادات الصاعدة. إذ، بناتج إجمالي داخلي يبلغ 100 مليار دولار سنة 2015، لا يمثل "وزن" المغرب سوى 0.14% من الناتج الإجمالي الداخلي العالمي، وأربع مرات أقل من ناتج تايلاند، التي كانت قريبة من مستوى اقتصادنا سنة 1960... علاوة على ذلك، هذا المستوى يضع المغرب في المرتبة 152 (من ضمن 216 بلد) وضمن فئة الدول "ذات دخل متوسط - الشريحة السفلى"¹³⁷.

إن الاقتصاد المغربي، وهو ذو حجم متواضع، لا زال يتميز بنمو ضعيف وغير مستقر. فطيلة الخمسين سنة الماضية، ظلت النسبة المتوسطة للنمو محصورة في 4.5%¹³⁸، وظل تطورها متقلبا بالخصوص، إثر تغيرات الناتج الإجمالي الداخلي الفلاحي، الخاضع بدوره للتقلبات المناخية القوية التي تشهدها البلاد.

وعلى العكس من ذلك، تبدو بنيات الاقتصاد "ثابتة" بل وراكدة بشكل غريب، وهي تخفي أحيانا تحولات انتكاسية. ورغم

تغيراتها، تظل القيمة المضافة الفلاحية تقريبا في حدود 15% من الناتج الإجمالي الداخلي، منذ ربع قرن على الأقل... وحافظ القطاع الثاني بالكاد على حصة 30% لكن بفضل فروعه غير التحويلية، حيث فقدت الصناعة التحويلية 4 أو 5 نقط من الناتج الإجمالي الداخلي، مما يضعها في نفس مرتبة الفلاحة تقريبا ("تراجع التصنيع في بلد ضعيف التصنيع..."). أما القطاع "الثالث"، فقد كسب الـ 5 أو 6 نقط التي "ضيعتها" القطاعات الأخرى، ليلبلغ 55% من الناتج الإجمالي الداخلي، لكن هذا القطاع، كما هو معلوم في اقتصادات مماثلة للاقتصاد المغربي، لا يدل على التطور بقدر ما يدل، من جهة على أهمية الإنتاج غير السوقي للإدارات العمومية، ومن جهة أخرى يدل على استمرار ظواهر النمو غير السوي (Excroissance) لأنشطة متنافرة، غير مهيكلّة نوعا ما، هشة، وضعيفة الإنتاجية والمردود ... وفضلا عن البنات القطاعية للاقتصاد، تجمع الدراسات القديمة والحديثة على الإقرار بمجموعة من المشاكل المستمرة : ضعف إنتاجية العوامل (Productivité des facteurs)، ضعف نسب القيمة المضافة، ضعف الارتباطات بين القطاعات، ضعف المفعول على الشغل، توظيف سيء للموارد، تبعية غذائية وطاقية وتكنولوجية، ونموذج تمويلي يولد الاستدانة¹³⁹...

وبالنظر للتنمية البشرية، مازال المغرب يحتل مرتبة متأخرة، حسب مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما رأينا أعلاه، بمؤشر 0.628 والرتبة 126 من ضمن 188 بلد، ضمن فئة البلدان "ذات تنمية بشرية متوسطة"¹⁴⁰. وباستثناء موريتانيا ودولتين عربيتين في حالة حرب (سوريا واليمن)، يحتل المغرب أسوأ رتبة بالنسبة لمجموعة دول الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية.

اقتصاد بحجم متواضع، نمو ضعيف ومتقلب، بنيات إنتاجية تتطور بوشيرة ضعيفة وعلى نحو سيء، تنمية بشرية متواضعة... وإذا ما أضفنا إلى كل هذه التصنيفات المتعددة، غير الإيجابية غالبا لمؤسسات دولية غير حكومية متخصصة في مجالات مختلفة سياسية، اقتصادية واجتماعية¹⁴¹، ندرك أن المغرب بعيد كل البعد عن الاستجابة للمؤشرات الرئيسية لبلوغ مرتبة البلد الصاعد¹⁴² (Emergent)...

في 2006، ختمت الوكالة الفرنسية للتنمية تقريرها حول المغرب قائلة: "هناك احتمال ضئيل لكي يصل المغرب على المدى المتوسط إلى وضعية الاقتصاد الصاعد". وبعد عشر سنوات، في سنة 2015، أقرت الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس COFACE) في تقريرها إقصاء المغرب من قائمة الدول العشرة "الصاعدة الجديدة"¹⁴³. والدراسة التي أنجزت سنة 2010 في إطار مجلس التحليل الاقتصادي لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد، تمكنت من بلوغ الخلاصة التالية:

لكي يبلغ المغرب مستوى الناتج الإجمالي الداخلي الفردي المماثل لمستوى الدول الصاعدة، أي ما بين 12000 و18000 دولار، عليه أن يؤمن نمواً متوسطاً سنوياً بين 7.5% و9.7% لمدة 20 سنة¹⁴⁴... أي ضعف نسبة النمو المسجلة خلال العشرين سنة الماضية.

3.5. خيارات عقيمة ورهانات خاسرة

ارتأينا في بداية هذا النص أن نوضح الخيارات الاستراتيجية التي شكلت أساس "نموذج التنمية" المغربي خلال نصف القرن الماضي: خيار مزدوج وهو أيضاً رهان مزدوج، حول اقتصاد السوق وقدرة القطاع الخاص على أن يكون قاطرة التنمية من جهة، وحول السوق العالمية والصادرات القادرة على "دفع" النمو إلى الأعلى، من جهة أخرى. وخدمة لهذه الخيارات الاستراتيجية الرئيسية وُظفت موارد، وعُبئت وسائل، واعتمدت سياسات عمومية خلال العقود الخمسة الأخيرة، حاولنا أن نعرض خطوطها العريضة في هذا النص.

بعد تجربة بهذا الامتداد الزمني، هل يمكن أن نلقي نظرة موضوعية على النتائج المحصلة، ونستخلص منها الخلاصات اللازمة؟

مرة أخرى، لا يتسع المجال هنا للقيام بتحليل مفصل للنتائج المعنية. لذا، سنكتفي بالوقوف عند ما هو جوهري بالتشديد

على وقائع يصعب التشكيك فيها لأنها "ظاهرة" بالعين المجردة للجميع ولأن قوتها على البرهنة تكمن بالضبط في طابع المفارقة الذي يميزها. بحيث أقل ما يمكن قوله، حسب الخيارات المعتمدة والرهانات المتخذة، هو أن النتائج المحصلة تنهار بفعل تأثير المفارقات...

كانت هناك رغبة في تحقيق اقتصاد السوق!... من بإمكانه اليوم أن ينازع في كون الاقتصاد المغربي لا زال منخورا بالريع؟ إن الريع أو "التفاهم"، لا المنافسة، هو السائد في قطاعات اقتصادية رئيسية. أذونات، رخص، وغيرها من الامتيازات في قطاعات نقل المسافرين، أسواق الجملة للخضر والفواكه، المذابح العمومية، الصيد بأعالي البحار، استغلال مقالع الرمال، ومنابع المياه المعدنية، وفضاءات غابوية متنوعة...؛ بيع أو تفويض بدون شفافية ولا مناقصة أراضي فلاحية مسترجعة من معمرين قدامى؛ فضاءات عقارية حضرية من "أملاك" الدولة؛ خدمات عمومية للنقل العمومي، وتوزيع الماء والكهرباء وتطهير المياه العادمة، سُلّمت للتدبير المفوض في كبرى التجمعات الحضرية؛ احتكار أو شبه احتكار في مسالك إنتاج السكر، وزيت الحبوب الغذائية، والأسمدة، وتسويق البذور، والأنشطة البنكية والتأمينية، والاتصالات، واستيراد وتوزيع المحروقات، والطاقات المتجددة...إن التحليل المفصل من شأنه بالطبع أن يسمح بتدقيق الوقائع وتوسيع هذه اللائحة، إلا أن هدفنا هنا هو

أن نبين بأن الاقتصاد المغربي ما يزال إلى اليوم بعيدا عن "اقتصاد السوق" الموعد، الذي تنظمه منافسة سليمة وشرعية، على الأقل كما يحددها قانون حرية الأسعار والمنافسة، خاصة على مستوى "التفاهم" المنافي للمنافسة واستغلال مركز القوة¹⁴⁵...

كانت هناك رغبة في تكوين قطاع خاص قوي ودينامي، قادر على النهوض بالنمو، قطاع خاص يكون المستثمر الرئيسي والقادر على خلق مناصب الشغل الضرورية لامتصاص البطالة، وتوزيع الدخل للرفع من مستوى عيش السكان!... إلا أن الوقائع والإحصائيات تبين أن المستثمر الرئيسي في البلاد اليوم هو الدولة وقطاعها العمومي الضخم وليس القطاع الخاص. منذ 2010، على الأقل، تمثل مساهمة الدولة والقطاع العام ثلثي إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، بينما لا تمثل مساهمة القطاع الخاص (بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي) سوى الثلث¹⁴⁶. بعد نصف قرن من دعم وتشجيع القطاع الخاص، كنا ننتظر نتائج مختلفة... ولا يتوقف المشكل عند هذا "الخلل"، وإنما يمتد إلى جودة وتأثير تلك الاستثمارات. إذ أن الاستثمار العمومي، الذي يتم وفق اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، كان له مفعول ضعيف على النمو والشغل، كما رأينا ذلك أعلاه (راجع 2.2.4)¹⁴⁷. هذا بالإضافة إلى كونه ممؤلا، في قسط هام، بالديون الخارجية، مما يساهم في تعميق استئانة

البلاد وتفاقم مصاعبها المالية، خاصة حين لا تولد المشاريع المنجزة ما يكفي من الموارد لتسديد تلك الديون...

كانت هناك رغبة في تشييد اقتصاد مندمج بقوة في "توزيع العمل الدولي" بقدرات تصديرية من شأنها الرفع من وثيرة نموه!... إلا أننا نلاحظ أن الاقتصاد المغربي انفتح بالفعل على الاقتصاد العالمي بشكل واسع، ولكن "اندماجه" تم أساسا عبر الواردات وبصورة أقل عبر الصادرات أو تدفق الرساميل أو الاستثمارات المباشرة. إذ، بين الخمس سنوات الأولى من عقد التسعينات (1990-1994) والخمس سنوات الأخيرة (2011-2015)، ارتفعت النسبة المتوسطة لانفتاح الاقتصاد المغربي من 52.1% إلى 81.2%، لكن هذا الانفتاح يعود في ثلثيه تقريبا إلى الواردات، مما أدى بارتفاع "نسبة الاختراق" (Taux de pénétration) للاقتصاد المغربي من 27.3% إلى 41.5% بين المرحلتين، مما يعني أن ما يزيد عن أربع منتجات مستهلكة في المغرب من ضمن عشرة واردة من الخارج¹⁴⁸. ونتيجة لذلك، لم يستمر عجز الميزان التجاري منذ النصف الثاني من السبعينات فحسب، وإنما تفاقم بشكل خطير، حيث بلغ في المتوسط 20.9% من الناتج الإجمالي الداخلي بين 2011 و2015، مقابل 8.5% عشرين سنة من قبل، مع ركود حصة المغرب من السوق العالمية في حدود 0.11% منذ بداية الألفية الثالثة¹⁴⁹.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى الحقيقة البارزة التالية التي تكشف عنها الحسابات الوطنية: خلال العشرين سنة الماضية، كانت "مساهمة" رصيد التجارة الخارجية في نمو الناتج الإجمالي الداخلي سلبية عموماً¹⁵⁰، مع بعض الاستثناءات النادرة. مما يعني أن التجارة الخارجية عرقلت النمو الاقتصادي عوض تشجيعه.

أما المصادر الأخرى لميزان الأداءات، فإنها، وإن ظلت إيجابية بالطبع، لم تستجب كلياً للآمال المعقودة عليها. لقد تطرقنا لوضعية السياحة أعلاه (راجع 2.1.4)، علينا هنا فقط أن نبين ركودها أو تراجعها على مستوى الاقتصاد الكلي. فإذا قارنا عائدات السياحة بالناتج الإجمالي الداخلي، نلاحظ أنها في تراجع مستمر منذ 2007، حيث بلغت 9.1% لتتحدّر إلى 6% بالكاد سنة 2015¹⁵¹. وسجلت أيضاً تحولات "المغاربة المقيمين بالخارج" تراجعاً بين 2007 و 2015 (6.3% مقابل 8.5% من الناتج الإجمالي الداخلي)، وتجدر الإشارة بالخصوص إلى أن متوسط هذه التحويلات فيما بين 2011 و 2015 بلغ بالكاد مستوى بداية التسعينات¹⁵²... أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ظلت راکدة بين 3 و 4 مليارات من الدولارات منذ سنين عديدة، مما يدل على أن حصتها من الناتج الإجمالي الداخلي انخفضت بدورها منذ 2007، حيث انتقلت من 5.9% إلى 4.5% في 2010، ثم إلى 4% في 2015¹⁵³. وبالمقارنة مع ما يجري على الصعيد

العالمي، تمثل هذه التدفقات أقل من 1% من تلك التي تحققها في البلدان النامية¹⁵⁴.

وختاماً، تحيلنا "عاقبة" هذه السلسلة من الفشل والعجز في الاستدانة العمومية- التي استعادت منحها التصاعدي وبويرة قوية، بعد انخفاضها في التسعينات وبداية الألفية الثالثة- على مراحل خزينة من تاريخ بلادنا... إذ، بين 2007 و2015، تضاعف دين الخزينة العامة تقريباً، وارتفع الدين العمومي إلى أزيد من الضعف (ضُرب في 2.5). وبالمقارنة مع الناتج الإجمالي الداخلي، خلال نفس الفترة، ارتفع الدين العمومي بـ 20 نقطة، متجاوزاً حالياً مستوى 80%، أي بضع نقط أقل من مستوى بداية التسعينات¹⁵⁵، حيث كان المغرب يسعى بصعوبة إلى الخروج من أزمة المديونية في الثمانينات ومن برامج التقويم الهيكلي المترتبة عنها...

علاج سبيل النتم

لماذا | يظل النظام السياسي هو العائق
الرئيسي للتنمية الاقتصادية بالمغرب؟؟؟

ففي نهاية هذه المراجعة لتجربة التنمية في المغرب لما بعد الحقبة الاستعمارية، قدمنا عناصر إجابة لبعض التساؤلات التي طرحناها في المقدمة، لكن بقيت تساؤلات أخرى بحاجة إلى أجوبة إضافية، من ضمنها خاصة السؤال التالي: لماذا، بعد نصف قرن من استقلال البلاد، ما يزال الاقتصاد المغربي "يتعثر" في ظل توازن دون المستوى المطلوب (Equilibre sub-optimal)، ويحقق نسب نمو ضعيفة وغير مستقرة، من شأنها أن تُحسِّن مستوى عيش الساكنة؟ لماذا ظلت الفوارق الاجتماعية والترايبية كبيرة إلى هذا الحد؟

لماذا تتوالى الاستراتيجيات والمخططات والبرامج، منذ خمسين عاما، دون أن تحقق أهدافها المعلنة؟ لماذا هذا التعنت باعتماد نفس الخيارات التي أدت إلى نفس الفشل؟ كيف أدت نفس الأسباب حتما إلى نفس النتائج؟ كيف ارتبط الاقتصاد بالسياسي ليصل إلى واقع هذا الاقتصاد الذي طال انتظار بلوغه

مرحلة "الاقتصاد الصاعد"؟ وبكلمة، ما هي مسؤولية النظام السياسي في التنمية غير السوية للبلاد؟
 يكمن الجواب عن هذه الأسئلة المؤرقة أساسا في عيوب نظام اتخاذ القرارات المعتمد منذ أزيد من خمسين سنة. وبعبارة أخرى، إنها في صميم نظام سياسي هو الملكية التنفيذية، حيث الملك يسود ويحكم بالخصوص، بتوفره على سلطة تقريرية شبه مطلقة على مجمل مجالات الحياة العمومية، بدءا بتلك التي تخص الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا النظام، بحكم طابعه الأوتوقراطي، أصبح عديم الفعالية، غير مثمر ويعد بهذا المعنى العائق الرئيسي لتنمية البلاد.

1.6. المشروعية + المسؤولية + المحاسبة = الفعالية

إن نظام الديمقراطية التمثيلية، على مستوى منظمة أو بلد، يتأسس على مكونات ثلاثة برهنت على فعاليتها: الصناديق هي التي تعطي المشروعية للسلطة التنفيذية، وهذه تطبق برنامجها بكامل المسؤولية، وتقدم الحساب عند نهاية ولايتها للناخبين الذين صوتوا عليها. هذا النظام تم اعتماده لا لأنه "ديمقراطي" فقط، ولكن بالخصوص، لأنه فعال، أو على الأقل مصدر فعالية، للأسباب الأربعة التالية:

1- يتوفر البرنامج على حظوظ كبرى لجلب وتعبئة الطاقات حين يكون نابعا من حاجيات "القاعدة" ويطمح إلى الاستجابة إلى طلبها وأولوياتها؛

2- تحظى القيادة باعتراف أفضل وبدعائم للحكم حين تستمد مشروعيتها من تصويت أغلبية، بناء على "عقد" والتزام يُترجم عبر "برنامج"؛

3- تكون القيادة قادرة على تطبيق برنامجها حين تكون لها المسؤولية الكاملة وتتوفر على السلطة التقريرية اللازمة، حتى وإن كان في صالحها ممارسة تلك السلطة في إطار منفتح وتشاركي؛

4- وهي أخيرا تكون محفزة على بذل كل الجهود من أجل الوفاء بالتزاماتها وإنجاح ولايتها حين تكون ملزمة بتقديم الحساب عن تدبيرها، وتعرف أنها تخضع بانتظام للتقييم والمراقبة، وأنه عند نهاية ولايتها عليها تقديم الحساب لمن انتخبوها، الذين يعود إليهم أمر إعادة أو عدم إعادة انتخابها...

المشروعية، المسؤولية والمحاسبة: إنها الكلمات الثلاث الرئيسية التي تؤسس التنظيم وعلاقات السلطة والتقرير، لأنها تعتبر كعوامل محددة للفعالية، وهذه الأخيرة تقاس أولا وقبل أي شيء بالقدرة على بلوغ الأهداف المسطرة في البرنامج. إلا أن المشكلة، كل المشكلة، هي أن هذا "الثلاثي المربح" - لأنه إيجابي - هو الغائب الأكبر في النظام السياسي المغربي.

في المغرب، وتجاوزا لبرامج الأحزاب التي لا تُعاد لها الحياة في الواقع إلا خلال فترة الانتخابات، البرنامج الوحيد الذي يلاحظ الجميع تنفيذه على أرض الواقع يوميا، هو برنامج القصر¹⁵⁶. إلا أن "البرنامج الملكي" لم يخضع أبدا للنقاش العمومي، وبالأحرى إلى المشروعية الديمقراطية. إنه برنامج البلاد، لأنه برنامج الملك. ولنبقى في المجال الاقتصادي، وكما سطرنا على ذلك أعلاه، فإن "الأوراش الكبرى" والمخططات القطاعية، واتفاقيات التبادل الحر، أو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي قدمت كـ "ورش العهد"، كلها مشاريع لم يطرحها أي برنامج لأي حزب. اتخذت القرارات بشأن هذه "الأوراش" في سراديب القصر الملكي وليس في المكاتب الوزارية للحكومات (مابالك بالأحزاب التي تساندها). وتم بعد ذلك تنفيذها دون أن تخضع مسبقا للمصادقة، لا من طرف الحكومة ولا من طرف البرلمان...

ومهما يكمن من أمر، فـ "برنامج الملك" ستنفذه حكومة لا تمتلك القدرة على ضبط تفاصيله، وعليها أن تدبر قدر المستطاع تداعيات خيارات لم تشارك في تحديدها. في غالب الأحيان، الملكية هي التي تعلن عن الأنباء السارة وتقوم بالتدشينات؛ وعلى الحكومة أن تدبر الإخفاقات وتواجه حالات الفشل، في إطار تمويه مقلق للمسؤولية. على سبيل المثال، حاليا ينفذ مشروع القطار الفائت السرعة من طرف وزير سبق لحزبه أن انتقده. واليوم عليه أن يبرر ما كان يعتبره غير

قابل للتبرير بالأمس¹⁵⁷. ونفس الأمر يصدق على اتفاقيات التبادل الحر، والمخططات القطاعية، وإعفاء الفلاحة من الضرائب...

وأخيرا، مع انتهاء الولاية التشريعية، وكما هو الحال في كل ديمقراطية تمثيلية بمعنى الكلمة، على السلطة التنفيذية أن تقدم الحساب عن تدبيرها أمام الناخبين؛ لكن في المغرب نكون أمام وضع سريالي: فمن جهة هناك "القصر" حيث توجد السلطة الفعلية لـ "الملكية التنفيذية"، التي لا تتقدم أما الناخبين ولا تقدم الحساب لأي كان؛ ومن جهة أخرى، الحكومة التي تعتبر أنها قابلة للمحاسبة فقط على "الأشياء الصغيرة"، لأنه، حين يتعلق الأمر بالقضايا الاستراتيجية والقرارات الكبرى ذات العواقب الثقيلة، كل واحد منها يسارع إلى التستر وراء "التوجيهات السامية لصاحب الجلالة"، مما يضع مباشرة حدا لأي نقاش.

لذلك، فإن فترة ما قبل الانتخابات، وهي لحظة هامة وثمانية في كل الأنظمة الديمقراطية- لأنها مفتوحة لكل النقاشات ولكافة المراجعات، ولتقييم حصيلة الحكومات، وللجدل حول أسباب ونتائج الخيارات، وحول مسؤوليات هذا الطرف أو ذاك، وحول الدروس المستخلصة من التجربة والبدايل المقترحة من طرف البعض- هذه اللحظة تكون في المغرب جد محدودة، لأن الفاعل الرئيسي في سياسة البلاد غير موجود "في الميدان"، بل

إنه "فوق الصراع". فالملك الذي يقرر في كل شيء تقريبا، ليس مسؤولا عن أي شيء.

والأخطر في هذا النظام، هو أن عدم قابلية الاستراتيجيات والتوجيهات الكبرى الملكية للنقاش، وعدم خضوعها للتقييم النقدي، وحتى لو حصل ذلك بشكل من الأشكال، لن يؤدي بتاتا إلى إعادة النظر في الخيارات الأساسية التي ترتبت عنها النتائج المتقدمة. إنها حالة معظم اتفاقيات التبادل الحر، التي تطرقنا إليها أعلاه، والتي تتوافق الآراء اليوم حول الإقرار بأن لها عيوباً كثيرة وخطيرة. لكن من سيجازف ويطالب بإعادة النظر في سياسة نابعة من "إرادة ملكية"؟ من سيتجرأ ليقول للملك، مع الاحترام الواجب له، إنه أخطأ، وبأنه حان الوقت لكي يغير من سياسته؟

وعلى هذا النحو، يمكن أن تتوالى التجارب الفاشلة باستمرار وتتشابه، ويمكن أن تتكرر نفس الخيارات التي أدت إلى نفس الإخفاقات. وباختصار، نفس الأسباب يمكن أن تؤدي إلى نفس النتائج إلى الأبد. هنا يكمن أساسا العجز "الجيني" للنظام السياسي المغربي عن الاستفادة من أخطائه، وتصحيح خياراته السيئة، وتوليد آليات الضبط الذاتي الضرورية، واستخلاص الدروس من تجربته لتحسين أدائه والتقدم إلى الأمام... ومن ثم هذا الإحساس المستمر بالجمود...

2.6. النظام السياسي سيستمر في إعاقة التنمية ما دام...

لم يقدم دستور 2011 الجواب المناسب والضروري للمشكلة الرئيسي الذي جعل من النظام السياسي العقبة التي تصطدم بها كل جهود التنمية. كما رأينا ذلك أعلاه (مقدمة الجزء الرابع)، بسبب المادة 49 التي تمنح المجلس الوزاري (الذي يترأسه الملك) سلطة التقرير في "التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة"، يستمر "الضبط المؤسساتي" لفائدة "الملكية التنفيذية"¹⁵⁸. بفعل قوة القانون إذن، والممارسة اليومية أيضا، ما يزال الملك هو من يقرر استراتيجيات البلاد، وهو الذي يتحكم في المؤسسات العمومية النافذة في الاقتصاد المغربي، وهو من يتحكم في أهم هيئات مراقبة وتقنين المشهد المؤسساتي. بالملمس، هو الذي يتخذ التدابير التي من شأنها تعميق البطالة أو التخفيف منها، وتدهور القدرة الشرائية للسكان أو تحسينها، وتخفيض مؤشر التنمية البشرية أو رفعه، وتدهور القدرة التنافسية للمقاولات أو تطويرها...

بإمكان الملك أن ينجح أو يفشل، أن يصيب أو يخطئ، أن يكون صاحب إلهام جيد هنا أو ضحية استشارة سيئة هناك... باختصار، ندرك جيدا أن المشكلة يكمن في احتكار سلطة القرار على هذا النحو، بل وبحكم أنه غير مسؤول أمام أي كان، ولا يحاسب على أفعاله أمام أي هيئة وأي ناخب، وعدم سماحه حتى بإمكانية "مناقشة" خطبه وقراراته، فالملك غير "قابل

للمساءلة" في نهاية المطاف، وليس هناك أي آلية مؤسسية تسمح بالإشارة إلى الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها، وبالأحرى، ضرورة انتقاد خياراته التي يتبين أنها غير مثمرة. وبالتالي، كيف يمكن للمواطن العادي الذي لا يرضى عن حاله ومصيره، أن يعبر لمن يحكمه عن غضبه ورغبته في تغيير السياسة المتبعة؟ ما هي الإمكانيات الأخرى المتاحة له، إذا لم يتوفر على النهج الديمقراطي المعترف به كونيا؟ هنا يكمن قلب "المعادلة المغربية"، المشكل العميق، الذي مع استمراره لن يتحول النظام السياسي الحالي أبدا إلى الديمقراطية، ولن يصبح المغرب فعلا في طور النمو.



الإحالات والهوامش

- 1-م. قبلي (تقديم وإشراف) "تاريخ المغرب - إعادة تحيين وتركيب"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص. 570-657.
- 2-ن. أقصبي: "تطور وآفاق الفلاحة المغربية"، تقرير المجموعة الموضوعاتية "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025. خمسون سنة على استقلال المملكة المغربية"، الرباط - 2005
- 3-ر. لوفو: "الفلاح المغربي، المدافع على العرش"، منشورات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس، 1976، ص 235
- 4-راجع، روزا لوكسمبورغ: "مدخل للاقتصاد السياسي" (1925)، منشورات أنطروبوس، 1970، ص 27.
- 5 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير: "التنمية الاقتصادية للمغرب"، ذو جونز هوبكينز بريس، بالتيمور، 1966.
- 6 - حسب تعبير ف. الشجعي (1976، ص 145)، هذا البرنامج يعد "المثال الكامل للنموذج الطرقي".
- 7-نجيب أقصبي: "بنيات ضرائبية وسياسات المغرب المستقل"، لمليف، مجلة شهرية، العدد 101، الدار البيضاء، 1978.
- 8 - قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط، "المخطط الثلاثي 1965-1967"، الرباط، 1965؛ ج. السالمي، "التخطيط بدون تنمية"، المنشورات المغربية، الدار البيضاء، 1979، ص 171.
- 9 - «المخطط الثلاثي، 1965-1967»، مصدر سبق ذكره، ص 20.

- 10- ط. الزاكي، "البنيات الأساسية والتنمية في المغرب"، منشورات ستوكي، الرباط، (1981)
- 11- ح. المالكي، "تمويل التنمية الاقتصادية بالمغرب (1960-1977)"، قضايا وآفاق، المنشورات المغربية، الدار البيضاء، 1977
- 12- كتابة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الأطر، "مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1977، المجلد 1-آفاق عامة للتنمية"، الرباط، 1973.
- 13- كتابة التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الأطر، 1973، مصدر سبق ذكره، ص 48.
- 14- ذكره ادريس بنعلي: "تغير العقد الاجتماعي واستمرارية النظام السياسي بالمغرب"، حوليات إفريقيا الشمالية، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي، المجلد XXVM إكس أون بروفانس، فرنسا، 1989
- 15- راجع، جريدة "لوبينيون"، الرباط، 4 مارس 1971
- 16- وزارة الاقتصاد الوطني، "الجداول الاقتصادية"، المصلحة المركزية للإحصائيات، الرباط، 1960، ص 47؛ راجع أيضا بول باسكون (1977 ا) "ممتلكات الاستعمار الخاص سنة 1965"، ضمن بودريالة-الشرابي-باسكون، "المسألة الزراعية بالمغرب 2"، النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، عدد 133-134، الرباط، 1977.
- 17- حدد ظهير 17 نوفمبر 1959 وظهير 24 أكتوبر 1961 شروط منح الترخيصات
- 18- قدر بول باسكون "تهريب" أراضي المعمارين لفائدة خواص مغاربة ب 403783 هـ تم توزيعها على النحو التالي: 272379 هـ بين 1956 و 1965 و 131404 هـ بين 1965 و 1973 (باسكون، 1977

ا)؛ وقدم سمير أمين (1966) تقديرا لهذه الأراضي بـ 500000 هـ؛ أما جون واتربوري (1975، ص 164) فقدّر الأراضي التي اشتراها المغاربة من المعمرين بين 1956 و1959 بـ 300000 هـ.
19- شركة التنمية الزراعية -صوديا، وشركة تدبير الأراضي الزراعية- صوجيطا.

20- راجع ضمن المراجع: واتربوري، 1975، ص 166؛ لوفو، 1976؛ باسكون، 1977؛ فيرميرين، 2009، ص 285؛ دال، 2011، ص 567-576.

21- ن. العوفي، "المغربة"، منشورات توبقال، الرباط، 1990؛ م.س. السعدي، "المجموعات المالية بالمغرب"، منشورات عكاظ، الرباط، 1988؛ ع. برادة وم.س. السعدي، "الرأسمال الخاص المغربي الكبير"، ضمن "المغرب الحالي"، مؤلف جماعي، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، 1992؛ د. بنعلي، "السياسة الاقتصادية المغربية من الاستقلال إلى الآن"، ضمن "تحليل السياسات الاقتصادية المطبقة في المغرب"، تحت إشراف إدريس بنعلي وأنذري مارتان، مجموعة البحث في الاقتصاد الدولي، الرباط، 1993.
22- ع. برادة وم.س. السعدي، "الرأسمال الخاص المغربي الكبير"، 1992، مصدر سبق ذكره.

23- هذه الخصوصات التي أُنجزت "بدون ضجيج كبير" شملت مجالات واسعة ومتنوعة: تفويت عدة فروع الشركات القابضة العمومية، مكتب التنمية الصناعية- الشركة الوطنية للاستثمار (خاصة 3 مصانع السكر سنة 1973)، المكتب الوطني للصيد (صوماير، أسماك، أنتيربور)، ضيعات صوديا بين 1973 و1987، مساهمات صندوق الإيداع والتدبير والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية بين

- 1984 و 1986، كراء-تسيير فنادق في ملكية شركة فرعية للمكتب الوطني المغربي للسياحة، الترخيص بإنشاء إذاعة ميدي 1 والقناة التلفزيونية الثانية (1989)... راجع ح. بركا، "الدور الاقتصادي للدولة في وقت التحولات الاقتصادية والمالية: حالة المغرب"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط، 2005، ص. 1310-1318.
- 24-ظهر رقم 01-90-1، الجريدة الرسمية، عدد 18 أبريل 1990.
- 25-أ. بوعشيق، "الخصوصيات في المغرب، الدار البيضاء، 1993؛ م. أسوالي، "سيرورة الخصوصية في المغرب"، إصدارات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "موضوعات راهنة"، عدد 7، المنشورات المغربية، الدار البيضاء، 1996.
- 26-أ. مغري، "الخصوصيات: لا زالت هناك إمكانيات بلوغ 630 مليار درهم"، أسبوعية "لافي إكو"، عدد 23 يونيو 2006، الدار البيضاء. إحصائيات وزارة المالية تقدم مبلغ 94 مليار درهم، مع أخذها بعين الاعتبار منح رخص الاتصالات. راجع، مديرية المقاولات العمومية والخصوصية-م.م.ع.خ. (2006) "تأثير الخصوصية على الاستثمار بالمغرب"، مذكرة، الرباط.
- 27-في 2016، صرح وزير المالية: "كحصيلة إجمالية، مكن برنامج الخصوصية من إنجاز 117 عملية شملت 75 وحدة، وبلغت الإيرادات الإجمالية 100 مليار درهم في نهاية 2014"، ضمن ملف: "مؤسسات ومقاولات عمومية"، مجلة "إكونومي & أنتربيز"، عدد خاص، الدار البيضاء، أبريل 2016، ص. 123.
- 28-راجع م.م.ع.خ، 2006.

29- في الواقع، كانت الصعوبات المالية للدولة ناجمة أساسا عن انخفاض العائدات الضريبية، التي بُترت منها سنويا عائدات الجمارك، كنتيجة لتحرير المبادلات والالتزامات بتفكيك نظام الجمارك التي تم احترامها. بعبارة أخرى، سارت الأمور وكأن الدولة تخلت عن عائداتها الضريبية وقامت في ذات الآن ببيع ممتلكاتها لتعويض انخفاض هذه العائدات ذاتها...

30- غ. و. القرموني، "الخصوصية: الدولة تحفز القطاع الخاص"، مجلة "إكونومي & أنتربريز"، الدار البيضاء أكتوبر 2013؛ خ. تريكي، "ملحمة الخصوصية"، "تيل كيل"، أسبوعية، الدار البيضاء، 10 ديسمبر 2010، ف. والعلو، الذي كان وزيرا للمالية من 1998 إلى 2007، أقر بأنه "مع اتخاذ المسافة اللازمة، لم يكن التصنيع أحد الهموم البارزة للخصوصية (القرموني، 2013). ومن زاوية أخرى، إن فيفاندي التي حولت أرباحها سنويا إلى فرنسا، باعت في الأخير حصتها من اتصالات المغرب البالغة 53% من رأسمالها إلى الشركة الإماراتية "اتصالات"، وجنت مكسبا رأسماليا بلغ 11 مليار درهم (راجع، تيل كيل، 8 نوفمبر 2013، ص 8).

31- راجع س. منصوري، "هل وفى المشترون بالتزاماتهم؟"، "شالانج"، أسبوعية، 23 يناير 2010، الدار البيضاء؛ غ. و. القرموني، "الخصوصية: الدولة تحفز القطاع الخاص"، مصدر سبق ذكره.

32- م. دياو، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مسكن للأزمات المالية العمومية"، فينانس نيوز، أسبوعية، 25 يوليوز 2013، الدار البيضاء.

33- لم يصدر نص بهذا الخصوص إلا سنة 2015: راجع الظهير الشريف الصادر بموجبه القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة

بين القطاعين العام والخاص، الجريدة الرسمية رقم 6332، بتاريخ 5-2-2015. وتجدر الإشارة إلى أنه صدر سنة 2006 قانون حول التدبير المفوض للمصالح العمومية (القانون رقم 05-54 الصادر بمقتضى ظهير رقم 15-06-1 بتاريخ 14 فبراير 2006).

34- في تقريره الأخير حول التدبير المفوض المحلي، أحصى المجلس الأعلى للحسابات (2014، ص 40) 81 عقدا من هذا الصنف، 4 تخص توزيع الماء والكهرباء، 16 النقل العمومي و61 النظافة.

35- أ. **بوخيمة**، "هل يجوز تفويض كل شيء؟"، "إكونومي & أنتروبريز"، مجلة شهرية، يونيو 2005.

36- مع أنه حين تستثمر، فهي تفضل الحصول على موارد مالية من النظام البنكي المحلي، والحال أن هذه الإمكانية ممنوعة مبدئيا مثلا في عقد "اليديك"، راجع، **س. بلهوارى**، "التدبير المفوض: نهاية نموذج"، "إكونومي & أنتروبريز"، مجلة شهرية، أكتوبر 2012، الدار البيضاء

37- **س. بلهوارى**، مصدر سبق ذكره؛ أ. النصري، "الأزمة المالية والشاركة بين القطاعين العام والخاص"، "إكونومي & أنتروبريز"، مجلة شهرية، أكتوبر 2012، الدار البيضاء

38- المجلس الأعلى للقضاء، تقرير حول تدبير المصالح العمومية المحلية، الرباط، 2014

39- راجع، "أخبار اليوم"، يومية، الدار البيضاء، 4 يوليوز 2014. تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن المدير المعني لم يصبح فجأة معارضا راديكاليا لـ"النظام"... هذا التدخل الذي أتى "في الوقت المناسب"

تماما كان يستهدف تبرير انحرافات مؤسسته بتحميل مسؤوليتها
 لد"الخارج" ولنظام المقاصة الذي وعدت الحكومة بإصلاحه...
 40- راجع، **النصري**، "الأزمة المالية والشراكة بين القطاعين العام
 والخاص"، 2012، مصدر سبق ذكره.

41- باستعارة تعبير وزير سابق للخصوصية (القروني، 2013)
 42- حسب ط. **الزاكي** (م س ذ، 1981، ص 53)، بلغت حصة
 الاستثمار في البنية الأساسية ضمن ميزانيات التجهيز النسب التالية:
 42 % في 1960-1964؛ 47.5 % في 1965-1967؛ 58 % في
 1968-1972؛ و 48.4 % في 1973-1977؛ أي إجمالا 49.3 %.
 ويتعين أن نضيف إليها استثمارات المقاولات العمومية التي كان جزءا
 هاما منها مركزا على البنيات الأساسية.

43- ن. **أقصبي**، "أدوات السياسة الفلاحية"، ضمن "الموسوعة
 الكبرى للمغرب"، مجلد الفلاحة والصيد، منشورات ج. أ.إ. (GEI)،
 الرباط - بركامو (إيطاليا)، 1987، ص 98.

44- لدعم هذا التحليل لا تفوت الفرصة أبدا للتذكير بـ"نظرية
 شмит": أرباح اليوم، هي استثمارات الغد، ومناصب الشغل لما بعد
 الغد..."

45- ن. **أقصبي**، "الضريبة، الدولة والتقويم"، أكت إديسون، الرباط،
 1993؛ ع. برادة، "بصدد الإصلاح الضريبي بالمغرب"، المجلة
 المغربية القانونية، السياسية والاقتصادية، عدد 15، 1984.

46- ن. **أقصبي**، "حصيلة إصلاح ضريبي كان يسعى إلى أن يكون
 هيكليا"، دراسة صدرت في جزأين في مجلة "إكونوميا"، مركز
 الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية"، عدد 2 و 3، الرباط،
 فبراير ويونيو 2008.

- 47-ن. أقصبي، "الإصلاح الضريبي بالمغرب: من أجل فرض ضريبة مناسبة على الرأسمال"، "أسئلة الاقتصاد المغربي"، 2012، المنشورات الجامعية بالمغرب، الرباط، 2012؛ ن. أقصبي، "حصيلة إصلاح..."، 2008، مصدر سبق ذكره؛ ع. برادة، "السياسة الضريبية والعجز المستمر في الشفافية والأداء: حالة المغرب"، المجلة المغربية لتدقيق الحسابات والتنمية، عدد 33، 2012؛ م. أمين، "الروح المفقودة في الإصلاح الضريبي"، "شالانج"، أسبوعية، الدار البيضاء، 24 أبريل 2015.
- 48-وزارة الاقتصاد والمالية (2016 أ)، مشروع قانون المالية، ميزانية 2016-تقرير حول الإنفاق الضريبي، الرباط.
- 49-وزارة الاقتصاد والمالية (2016 ب)، مشروع قانون المالية، ميزانية 2016-تقرير اقتصادي ومالي، الرباط.
- 50-ع. برادة، "المالية العمومية في المغرب: عناصر للتحليل"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، مجموعات الدفاتر الحرة، عدد 4، ماي-يونيو 2016.
- 51-المجلس الأعلى للحسابات، "تقرير حول نظام المقاصة بالمغرب - الكشف واقتراحات الإصلاح"، الرباط، 2014. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى أن تحرير الأسعار في 2015 و 2016 لم يشمل غاز البوتان ولا السكر ولا دقيق القمح الطري، أي المواد الثلاثة الأساسية التي تركز "الاختلالات" المشار إليها هنا.
- 52-وزارة الاقتصاد والمالية، 2016 ب، مصدر سبق ذكره.
- 53-جمعية اقتصاديي المغرب (1994)، "حصيلة عقد برنامج التقويم الهيكلي وآفاق الاقتصاد المغربي"، أعمال المناظرة الدولية، الرباط، 1-3 أكتوبر 1993، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد

خاص، الرباط، 1994؛ ب. حمدوش، "سياسات التنمية والتقييم بالمغرب على محك الأزمة"، منشورات "سمير"، الرباط، 1990.
 54-ن. أقصبي، "الضريبة على الفلاحة، الفائض والتبعية الغذائية"، مساهمة في "اليوم الدراسي حول الأمن الغذائي" الذي نظمته جمعية اقتصاديي المغرب، الرباط، 1980، وثيقة مطبوعة بالرونيو، 38 صفحة، وصدرت في "ليبيراسيون"، أسبوعية، الدار البيضاء، 23 يناير 1981.

55- حالة كوسومار، مصانع سكر دكالة، الشركة الجديدة لأنابيب الماء

56- هذا البرنامج أطلق عليه اسم "بيرلا"، قرض لترشيد المقاولات العمومية. وتم تفعيله على النحو التالي: "قرض لترشيد المقاولات العمومية- بيرلا 1" بين 1987 و1990، الذي تم تخصيصه لتصفية مؤخرات التسديد وإطلاق دراسات وبرامج تعاقدية تجريبية؛ و"بيرلا 2"، (1991)، المبني على إعادة هيكلة حقيقية مساهمات الدولة والمقاولات العمومية. إلا أن أهداف شقي هذا البرنامج لم تتحقق، وإن اعتمدتها مشاريع أخرى.

57-ن. أقصبي، "سياسة التقويم الهيكلي في قطاع الفلاحة، مقارنة من الزاوية الماكرواقتصادية"، ضمن الفاو- مامفا (FAO - MAMVA)، "تأثير برنامج التقويم الهيكلي على تنمية قطاع الفلاحة"، المجلدات 1-4، الرباط، ماي، 1997.

58-ن. حاجي، ل. الجعايدي وم. الزواوي، "الأسعار والمنافسة بالمغرب"، منشورات النجاح الجديدة، 1992، الدار البيضاء.

59- كانت السياسة الصناعية الجديدة وتحرير المبادلات الخارجية موضوع نفس البرنامج " سياسة تقويم الصناعية والتجارية" عبر

مرحلتين، الأولى بدأت في مارس 1984، والثانية في يوليوز 1985. راجع البنك العالمي (ب.ع. 1994 أ) المغرب: "تأثير تحرير وتقويم الصناعة والتجارة"، المجلد 1، ملخص التقرير، أكتوبر 1987 (تقرير رقم 6714-المغرب)

60- وفقا لهذا الانخراط، التزم المغرب بالتلاؤم مع المبادئ الثلاثة الأساسية للكاط ألا وهي، 1. بند الدولة الأكثر تفضيلا؛ 2. اللجوء إلى الرسوم الجمركية عوض الحوافز الكمية في كل سياسة حمائية؛ 3. تخفيض تدريجي ومتبادل للحواجز التعريفية.

61- راجع البنك العالمي، 1994 أ، مصدر سبق ذكره.

62- باستثناء بعض المنتجات الفلاحية ذات حساسية أو إستراتيجية (الحبوب، السكر، الزيت، اللحوم، مشتقات الحليب)، التي ظلت رسومها الجمركية مرتفعة.

63- لاسيما إلغاء تأشيرة الخروج، اعتماد تصريح وحيد للسلع، تخفيف تخليص الجمرك في عين المكان، منح حصة من العملة الصعبة ملائمة للمصدرين، إحداث شركة تأمين الصادرات تغطي مخاطر أوسع، اعتماد لا مركزية مسطرة التصدير المسبقة.

64- لاسيما: رفع سقف قروض التصدير وتمديد آجال التسديد، دعم أسعار الفائدة، إحداث صندوق ضمانات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة المصدرة، إحداث صندوق لتشجيع الاستثمارات.

65- قانون التجارة الخارجية رقم 13.89، الجريدة الرسمية، عدد 4181 بتاريخ 16-12-1992.

66- على سبيل الاستثناس، هذه بعض مراحل السيرورة : الترخيص للمغاربة المقيمين بالخارج بفتح حسابات بالدرهم القابل للتحويل، إعفاء المستثمرين الأجانب من أي ترخيص من طرف مكتب الصرف

بخصوص تحويل رساميلهم (1988)؛ الرفع من مخصصات العملة الصعبة لأسفار الأعمال (1989)؛ إلغاء إلزامية تأشيرة مكتب الصرف بالنسبة لتراخيص الاستيراد (1990)؛ الرفع مرات عديدة لمخصصات العملة الصعبة المخولة للمواطنين الذين يسافرون خارج الوطن؛ إلغاء القوانين المتعلقة بالمغرب (1990)؛ تحويل المصدرين مخصصات سنوية من العملة الصعبة تساوي 20% من مبلغ العملة الصعبة الموردة (1991)؛ تمكين المستثمرين الأجانب من تحويل عائد تصفية استثمارهم دون ترخيص مسبق (1992).

67-وتواصلت سيرورة التحرير بعد هذا الإعلان: منح المقاولات والبنوك إمكانية الاقتراض في السوق الدولية بدون ترخيص من مكتب الصرف؛ الترخيص للأجانب أصحاب قيم منقولة مغربية تدبيرها مباشرة والاتجار فيها بكل حرية بالمغرب أو خارجه؛ تمكين أصحاب الحسابات بالعملة الصعبة من استعمالها مباشرة في عدة عمليات...

68-برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، 1991، منشورات "إكونوميكا"، باريس، 1991.

69-وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، "مساهمة وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي في إستراتيجية التنمية القروية"، 1993، الرباط.

70-البنك العالمي (ب.ع. 1994 ب)، "ثاني قرض لتقويم قطاع الفلاحة"، تقرير إنهاء التنفيذ، واشنطن دي.سي. 12-9-1994، ص 27.

71-البنك العالمي (ب.ع. 1995)، "المملكة المغربية، مذكرة اقتصادية - نحو ارتفاع النمو والشغل"، تقرير رقم 14155-مور، واشنطن دي.سي. 1995.

- 72- البنك العالمي (ب. ع. 1997)، "المملكة المغربية: إستراتيجية التنمية القروية (1997-2010)، تقرير رقم 16303- مور في 3 مجلدات، واشنطن دي. سي. 1997.
- 73- ج.إ.م، 1994، مصدر سبق ذكره.
- 74- ن. أقصبي، "تطور وآفاق الفلاحة المغربية"، 2005، مصدر سبق ذكره، ص 44-47.
- 75- م. قبلي، "المغرب التنافسي: المحاور العريضة لخطة العمل الإستراتيجي"، "ليكونوميست"، يومية، الدار البيضاء، فاتح غشت 1996.
- 76- استهدف مخطط الكهرباء تزويد 1500000 أسرة بالكهرباء في أفق سنة 2008، أي ببلوغ نسبة 80% للربط بالكهرباء؛ وبرنامج الماء الصالح للشرب، إنشاء وتحسين أنظمة الماء الصالح للشرب في 31000 بلدة لفائدة 11 مليون نسمة في أفق 2000؛ وبرنامج الطرق القروية، تشييد 11200 كلم من الطرق المعبدة والمسالك القروية على امتداد 7 أو 9 سنوات. راجع، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري (و.ف. ت. ق. ص. ب، 1999)، المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003، المجلد 1 : التنمية القروية، التقرير الرئيسي، الرباط، 1999، ص 10-12.
- 77- تقلبات نذكر بأبرزها : إصلاحان دستوريان في ظرف أقل من خمس سنوات؛ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ مآسي حزبية خاصة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية؛ تقييد المناصب الإدارية العليا (ظهير يقوي سلطات الكتاب العامون للوزارات)؛ تطويع أرباب العمل عبر ما سمي بعملية "التطهير"؛ تعزيز طاقم مستشاري الملك عبر تشكيل "مجموعة الـ 14"؛ ضمان دعم المؤسسات المالية الدولية؛ التلاعب بالانتخابات...

راجع، إ. دال، "الملوك الثلاث - الملكية المغربية، من الاستقلال إلى اليوم"، منشورات فايار، باريس، 2004؛ ر. المصدق، "دهاليز التناوب : قطعة أم استثمارية؟"، منشورات النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

78- راجع <http://www.justice.gov.ma/lg-1/actualites/dossier-2.aspx>

79- راجع <http://www.justice.gov.ma/lg-1/actualites/dossier-2.aspx>

80- استجواب أجري في شهر غشت 2000،

راجع: <http://www.maroc.ma/fr/discours-royaux/interview-accordé-par-sa-majesté-le-roi-MohammedVI-au-quotidien-français-%C2%AB-le>

81- من أجل تحليل نقدي للبعد الاقتصادي لهذا الدستور، راجع، ن. أقصبي، "البعد الاقتصادي للدستور الجديد على محك الوقائع"، ضمن "الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة"، مؤلف جماعي في جزأين، بتنسيق من ع. بندورو، ر. المصدق، وم. المدني، منشورات "لا كروا زي د يشومان" - فرديريتش إبيرت ستيفونغ، الدار البيضاء، 2014.

82- إن دائرة "المستشارين" لا تتحدد بالضرورة في من تم تعيينهم رسميا بهذه الصفة، وإنما قد تضم أيضا مديري كبار المؤسسات العمومية (الذين يعينهم الملك)، ونخبة منتقاة من الموظفين السامين ("خدام الدولة")، ورجال أعمال "مقربين"...

83- أول تخطيط للمغرب المستقل كان ثنائيا ويعود إلى سنة 1958. وستلوه 8 مخططات، إلى حدود بداية الألفية، راجع م. حازم، "تدبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب"، دفاثر المخطط، المندوبية السامية للتخطيط، عدد 33، يناير-فبراير 2011، ص. 47-52.

84- هذا التخلي، لم يرى المسؤولون ضرورة تبريره، بل حين أقرت المندوبية السامية للتخطيط بالتخلي عن مخطط 2000-2004، فإنها

قللت من بُعده متحججة بأنه مجرد "وقفة تأمل" من أجل القدرة على الانطلاق على أسس جديدة ابتداء من 2004. ومنذ ذلك الحين، تقوم هذه المندوبية بعدة أشياء إلا التخطيط...

85-: في تقريره لسنة 2014، جازف المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي (م.ا.ا.ب) بإعطاء لائحة بهذا الشأن شملت 14 استراتيجية، لكنه اتخذ الاحتياط بتقديمها على النحو التالي: "إننا أحصينا على الأقل 14 استراتيجية قطاعية..."، راجع م.ا.ا.ب، "تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر: الأسس الاستراتيجية لتنمية قوية ومستدامة"، الإحالة التلقائية رقم 16-2014، الرباط.

86- أحيانا، تُنظم "مناظرات" للوقوف نظريا عند "مستوى التقدم الحاصل"، والتي سيتم خلالها تمرير "حملة تواصلية" كثيفة وقليل من النقاش، أو ما يشبه النقاش الذي يجري بأسلوب جد مؤدب وضمن حدود معينة...

87- نقول بالضبط "مؤسستي" البرلمان والحكومة، لأنه بإمكان أحد أعضاء الحكومة أن يُشرك في العملية، لكن بحكم قربه من القصر ليس إلا...

88- ن. أقصبي، "مخطط المغرب الأخضر: تحليل نقدي"، ضمن: "قضايا الاقتصاد المغربي 2011"، مؤلف جماعي، الجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية، منشورات (بيم PUM) الرباط، 2011 (راجع بالخصوص الإحالات من رقم 2 إلى رقم 16)

89- من أجل تحليل نقدي "داخلي" (من طرف المندوبة السامية للتخطيط) للمخططات القطاعية، راجع م. حازم، "تدبير التنمية..."، "دفاتر المخطط"، 2011، مصدر سبق ذكره.

90- راجع، ب، **موسجيد**، "السياحة: فشل سياسة الدولة"، ملف "تيل كيل"، أسبوعية، 29 أبريل 2016، الدار البيضاء.

91- راجع "أخبار اليوم"، يومية، الدار البيضاء، 25 يناير 2016؛
http://www.hcp.ma/Note-sur-le-marche-du-travail-au-Maroc-entre-2004-et-2014_a1632.html

92- وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، "وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشغل"، الرباط، 24-2-2015، جول رقم 2، ص 18.

93- بالضغط 14.2%، وهي الحصص التي ظلت في نفس النسبة سنة 2015، راجع المندوبية السامية للتخطيط، "تقرير حول الحسابات الوطنية المؤقتة 2015"، يونيو 2016
<http://www.hcp.ma/Le-rapport-des-comptes-nationaux-provisoirs-2015-a1751.html>
 94- راجع، "وثيقة الإستراتيجية الوطنية للشغل"، 2015، مصدر سبق ذكره، ص 18.

95- المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة حول سوق الشغل بالمغرب بين 2000 و2014

<http://www.hcp.ma/attachment/631945>
 96- في تقرير المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي الذي سبق ذكره (2014)، مصدر سبق ذكره، ص 78) نقرأ بخصوص مورد الماء: "إن بلوغ النتائج المستهدفة من طرف عدة استراتيجيات قطاعية رهين بتوفر هذا المورد الحساس، مما يتطلب ترشيدها وتدبيرها بتساو بين مختلف مسؤولي القطاعات وذوي المسؤوليات العرضانية".

97- خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2010، راجع
<http://www.maroc.ma/fr/discours-royaux-discours-de-sm-le-roi-%C3%A0-la-nation-%C3%A0-l'occasion-de-laf%C3%A0te-du-tr%C3%B4ne>

98-المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، "تجانس السياسات القطاعية... 2014، مصدر سبق ذكره، ص 37.

99-وزارة الاقتصاد والمالية (و ا م، 2015)، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2015، الرباط، ص. 36 وما يليها؛ بنك المغرب (2013 و2015)، التقريرين السنويين 2013 و2015، الرباط.

100- بنك المغرب، 2013 ص vii

101- بنك المغرب، 2015 ص v-vi

102-ه.م. العلوي، "النسب الموجهة عوض الخضوع لها"، "إكونومي & أنثروبوز"، شهرية، الدار البيضاء، 2015، ص 11.

103- حسب آخر الإحصائيات الرسمية المتوفرة، يوجد في سنة 2016 بالمغرب 139 سدا كبيرا بسعة تخزين تبلغ 18 مليار م³ <http://www.xater.gov.ma/ressources-en-eau/politique-de-leau>

(leau). في سنة 2014، بلغت نسبة تزويد الساكنة القروية بالماء الجاري وبالكهرباء على التوالي 38.3% و85.3% (راجع، وزارة الاقتصاد والمالية، "لوحة القيادة الاجتماعية"، الرباط، يوليو 2016).

104-المعلومة هنا متوفرة، وإن تعلق الأمر في الغالب ب"التواصل المؤسساتي" من خلال منشورات خاصة وملفات ضخمة تصدرها عدة منابر صحفية خاصة في أعياد العرش... مثل "أوراش ستغير الصورة الاقتصادية للمغرب"، "شالانج"، الدار البيضاء، 29 ويليوز 2016؛ "15 سنة من الحكم، و15 ورش كبير"، "لومتان"، عدد خاص، غشت 2014؛ "مغرب الأوراش"، "لا كازيت دي ماروك"، فاتح غشت 2009.

- 105- تعد عبارة "معادل 20 قدم" (م.ع.ق) وحدة قياس الحاويات (الحاوية المعيارية تمثل حوالي 38.5 م³). في سنة 2014، بلغت الحركة التجارية لميناء طنجة المتوسط 3077750 م.ع.ق، مما يجعله في المرتبة الثانية في إفريقيا والرتبة 46 عالمياً. راجع <http://www.tmpa.ma/autorite-portuaire/complexe-portuaire>
- 106- 1792 كلم خلال شهر غشت 2016 http://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_des_autorites_du_Maroc
- 107- جمعية "كابديما"، "عناصر حول مشروع خط القطار الفائت السرعة بالمغرب"، تقرير بتنسيق أ. دمغي، أكتوبر 2011 www.capedema.org
- 108- م. مشبال، "الأوراش الكبرى - القطار الفائت السرعة سيفسر ثلاث مرات"، تيل كيل، أسبوعية، الدار البيضاء، 18 ديسمبر 2010؛ ش. لو بيك، "فرنسا-المغرب : القطار فائق السرعة طنجة-الدار البيضاء في 7 نقط"، موقع "جون أفريك"، 22 شتنبر 2011 <http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2645p102-> (103.xm10/م. الزواق، "القطار فائق السرعة - المغرب يقتني هدية مسمومة"، موقع "يابلا دي"، 29 شتنبر 2011 www.yabladi.com) ؛ أ. لو براز، "القطار الفائت السرعة - النقاش المستحيل"، تيل كيل، أسبوعية، الدار البيضاء، 21 أبريل 2012.
- 109- ج. مستقبل، "القطار فائق السرعة طنجة-الدار البيضاء: فيل أبيض آخر على الطريقة المغربية"، موقع "كادتم"، 17 ديسمبر 2010 <http://www.cadtm.org/TGV-Casablanca-Tanger-encore-un>)
- 110- ك. رونار، "المغرب: مع القطار فائق السرعة أو ضده؟"، ليكسبريس، 20 أبريل 2020 (www.lexpress.fr)

111- حسب ائتلاف "لا للقطار الفائق السرعة"، بواسطة كلفة القطار البالغة 25 مليار درهم يمكن تشييد 1600 كلم من الطرق القروية، و5000 مدرسة ابتدائية و3000 إعدادية بالوسط الحضري، و52 مركزا صحيا، و600 هـ من المناطق الصناعية.

112- راجع، موقع "ماروك-إنيرجي": <http://www.maroc-energies-com>

113- ملف خاص حول عيد العرش، "الأوراش التي ستغير صورة المغرب الاقتصادية"، "شالانج"، أسبوعية، الدار البيضاء، 29 يوليوز 2016.

114- ج.شودي، "الطاقة المتجددة - المغرب: تحدي الشمسي بوارزازات"، "لوبوانأفريك"، 5 فبراير 2016

http://afrique.lepoint.fr/economie/energie-renouvelable-morocco-05-02-2016-2015747_2258php.

115- ن. دجاما، "كيف يتموقع المغرب في "الكوب 21"؟"، موقع "إنيرجي-ماروك"، 4 ديسمبر 2015

<http://www.agenceecofin.com/energies-renouvelables/0112-34230-cop-21-le-maroc-elve-la-barre-a-52-d-energies-renouvelables-en-2030>

116- معامل زيادة إنتاجية رأس المال (*Incremental Capital Output Ratio*)

117- المندوبية السامية للتخطيط، "دراسة حول مردود الرأسمال المادي بالمغرب"، الرباط، يناير 2016، الجدول رقم 2، ص 14.

118- ب. ر. أجينور وك. العيناوي، "المغرب: استراتيجية النمو في أفق 2025، ضمن مناخ دولي متحول"، مركز السياسات للمكتب الشريف للفوسفات، الرباط، 2014.

119- على سبيل المثال، تعاني شركة "الطرق السيارة للمغرب" من ثقل ديونها، مما أثار مخاوف المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي الأخير (2016)، الأمر الذي يعيق برنامجها الاستثماري للسنوات القادمة. راجع، هـ. غرباوي، "الطرق السيارة: نموذج مرهق"، تيل كيل، أسبوعية، الدار البيضاء، 3 يونيو 2016.

120- حسب تقرير المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، المذكور أعلاه، كانت مساهمة الصادرات في النمو خلال الفترة 2005-2011 سلبية، بمتوسط 1.1- نقطة من الناتج الإجمالي الداخلي (م 11 ب، 2014، ص 30). ومعطيات المندوبية السامية للتخطيط، تؤكد أن هذه المساهمة السلبية تشمل العقدين الأخيرين.

121- راجع المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، 2014، مصدر سبق ذكره، ص 28.

122- راجع موقع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

<http://www.indh.gov.ma/index.php/fr/presentation>

123- ط. شادي، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: الكثير لم يُنجز بعد"، "لوجورنال هييدومادير"، الدار البيضاء، 17 ماي 2008. تجدر الإشارة إلى أن هذا التهميش للعمل الحكومي أثار أحيانا نوعا من الضجر... إذ خلال نقاش عمومي نُظم بالرباط سنة 2014، عاتب وزير التجهيز رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية الذي تحدث فقط على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتجاهل المشاريع الاجتماعية والبشرية التي تنجزها مختلف القطاعات الوزارية... راجع يـ. مسكين، "إختلالات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحد من النتائج المنتظرة منها"، "أخبار اليوم"، 21 ماي 2014.

124-أ. أملحو، "في مملكة فن التسويق الاجتماعي"، "لو جورنال هيبود"، الدار البيضاء، 4 أكتوبر 2008، راجع أيضا استجواب إطار سابق في وزارة الداخلية الذي قدم شهادة "من الداخل": م. أبو المعالي، استجواب، ملف: "12 مليون مغربي هم بحاجة إلى تدخل الدولة: هل الفقر انتصر علينا؟"، "أخبار اليوم"، 8-9 غشت 2015، ص 9-12.

125-أ. أملحو، "في مملكة فن التسويق الاجتماعي"، مصدر سبق ذكره؛ ب. بليزید وع. السعيد، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: فشل حلقة الوصل الجمعي"، "شالانج"، أسبوعية، الدار البيضاء، 27 مارس 2007.

126- حسب بحث المندوبية السامية للتخطيط، أنجز سنة 2007، 40% من الجمعيات المحصية تأسست منذ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005،

127- حسب باحثي مركز جاك بيرك، أدى إدماج الشباب والنساء في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى عزلهم عن الأحزاب وعن العمل السياسي... راجع م. المناصفي، "آثار مشاركة المواطنين في المشاريع الحضريّة بالمغرب: حالة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الوسط الحضري"، "دراسات وأبحاث مركز جاك بيرك"، رقم 17، الرباط، ج. كريتي وع. بناني، "حين تقتل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المبادرة"، "نيل كيل"، أسبوعية، الدار البيضاء، 8 نوفمبر 2013.

128- المرصد الوطني للتنمية البشرية: تقييم منجزات المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وتأثيرها على الساكنة المستهدفة، تركيب، أبريل 2013؛ راجع أيضا "الحصيلة

المرهقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، ضمن ع. برادة، "المالية العمومية بالمغرب: عناصر للتحليل"، "دفاتر حرة"، "المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية"، ع 4، ماي-يونيو 2016، ص. 206-219.

129- وفضلا عن ذلك، استحوذت مدينة الرباط على المرتبة الأولى بمبلغ 233 مليون درهم لفائدة 25 مشروع فقط، أي 10 ملايين من الدراهم لكل مشروع! راجع ي. مسكين، "اختلالات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ... مصدر سبق ذكره.

130- د. الأندلسي، "مبادرة تسائل المسؤولين حول ضعف تلاقي مكوناتها"، "شالانج"، 23 ماي 2014.

131- المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي (م ا ا ب 2013)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: التحليل والتوصيات - رأي، إحالة رقم 2013\2، ص. 7-9.

132- مع غياب وثيقة رسمية حول الموضوع، اضطررنا إلى الاكتفاء بالبلاغات الصحفية التي تداولها الإعلام، راجع "لافي إكو"، أسبوعية، الدار البيضاء، 22 ماي 2015؛ "أخبار اليوم"، يومية، الدار البيضاء، 19 ماي 2015.

133- <http://www.maroc.ma/fr/discours-royaux/texte-integral-du-discours-royal-loccasion-du-16eme-anniversaire-de-la-fete-du-trone>

-134

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report_overview_fr.pdf

135- علاوة على ذلك، منذ عدة سنوات وبمناسبات عديدة خلال كل سنة، لدينا فرصة إجراء تحليل لحالة وآفاق الاقتصاد المغربي في

إطار "الجامعات المواطنة" لمجموعة المدرسة العليا للتدبير (HEM)، من جهة، وفي الجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية، من جهة ثانية. من ضمن الندوات التي أُجريت سنة 2016، راجع "الاقتصاد المغربي، بين الريع والصعود" Emergence، الجامعة المواطنة - م ع ت - وجدة، 23 يناير 2016؛ "أين يتجه الاقتصاد المغربي؟"، المنتدى الثاني للجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية، الرباط، 4 يونيو 2016. 136- خطاب العرش، 30 يوليوز 2014:

<http://www.maroc.ma/fr/discours-royaux/discours-de-sm-le-roi-la-nation-loccasion-de-la-fete-du-trone> 137- في سنة 2015، قُدِّر الناتج الإجمالي الداخلي العالمي بـ 73502 مليار دولار جاري. في سنة 1960، قدر الناتج الإجمالي الداخلي لتايلاند بـ 2.8 مليار دولار، وللمغرب بـ 2 مليار. وبلغ الناتج الإجمالي الداخلي الفردي لكوريا الجنوبية سنة 1960، 156 دولار، في حين بلغ 165 دولار في المغرب. راجع <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GD.P.PCAP.CD>

139- يمكن هنا أن نكتفي بالذكر بـ: "تقرير الخمسينية" في جانبه الاقتصادي (راجع المجموعة الموضوعاتية: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية"، 2005، مصدر سبق ذكره) والتقرير الأخير للبنك الإفريقي للتنمية (راجع "تشخيص نمو المغرب - تحليل إكراهات نمو واسع ومُدمج"، 2015)

140- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "تقرير حول التنمية البشرية 2015 - الشغل في خدمة التنمية البشرية" نيويورك، 2015، ص. 30.

141- راجع مثلاً "مؤشر الديمقراطية" لـ "ذي إكونوميست" أو "الحرية الاقتصادية" لـ "معهد فرايزر"؛ أو "مؤشر الحرية الاقتصادية" لـ "هيريتاج فوندايشن" ..

142- ن. أقصبي، "هل الاقتصاد المغربي مؤهل لبلوغ مرتبة البلد الصاعد؟"، مداخلة في المؤتمر التاسع للجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية"، الرباط، 12 يونيو 2015.

143- هذه الدول هي: كولومبيا وبيرو من أمريكا اللاتينية؛ إندونيسيا، فيليبين، سري لانكا وبنغلاديش من آسيا؛ وكينيا، تنزانيا، زامبيا وإثيوبيا من إفريقيا. راجع "كوفاس - المغرب: رهان الصعود. المنشورات الاقتصادية لـ"كوفاس"، ماي 2015.

144- مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد: هل المغرب يتوفر على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية؟ عناصر للتفكير من أجل إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي"، حلقة التحليل الاقتصادي، سلا، يونيو 2010

<http://www.coface.com/fr/Actualites-Publications/Publications/Maroc-le-pari-de-l-emergence>

145- تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر منذ 2014 على قانون جديد متعلق بحرية الأسعار والمنافسة وآخر متعلق بمجلس المنافسة (ظهير رقم 12-104 و 13-20 بتاريخ 30 يونيو 2014، الجريدة الرسمية عدد 6280 بتاريخ 7 غشت 2014)، هذا الأخير يعطي صلاحيات أوسع للمجلس. غير أن هذا المجلس لا يشغل منذ أكتوبر 2014، نظرا لعدم صدور المرسوم التطبيقي للقانون وعدم تعيين أعضائه.

146- بين 2010 و2015، اعتمادا على نسبة متوسطة لإجمالي تكوين الرأس مال الثابت محددة في 31.9%، بلغت الحصة

"العمومية" (ميزانية الدولة، المؤسسات العمومية والجماعات المحلية) 20.7%، أي 64.9 % من مجموع الاستثمارات الخاصة. راجع إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط ووزارة المالية.

147- حسب **أجنيور والعيناوي**، (2014، مصدر سبق ذكره، ص 52)، إن تدهور "إكور" (ICOR) الشامل "يعكس على ما يبدو بشكل واسع تطور المكون العمومي".

148- إن نسبة الانفتاح تساوي مجمل الواردات زائد مجمل الصادرات بالنسبة للناتج الإجمالي الداخلي؛ ونسبة النفاذ تساوي مجمل واردات السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي. راجع وزارة الاقتصاد والمالية: لوحة قيادة المؤشرات الماكرواقتصادية، ماي 2015 (و ا م، 2015 ج، ص. 27 و 37)؛ لوحة قيادة المؤشرات الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يناير 2016 (و ا م، 2016 هـ، ص 154)

149- بينما دول مثل الهند، تركيا أو مصر، ارتفعت حصتها في نفس الفترة على التوالي، من 0.7 % إلى 1.7%، من 0.4% إلى 0.8 % ومن 0.8 % إلى 0.15. راجع "و ا م"، 2015 أ، ص 19.

150- بين 1995 و 2013، بلغ متوسط مساهمة رصيد التجارة الخارجية 1.94- % (راجع "و ا م"، 2015 ج، ص. 27).

151- راجع "و ا م"، 2016 ج، ص 5، وبنك المغرب، 2015، ص. 73-76.

152- بين 2011 و 2015، بلغت النسبة المتوسطة 6.6% مقابل 6.1% بين 1990 و 1994. راجع "و ا م"، 2016 ج، ص. 5 وبنك المغرب، 2015، ص 73-76.

153- راجع "وا م"، 2016 ج، ص. 5 وبنك المغرب، 2015، ص 76.

154- في سنة 2015، مثل هذا أقل من 0.5% من الاستثمارات المباشرة الموظفة في الدول النامية... راجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير حول الاستثمار في العالم 2015، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016.

155- حسب بنك المغرب، بلغ الدين العمومي 80.4 % من الناتج الإجمالي الداخلي في نهاية 2015 ("ب م"، 2015، ص 65) مقابل 59.6 % في 2007 ("وا م"، 2016 ج، ص. 6)

156- حول "صناعة القرار الاقتصادي" بالمغرب، راجع الملف الذي يحمل نفس العنوان الصادر في مجلة "إكيونوميا"، ع 3، يونيو-شتبر 2008، ص. 37-72.

157- في الواقع، يقر عدد كبير من المسؤولين - في غياب الكاميرات والميكروفونات - بأنهم مضطرون للعمل بهذا المشروع لأنه "مشروع الملك"...

158- راجع ن. أقصبي، "البعد الاقتصادي للدستور الجديد..."، مصدر سبق ذكره، 2014؛ ن. أقصبي، "النظام السياسي، كعائق للتنمية الاقتصادية بالمغرب"، الجامعة المواطنة، م ع ت، الرباط، 13 يناير 2016.

Aboulmaali M. (2015). Entretien, In Dossier (en arabe): « 12 millions de marocains ont besoin de l'intervention de l'Etat : Est-ce que la pauvreté nous a vaincus ? », *Akhbar Al Yaoum*, quotidien, Casablanca, 8-9 août.

Agénor P-R. et Aynaoui K. (2014). *Maroc : Stratégie de croissance à l'horizon 2025 dans un environnement international en mutation*, OCP Policy Center, Rabat.

Akesbi N. (1978). « Structures fiscales et politiques du Maroc indépendant », *Lamalif*, revue mensuelle, n°101, Casablanca.

Akesbi N. (1981). « Impôt Agricole, surplus et dépendance alimentaire », Communication à la Journée sur la Sécurité Alimentaire, organisée par l'Association des Economistes du Maroc, Rabat, 1980, Doc. Ronéo., 38 pages, publiée In *Libération*, hebdomadaire, Casablanca, n° 296-297, 23 janvier 1981.

Akesbi N. (1987). « Les instruments de la politique agricole », in *La Grande Encyclopédie du Maroc*, Vol. *Agriculture et Pêche*, éditions GEI, Rabat – Bergamo (Italie).

Akesbi N. (1993). *L'Impôt, l'Etat et l'Ajustement*, Actes éditions, Rabat.

Akesbi N. (1997). *Politique d'ajustement structurel dans le secteur agricole, approche macro-économique*, In : FAO-MAMVA, Impact du programme d'ajustement structurel sur le développement du secteur agricole, tomes 1-4, Rabat, mai.

Akesbi N. (2005). « Evolution et perspectives de l'agriculture marocaine », Rapport du groupe thématique *Croissance économique et développement humain ;50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc, Rabat.

Akesbi N. (2008). « Bilan d'une réforme fiscale qui se voulait structurelle », étude publiée en deux parties, *Revue Economia*,

Centre d'Etudes Sociales, Economiques et Managériales (CESEM), n° 2 & 3, Rabat, février et juin.

Akesbi N. (2011). « Le Plan Maroc Vert : une analyse critique », In : *Questions d'économie marocaine 2011*, ouvrage collectif, Association marocaine de sciences économiques, éd. Presse universitaire du Maroc, Rabat.

Akesbi N. (2012). La réforme fiscale au Maroc : Pour une fiscalisation appropriée du capital, *Questions d'économie marocaine 2012*, Presse Universitaire du Maroc, Rabat.

Akesbi N. (2014). « La dimension économique de la nouvelle Constitution à l'épreuve des faits », In : *La nouvelle Constitution marocaine à l'épreuve de la pratique*, ouvrage collectif en deux volumes, coordonné par O. Bendourou, R. El Mossadeq et M. Madani, Editions La Croisée des Chemins – Frederick Ebert Stiftung, Casablanca.

Akesbi N. (2015). *L'économie marocaine est-elle apte à l'émergence ?* Communication au 9^{ème} Congrès de l'Association Marocaine de Sciences Economiques, Document ppt, Rabat, 12 juin.

Akesbi N. (2016a). *Le système politique comme obstacle au développement économique du Maroc*, Université Citoyenne, HEM, Document ppt, Rabat, 13 janvier.

Akesbi N. (2016b). *L'économie marocaine, entre la rente et l'émergence*, Université Citoyenne, HEM, Document ppt, Oujda, 23 janvier.

Akesbi N. (2016c). *Où va l'économie marocaine*, 2ème Forum de l'Association Marocaine de Science Economique, Document ppt, Rabat, 4 juin.

Alaoui H.M. (2015). « Devançons la vague au lieu de la subir », *Economie & Entreprise*, mensuel, Casablanca, avril.

Al Andaloussi D. (2014). « Une initiative qui interpelle les responsables sur le manque de convergence », *Challenge*, Casablanca, 23 mai.

Amar A. (2009). *Mohammed VI – Le grandmalentendu*, éd. Calmann-Lévy, Paris.

Amilhau A. (2008). « Au Royaume du marketing social », *Le Journal hebdo*, Casablanca, 4 octobre.

Amin S. (1966). *L'économie du Maghreb*, 2 volumes, éditions de minuit, Paris.

Amine M. (2015). « L'esprit perdu des réformes fiscales », *Challenge*, hebdomadaire, Casablanca, 24 avril.

Ammor F. (1987). *Le Maroc dans l'économie mondiale*, Les éditions maghrébines, Casablanca.

Anonyme (2016). « Les chantiers qui vont changer le visage économique du Maroc », Dossier Spécial « Fête du Trône », *Challenge*, hebdomadaire, Casablanca, 29 juillet.

Association des Economistes du Maroc (AEM, 1994). *Bilan décennal du programme d'ajustement structurel et perspectif de l'économie marocaine*, Actes du Colloque international, Rabat, 1-3 octobre 1993, Annales Marocaines d'Economie, n°spécial.

Assouali M. (1996). *Le processus de privatisation au Maroc*, Publications de la Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement (REMALD), série « Thèmes actuels », n°7, éditions maghrébines, Casablanca.

Banque africaine de développement (BAD, 2015). *Diagnostic de croissance du Maroc ; Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive*, BAD - Gouvernement du Maroc - Millenium Challenge Corporation.

Bank Al-Maghrib (BAM, 2013 et 2015). *Rapports annuels des exercices 2013 et 2015*, Rabat.

Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement (BIRD, 1966). *The Economic Development of Morocco*, The Johns Hopkins Press, Baltimore.

Banque mondiale (BM, 1994a). *Morocco: The impact of liberalization on trade and industrial adjustment*, vol.1:

Executive summary report, oct. 1.1987 (Report, n°6714-MOR).

Banque mondiale (BM, 1994b). *Deuxième Prêt à l'ajustement du secteur agricole*, Rapport d'achèvement d'exécution, Washington DC, 12.9.1994.

Banque mondiale (BM, 1995). *Royaume du Maroc : Mémoire économique – Vers une augmentation de la croissance et de l'emploi*, Rapport n°14155-MOR, Washington, DC.

Banque mondiale (BM, 1997). *Royaume du Maroc : Stratégie de développement rural (1997-2010)*, N° 16303-MOR, Rapport en trois volumes, Washington DC.

Barka H. (2005). *Le rôle économique de l'Etat à l'heure des mutations économiques et financières : Le cas du Maroc*, Thèse es sciences économiques, Université Mohammed V – Agdal, Rabat.

Benali D. (1993). « La politique économique marocaine de l'indépendance à nos jours », In : *Analyse de politiques économiques appliquées au Maroc*, sous la direction de Driss

Benali et André Martens, collection GREI (Groupe de recherche en économie internationale), Rabat.

Benali D. (1989). « Changement de pacte social et continuité de l'ordre politique au Maroc », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, éditions du CNRS, tome XXVM, Aix-en-Provence.

Berrada A. (1984). « A propos de la réforme fiscale au Maroc », *Revue Juridique, Politique et Economique du Maroc*, n° 15.

Berrada A. (2012). « Politique fiscale et déficit persistant de transparence et de performance : cas du Maroc », *Revue marocaine d'audit et de développement*, n° 33.

Berrada A. (2016). *Les finances publiques au Maroc : Quelques éléments d'analyse*, Cahiers Libres, Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales, n°4, mai-juin.

Berrada A. et Saadi M-S (1992). « Le grand capital privé marocain », In : *Le Maroc Actuel*, ouvrage collectif, éditions du CNRS, Paris.

Bouachik A. (1993). *Les privatisations au Maroc*, Friedrich Naumann, Najah El Jadida, Casablanca.

Bouderbala, N., Chraïbi, M. et Pascon, P. (1974, 1977). *La question agraire au Maroc*, Bulletin Economique et Social du Maroc, Documents, n°triple 123-125 (volume 1), n° double 133-134 (volume 2), Rabat.

Boukhima A. (2005). « Doit-on tout déléguer ? », *Economie / Entreprise*, mensuel, Juin, Casablanca.

Belhouari S. (2012). « Gestion déléguée : La fin d'un modèle », *Economie/Entreprise*, mensuel, octobre, Casablanca.

CapDema Association (2011). Éléments sur le projet de Ligne à Grande Vitesse au Maroc, Rapport coordonné par A. Damghi, Octobre (www.capdema.org).

Chadi T. (2008). « INDH : Tout reste à faire », *Le Journal hebdo*, Casablanca, 17 mai.

Chajai F. (1976). *L'aide d'obédience américaine et son impact sur le secteur public au Maroc*, Les éditions maghrébines, Casablanca.

Cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc (2006). *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Document de synthèse du Rapport général, « L'avenir se construit et le meilleur est possible », Rabat, janvier 2006.

Collectif (2008). « La fabrique de la décision économique », Dossier, Revue *Economia*, n°3, juin-septembre.

Compagnie Française d'Assurance pour le Commerce Extérieur (COFACE, 2015). *Maroc : Le pari de l'émergence*, Les publications économiques de la COFACE, mai.

Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (CNUCED, 2016). *Rapport sur l'investissement dans le monde 2015*, Nations Unies, New York et Genève.

Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE, 2013). Initiative Nationale pour le Développement Humain : Analyse et recommandations – Avis, Saisine n° 2 / 2013.

Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE, 2014). *Cohérence des Politiques Sectorielles et Accords de Libre-échange : Fondements stratégiques pour un développement soutenu et durable*, Auto-Saisine n°16/2014, Rabat.

Cour des Comptes (2014). *Rapport sur la gestion des services publics locaux*, Rabat.

Crétois J. et Bennani A. (2013). « Quand l'INDH tue l'initiative », *TelQuel*, Hebdomadaire, Casablanca, 8 novembre.

Dalle I. (2004). *Les trois rois – La monarchie marocaine, de l'indépendance à nos jours*, éd. Fayard, Paris.

Dalle I. (2011). *Hassan II, entre tradition et absolutisme*, éd. Fayard, Paris.

Diao M. (2013). « Partenariat public-privé : Un palliatif aux crises des finances publiques ! » *Finances News*, hebdomadaire, 25 juillet, Casablanca.

Direction des Entreprises Publiques et de la Privatisation (DEPP, 2006). *Impact de la privatisation sur l'investissement au Maroc*, Note DEPP/DPO/DP/SOT, Rabat.

Division de la Coordination Economique et du Plan (DCEP, 1965). *Plan Triennal 1965-67*, Rabat.

El Aissi N. (2012). « Les limites de la gestion déléguée – Le modèle marocain s'essouffle », *L'Economiste*, quotidien, 3 octobre, Casablanca.

El Aoufi N. (1990). *La marocanisation*, éd. Toubkal, Rabat.

El Ghoulabzouri M. (1994). *Le FMI, la BIRD et la politique économique des pays sous programme : cas du Maroc*, Mémoire de DES, Faculté de Droit, Rabat-Agdal.

El Karmouni Gh-W. (2013). « Privatisation : l'Etat dope le privé », *Economie et Entreprise*, mensuel, Casablanca, octobre.

El Malki H. (1973). *Le financement du développement économique au Maroc (1960-1977) : Problèmes et perspectives*, Les éditions maghrébines, Casablanca.

El Mnasfi M. (2013). *Les effets de la participation citoyenne dans les projets urbains au Maroc : le cas de l'INDH en milieu urbain*, Etudes et Essais du Centre Jacques Berque, n°17, Rabat.

El Mossadeq R. (1998). *Les labyrinthes de l'alternance : Rupture ou continuité ?* Najah El Jadida, Casablanca.

Enasri A. (2012). « Crise financière et partenariat public-privé », *Economie/Entreprises*, mensuel, octobre, Casablanca.

Ezzaki T. (1981). *Infrastructure et développement au Maroc*, éd. Stouky, Rabat.

Ezzouak M. (2011). « TGV – Le Maroc s'offre un cadeau empoisonné », Site *Yabiladi*, 29 septembre (www.yabiladi.com).

Fondation AbderrahimBouabid (FAB-CAE, 2010). *Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique ? Quelques éléments de réflexion pour un véritable décollage économique et social*, Cercle d'Analyse Economique, Salé, Juin.

Gharbaoui H. (2016). « Autoroutes : Un modèle à bout de souffle », *TelQuel*, hebdomadaire, Casablanca, 3 juin.

Hajji N., Jaidi L. et Zouaoui M. (HJZ, 1992). *Prix et concurrence au Maroc*, éd. Najah El Jadida, Casablanca.

Hamdouch B. (1990). *Politiques de développement et d'ajustement au Maroc à l'épreuve de la crise*, éd. Smer, Rabat. Haut Commissariat au Plan (HCP, 2016a). *Rapport des comptes nationaux provisoires 2015*, Rabat, juin.

Haut Commissariat au Plan (HCP, 2016b). *Etude sur le rendement du capital physique au Maroc*, Rabat.

Kabli M. (Présentation et direction, 2011). *Histoire du Maroc – Réactualisation et synthèse*, Editions de l'Institut Royal pour la Recherche sur l'Histoire du Maroc, Rabat.

Kably M. (1996). « Le Maroc compétitif : les grands axes du plan d'action stratégique », *L'Economiste*, quotidien, Casablanca, 1^{er} août.

Khalid B. et Saïdi A. (2007). « INDH : L'échec du relais associatif », *Challenge*, hebdomadaire, Casablanca, 27 mars.

Hazim M. (2011). « Gestion du développement économique et social au Maroc », *Les Cahiers du Plan*, Haut Commissariat au Plan, n°33, janvier-Février.

Lahbabi M. (1977). *L'économie marocaine – Notions essentielles* ; Tome 1 – *Les fondements de l'économie marocaine*, Les éditions maghrébines, Casablanca.

Le Bec Ch. (2011). « France - Maroc : le TGV Tanger-Casablanca en sept points », Site *Jeune Afrique*, 22 septembre (<http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2645p102-103.xml0/>);

Le Braz E. (2012). « TGV –L'impossible débat », *TelQuel*, hebdo, Casablanca, 21 avril.

Leveau R. (1976). *Le fellah marocain, défenseur du trône*, éditions de la Fondation Nationale des Sciences politique, Paris.

Maghri A. (2006). « Privatisations : encore un potentiel de 630 milliards de DH », *La Vie éco*, hebdomadaire, 23 juin, Casablanca.

Mansouri S. (2010). « Les repreneurs ont-ils tenu leurs engagements », *Challenge*, Hebdomadaire, 23 janvier, Casablanca.

Mechbal M. (2010). « Grands chantiers – Le TGV sifflera trois fois », *TelQuel*, hebdomadaire, Casablanca, 18 décembre.

Meskine Y. (2014). « Les disfonctionnements de l'INDH limitent les résultats qui en sont attendus », *Akhbar Al Yaoum*, quotidien, Casablanca, 21 mai.

Ministère de l'Agriculture et de la Réforme Agraire (MARA, 1993). *Contribution du Ministère de l'agriculture et de*

la réforme agraire à une stratégie de développement rural, Rabat.

Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes (MADRPM, 1999). *Plan Quinquennal de Développement Économique et Social 1999-2003*, Volume 1: *Développement Rural*, Rapport principal, Rabat.

Ministère de l'Economie Nationale (MEF, 1960). *Tableaux économiques*, Service central des statistiques, Rabat.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2015a). *Projet de Loi de finances pour l'année budgétaire 2015 – Rapport économique et financier*, Rabat.

Ministère de l'économie et des finances (MEF, 2015b). *Tableau de bord sectoriel*, Rabat.

Ministère de l'économie et des finances (MEF, 2015c). *Tableau de bord des indicateurs macroéconomiques*, Rabat.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2016a). *Projet de Loi de finances pour l'année budgétaire 2016 – Rapport sur les dépenses fiscales*, Rabat.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2016b). *Projet de Loi de finances pour l'année budgétaire 2016 – Rapport économique et financier*, Rabat.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2016c). *Tableau de bord des principaux indicateurs économiques, financiers et sociaux*, janvier.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2016d). *Tableau de Bord Social*, juillet.

Ministère de l'Economie et des Finances (MEF, 2016e). *Projet de Loi de finances pour l'année budgétaire 2017 – Rapport économique et financier*, Rabat.

Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales (MEAS, 2015). *Document de Stratégie nationale pour l'emploi*, Rabat.

Mousjid B. (2016). « Tourisme : L'échec d'une politique d'Etat », Dossier, *TelQuel*, hebdomadaire, Casablanca, 29 avril.

Moustakbal J. (2010). « TGV Casablanca-Tanger : encore un éléphant blanc à la marocaine ! », Site CADTM, 17 déc. (<http://www.cadtm.org/TGV-Casablanca-Tanger-encore-un>).

Oualalou F. (1980). *Propos d'économie marocaine*, éditions SMER, Rabat.

Pascon P. (1977a). « Le patrimoine de la colonisation privée en 1965 », In : Bouderbala-Chraïbi-Pascon, *La question agraire au Maroc* 2, Bulletin économique et social du Maroc, n°133-134, Rabat, 1977.

Pascon P. (1977b). Le Haouz de Marrakech, tomes 1 et 2, Rabat.

Programme des Nations-Unis pour le Développement (PNUD, 1991). *Rapport mondial sur le développement humain 1991*, éd. Economica, Paris.

Programme des Nations-Unis pour le Développement (PNUD, 2015). *Rapport sur le développement humain 2015 – Le travail au service du développement humain*, PNUD, New York.

Premier Ministre, Observatoire National du Développement Humain (ONDH, 2013). *Evaluation des réalisations de la première phase de l'INDH (2005-2010) et leurs effets sur les populations cibles*, Synthèse, Rabat.

Renard X. (2012). « Maroc : Pour ou contre le TGV ? », Site *L'Express.fr*, 20 avril (www.lexpress.fr).

Royaume du Maroc – Cour des Comptes (RM-CC, 2014). *Rapport sur le système de compensation au Maroc – Diagnostic et propositions de réforme*, Rabat.

Salmi J. (1979). *Planification sans développement*, éditions maghrébines, Casablanca.

Saâdi M.S. (1988). *Les groupes financiers au Maroc*, éd. Okad, Rabat.

Secrétariat au Plan, au Développement Régional et à la Formation des Cadres (SPDRFC, 1973). *Plan de*

Développement Economique et Social 1973-1977, Volume 1 – Perspectives générales de développement, Rabat.

Secrétariat au Plan et au Développement Régional (SPDR, 1979). *Plan de Développement Economique et Social 1978-1980*, Volume 1 – *Les orientations et les perspectives générales et régionales de développement*, Rabat.

Triki Kh. (2005). « La saga des privatisations », *TelQuel*, hebdomadaire, Casablanca, 10 décembre.

Vermeren P. (2009). *Le Maroc de Mohammed VI – La transition inachevée*, éd. La Découverte, Paris.

Waterbury J. (1975). *Le commandeur des croyants - La monarchie marocaine et son élite*, éd. PUF, Paris.

Webographie :

Portail National (Discours officiels): <http://www.maroc.ma>

Discours royaux : www.maroc.ma/fr/discours-du-roi

BAM : <http://www.bkam.ma>

MEF : <https://www.finances.gov.ma>

CESE: <http://www.cese.ma>

HCP: <http://www.hcp.ma>

INDH : <http://www.indh.gov.ma>

فهرس المواد

03.....	تصدير المركز.
06.....	تقديم الترجمة العربية.
11.....	ملخص.
12.....	مقدمة.
17.....	أولاً: الخيارات المؤسسة للاستراتيجية الخمسينية.
24.....	ثانياً: دولة ما بعد الاستعمار في خدمة الرأسمال الخاص.
25.....	1.2- المغربية والخصوصية لتوسيع مجال الرأسمال الخاص.
26.....	1.1.2- المغربية: قانونية وغير قانونية.
	2.1.2- الخصوصية: تزويد المالية العمومية بالموارد
30.....	وتعزيز المجموعات الخاصة.
	3.1.2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مخاطر
34.....	عمومية وأرباح خاصة.
	2.2 - البنيات الأساسية العمومية خدمة لربحية الاستثمارات
38.....	الخاصة.
	3.2- المالية العمومية: "المضخة التي تمتص وتضخ" في الاتجاه
40.....	المعاكس.
42.....	1.3.2- التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي.
44.....	2.3.2- التقليل من الضريبة من أجل تعظيم الاستثمار....
48.....	3.3.2- الربيع والصفقات العمومية.

ثالثا: سياسة التقويم الهيكلي: الانسحاب وتحرير الأسواق.....51

1.3- انسحاب، إلغاء القواعد التنظيمية ورفع الضوابط.....54

2.3- تحرير المبادلات والاندماج في الاقتصاد العالمي.....58

3.3- ما بعد التقويم واستمرار التقويم... بدون برامج تقويم.....60

رابعا: الاستمرارية والانعطافات مع عهد محمد السادس.....65

1.4- المخططات القطاعية: جزئية وسطحية.....69

1.1.4- عدد متنوع من "المخططات-الطلبات"

بدون رؤيا ولا انسجام.....70

2.1.4- أهداف وهمية ونتائج هزيلة.....73

2.4- "الأوراش الكبرى": أية وجاهة وأية آثار؟.....78

1.2.4- استثمارات كثيفة ونتائج مدهشة.....78

2.2.4- "الفيلة البيضاء" والتأثير الضعيف على

النمو والشغل.....82

3.4- اتفاقيات التبادل الحر، هل كانت في مصلحة البلاد؟.....85

4.4- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: عقد كامل، والحصيلة ضعيفة..88

خامسا: ...حصيلة سلبية عموما.....94

1.5- حين يتساءل الملك: «هل خياراتنا صائبة؟».....94

2.5- ماهو حال الاقتصاد المغربي اليوم؟.....96

3.5- خيارات عقيمة ورهانات خاسرة.....99

سادسا: على سبيل الختم: لماذا يظل النظام السياسي هو العائق

- الرئيسي للتنمية الاقتصادية بالمغرب؟ 105
- 1.6- المشروعات + المسؤولية + المحاسبة = الفعالية..... 106
- 2.6- النظام السياسي يستمر في إعاقة التنمية ... ما دام..... 111
- الإحالات والهوامش..... 113
- البيبلوغرافيا..... 138
- فهرس المواد..... 149



نجيب اقصبي

أستاذ باحث بمعهد الحسن الثاني
للزراعة والبيطرة / الرباط
دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية
دبلوم معهد الدراسات السياسية في باريس
مناضل سياسي يساري في صفوف
الحزب الاشتراكي الموحد
(P.S.U)



من بعض مؤلفاته وكتاباته الأخيرة

- L'Etat marocain, pris entre les impératifs de la régulation et les exigences de l'extraversion, 1986.
- L'impôt, l'Etat et l'Ajustement, 1993.
- Evolution et perspectives de l'agriculture marocaine, Rapport du cinquantenaire, 2005.
- La nouvelle stratégie agricole du Maroc, annonce-t-elle l'insécurité alimentaire du pays ?, 2011.
- La dimension économique de la nouvelle constitution à l'épreuve des faits, 2014.
- Une nouvelle stratégie pour l'agriculture marocaine: Le Plan Maroc Vert, 2012.
- La question agricole dans les relations euro-marocaines, 2015.